المجموعة المنشقة عن « منظمة العمل الشيوعي »

توضح وجهة نظرها

- منظمة العمل الشيوعي تنتهي الى خط تحريفي ، قطري ، اصلاحي .
- الخط الديمقراطي والمسألة الوطنية .
- في سبيل خط وطني جماهيري .

في اواسط أيار الماضي عقدت اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي اجتماعا قطع الطريق على كل استمرار لنضال المعارضة في اطار شرعية التنظيم . فقد اقرت ل. م. وجهة نظر م. س. على انها خط رسمي للمنظمة . ومنعت تعميم النقاش حول هذا الخط . وجعلت الموافقة عليه شرطا للترفيع الى عضوية المنظمة. وهددت بأقسى العقوبات كل من يجرؤ على نشر رأيه في هذا الخط بين صف المنظمة ، مانحة م. س. حقا مطلقا في اختيار المسائل المطروحة للنقاش وفي منع تناول سواها ، باسم « المبادرة المركزية » . ثم بدأت العقوبات تتوالى وبدأ العمل لاحلال « التجانس » في الهيئات ، حيث امكن ، ومنع الصراع من الاستمرار فيها .

لم تكن هذه الاجراءات تتم الا عن الخوف من نمو معارضة بدأت تحتل معظم المواقع الحية في نضال المنظمة . وكانت تتعلل لقطع « الرؤوس » بانضباط تنظيمي خرقه م. س. في عشرات الحالات ، طوال الاشهر التسعة السابقة ، اي منذ اعلان المعارضة عن نفسها . وكانت تنعي التزوير المسبق ـ عن طريق الترفيع واعادة التشكيل و « ادارة » النقاش ـ العقوبات ـ لمؤتمر يجري تأجيله منذ سنة ولا يثق مئات الرفاق بقيادة المنظمة الحالية مرجعا لتحضيره . وكان مبدأ « التجانس » استكمالا لنهج له سوابق يعرفها الجميع في تاريخ التنظيمات الشيوعية .

في الوقت نفسه كان الانقسام السياسي في المنظمة يصل الى اقصاه . فمع صدور تقرير المكتب السياسي المذكور اعلاه ومع انتهاء القيادة الى عدد من المواقف السياسية التي جرى التعبير عنها علنا او في المنظمة خلال الاشهر الاخيرة ، بدا مؤكدا ان القيادة ماضية في انحرافها السياسي وان مسلكها التنظيمي ليس سوى حماية لهذا الاخير وانها تجهد نفسها كثيرا لتبرر الانحرافين وتوطيدهما وفرضهما فرضا على المنظمة كلها .

لهذا كله تداعى بضع عشرات من الرفاق الى اجتماع لبحث الوضع دون ادعاء شرعية ما او تمثيل لاحد . كان هؤلاء الرفاق

ينتمون الى معظم التجارب الحية في نضال المنظمة . وكان ادعاؤهم الوحيد هو استطاعتهم البحث عن اصول الانحراف القيادي في تجربة المنظمة كلها ومحاولة التحديد الاولي لمصير عملهم وخطه .

وقد تمت خارج ١٢ اجتماعا عقدها الرفاق المذكورون طوال هذا الشهر ، لقاءات عدة موسعة وضيقة واتصالات شملت عددا كبيرا جدا من الرفاق في سائر مراتب المنظمة . وكانت حصيلة هذه اللقاءات تصب باشكال مختلفة في النقاش المركزي . وكانت الغاية من هذا الجهد استكشاف القواسم المشتركة التي تجمع اطراف معارضة نشأت ردا على انحراف واحد اتخذ اشكالا مختلفة ، ومنعها نوع العلاقات السائدة في المنظمة والقمع التنظيمي من توحيد خطها في اطار تلك العلاقات .

هذه الوثيقة هي نتيجة جهد التوحيد المذكور . وقد شاءها المساهمون في انتاجها تعبيرا عن جهد جماعي واسع قدر ما سمحت الظروف . وفضلوا التاخر في اصدارها وتحمل التحدي المفلس الذي اجترته قيادة المنظمة طوال هذه الفترة ـ اذ اتهمت المعارضة تكرارا بالافلاس السياسي والافتقار الى خط ـ على اللجوء الى استنباط ((خط)) من ذهن رفيق او اثنين او ثلاثة ، تتكرر فيه معالم الفهم البائس للمركزية التي تحملها القيادة .

رغم اتساع الجهد الذي انتج هذه الوثيقة ، لا يدعي المساهمون فيها فرضها على احد ولا يرون فيها سوى حصيلة اولية للنقاش الذي تم ولا يعتبرون هذا الاخير كافيا . وهم يدعون جميع الرفاق الى مناقشة الوثيقة واغنائها وتحديد موقفهم منها ، مهما كان . ان حدود النقاش الذي تم والمهلة التي اتيحت له لم تسمح بالتطرق الى قضايا متعددة ، متفاوتة الاهمية ، بقيت غائبة عن هذه الوثيقة ، ريثما تتم العودة اليه في اطر اكثر اتساعا واستقرارا . لذا لا ندعي استنفاد المسائل المطروحة علينا في الوقت الحاضر ولا بت المسائل التي عالجناها فعلا بتا لا يقبل المراجعة . فلا يصبح ((الخط)) نهائيا لان اصحابه قرروا له هذه الصفة في معزل عن تجربة المناضلين وممارسة الجماهير . والنقاش لا ((يشغل)) احدا عن النضال ، على ما تدعي ((الادمغة)) المعزولة ، بل ان مرافقته الدائمة للنضال هي شرط التغلب على الانحراف ومنع تجدده .

مقدمة

الازمة الثالثة في اقل من سنتين

للمرة الثالثة في اقل من سنتين تواجه منظمة ع. ش. ل. ازمة داخلية حادة . بعد ازمة صيف ١٩٧١ التي افقدت المنظمة ثلث اعضائها ، وتركتها سنة كاملة في حالة غيبوبة ، اتت ازمة صيف ١٩٧٢ التي نجحت القيادة في اخفائها على التنظيم بتواطؤ من اعضاء التنظيم انفسهم ، أي بمشاركتنا جميعا .

سوف نتكلم بتفصيل ، في الصفحات اللاحقة ، عن سبب هذه الازمات وتكرارها . لكن ما يجب ان نقوله ونحن نعلن عن انسحابنا من المنظمة ، وعن استقلالنا في العمل السياسي والتنظيمي ، هو ان الفرق بين الازمة الحالية والازمتين السابقتين اساسي :

١ ـ معارضة سياسية لخط التحريفية

لم يكن انفجار الازمة الحالية رد فعل على قرارات مكتب المنظمة ، او على قرارات هيئة من هيئاتها . ان قرارات الطرد والفصل والانذار والتجميد واللوم التي تخذتها الهيئات ، ما هي الا معالجة عاجزة لمواجهة سياسية في اساسها . ليست هذه المواجهة جديدة ، كما يعترف المكتب نفسه ، انها تعود الى ازمة ١٩٧١ ، والى الموقف من الانتخابات النيابية الاخيرة ، والى الموقف من الحكم العراقي عند تأميم النفط ، والى معالجة الوضع الذي تبع احتلال ١٦ ايلول الاسرائيلي ...

وقد اتسعت الخلافات تدريجيا بين قيادة منفردة في مواقفها، تتبع خطا يزداد ابتعاده يوما بعد يوم عن مصالح الجماهير ، وبين رفاق من المنظمة يعون اكثر فأكثر عمق هذه الخلافات . لقد تكونت المعارضة خلال الاشهر الماضية ، وبصورة اكثر وضوحا منذ صدور تعميم المجلة الذي استرجع تقديم « الحرية » ابرز نقاطه. وما لبث ان وجد الرفاق انفسهم امام تباشير خط تحريفي، تمت صياغته بغتة ودون العودة الى الهيئات التي يجب ان تحدد الخط وتصوغه . وقد تتابعت المواقف العملية التي تؤكد الانحراف : معالجة اضراب عمال غندور ، الاعداد لانتخابات

الاتحاد الوطني في الجامعة اللبنانية ، الاعـــداد لاضراب معلمـي المدارس الرسمية الابتدائية ، المساهمة في مؤتمر العمال الزراعيين وفي مؤتمر مزارعي التبغ في الجنوب ... كانت كل هذه المواقف ، وغيرها ، تثير لدى اعداد متزايدة من الرفاق اسئلة عـــن الوجهة الحقيقية لعمل المنظمة ولنضال الرفاق انفسهم . وقـــد تطورت هذه الاسئلة الى اعادة النظر في عملنا كله : في الاسلوب الذي تـم به بناء المنظمة وتوسعها ، في صلة المنظمة بالجماهير التـي تناضل في وسطها ، في الشعارات النقابية والديمقراطية التي طرحت ، في مكان المسألة الوطنية والنضال الوطني مـــن العمـــل ... ولا يستغرب ذلك الا التنابل او الذين يتربعون في كراسيهم او فـــي « مواقعهم » المخلخلة . فالمنظمة لم تناقش يوما بالجدية الضرورية الاحداث التي لعبت دورا حاسما في تكوين حياة شعبنا : من ايلول ١٩٧٠ في الاردن الى مد الوصاية الايرانية ـ السعودية على الخليج العربي والجزيرة العربية ، مـــن عوارض الانحـــلال في انظمـة بورجوازيات الدولة في مصر وسوريا الى الدور السوفييتي فـــي العراق ، من فشل الانقلاب الشيوعي في السودان الى تردد الحركة الديمقراطية والوطنية في لبنان ... ان اخذ هذه الاحداث بجدية ، والبدء الفعلي بنقاش بعضها ، لا بد ان يفرضا النظر بصورة مختلفة الى عملنا وخطه .

٢ ـ العلاقات التنظيمية تتحول الى وسيلة قمع للتنظيم

لم يكن من الممكن ان تناقش هذه المسائل داخل المنظمة ، وان تجد حلها فيها . منذ النقاش الذي تم بعد ايلول ١٩٧٠ انطلاقا من « تقرير امانة السر » ، وقيادة المنظمة ترى في كـل نقاش تهديدا مباشرا لسيطرتها ، وترى في كل محاسبة سياسية مجازفة غـير مأمونة النتائج . وقد ترسخ هذا الموقف بعد انشقاق ١٩٧١ : فقد رأت القيادة في الانشقاق نتيجة لرغبة بعض الرفاق في النقاش بـلا حدود !

وهي اليوم تردد بلا تعب : لسنا قيادة نقاش ! لكن هـــذا ادى عمليا الى ان المساهمة في لقاء الاحزاب بقيت بـدون نقاش ، كما بقيت بدون نقاش عماعي فعلي ومنظم كل الاحداث التي لعبت بعض الدور خلال السنتين الماضيتين : انتخابات ١٩٧٢ ، احتلال ١٦ ايلول ، طرد الخبراء السوفييت من مصر ، الجبهة الوطنية في

سوريا وقضايا الخلاف في الحـــزب الشيوعي السوري ، الحركة الوطنية الطلابية في مصر ، اضراب عمال غندور ...

واخذت المساهمة في لقاء الاحزاب والقوى الوطنيـة تلخص تدريجيا عمل المنظمة السياسي كلـــه . فالمعالجـــة السياسية للاحداث تضمر بحيث لا تتجاوز ما يستطيع سائر اطراف اللقـاء ان يقبلوا به . وامكانات الممارسة النضالية في عدد مـــن المجالات تهمل او تعرقل اذا تعدت منطـــق الاطراف ومخاطبـة الجماهير تتقلص ويتراجع الاقتناع بالفائدة منها . والاصرار علـى المساهمة في كل ما يقوم به اللقاء يقود المنظمة الى مبادرات او مواقف لا تمت بصلة الى الموقع الـذي تدعي المنظمة تمثيلـه . والقبول بأسلوب التعامل الذي تعودته اطراف اخرى من اللقاء مع الجماهير يقود ، تحت ستار النقد الموسمي المتلعثم ، الى اقتسام فعلـي لوصاية مزعومة على الجماهير مع هذه الاطراف ، والتحالف يفهم على انه صلة « حميمة » وصداقة ذاتية تمنع تناول عمل الاطراف الاخرى والتحديد الموضوعي لمواقعها ولعلاقتنا بها مـــن حيث مداها او مضمونها السياسي أو افقها ، وتتصور كل نقد جاد واضح لهـذه الاطراف ، ينطلق من استقلال موقع المنظمة وخطها علـى انـه تعويض للعلاقة كلها واستعداء يكاد يكون « شخصيـا » للاطراف المذكورة . ادى هذا الطمس الى بروز تكتل تحريفي في المنظمـة ، دخل منذ اشهر في علاقة غزل مع الحزب التحريفي وما لبث بعض اعضائه ان انتسبوا الى الحزب المذكـور في الايام الاخيرة يقودهم عضو في م. س. للمنظمة . وكان المكتب السياسي يعرف تمامـا هذا التكتل ويدرك نواياه . لكنه طوال الاشهر الاخيرة تستر عليه ودافع عنه وتحالف معه ضد المعارضة . حتـى ان عضو م. س. المنتمي الى هذا التكتل اعيد انتخابه في الشهـر المـاضي لعضوية المكتب حين استقال هذا الاخير ليتسنى له التخلص مـــن الاقلية المعارضة فيه . هكذا كانت القيـــادة تلتقي وتتآمر ، وراء ظهـر المنظمة ، مع التكتل التحريفي الامين لنفسه ، الذي انتجته ـ لاول مرة في تاريخ المنظمة ـ ممارسة فرضتهـــا القيـــادة التحريفية المستترة على المنظمة كلها . وما زال هذا التستر قائما حتى الآن رغم ان بعض اعضاء التكتل المذكور باتوا اعضاء في حزب آخر !!.

في الوقت نفسه حلت محـل النقاش في الهيئـات فرمانـات

المكتب السياسي واجتهادات بعض اعضائه التي عرف التنظيم « قمما » علنية منها : المرحلة الوسيطة التي تقوم على العودة الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ !!! كما حل محل النقاش العام والشامل « نشاط » محموم بذله بعض اعضاء المكتب للاتصال الشخصي بعدد من الرفاق ولاقناعهم بالمواقف التي كانت تحضر في الاجتماعات الخاصة . لذلك اضطرت اكثرية المكتب الى تعطيل اجتماعات اللجنة المركزية طوال ما يزيد على اربعة اشهر لتستكمل « نقاشاتها » الخاصة والجانبية . وقد نجحت في استكمالها : فاذا بها تسيطر على لجنة خجولة ، مطواعة ، يجيد معظم اعضائها تمرين رفع الايدي عاليا . خلال هذه الاشهر خنق النشر في النشرة الداخلية (التي غابت عن الصدور سنة كاملة ، منذ الانتخابات النيابية) ، رغم وجود تقارير ومسائل للنقاش تنتظر منذ اشهر . وبدأت عملية تزوير تنظيمية واسعة ، اقيل مكتب القطاع العمالي واعيد انتخاب مكتب مرن ومطيع ، انقسمت في النسيج الى اثنتين لتأمين غلبة عددية لانصار المكتب رغم اقتصار نشاط الاثنتين على حلقة واحدة مفردة ، جمد توسيع هيئات الميكانيك رغم وجود عدد كبير من الحلقات ، عزل القطاع الشعبي وضرب حصار تنظيمي حوله ما لبث ان عزز بحصار تشهيري ، اخذت المواقف النقابية الطلابية تنفصل بالتدريج عن نقاش وقرارات القطاع الطلابي وتحول مقرر القطاع الى وال تركي ، عاشت خ. المناطق في عزلة كاملة عن حياة داخلية مشلولة ، سادت المنظمة « بلقنة » كاملة ، على غرار تقسيم القوى الاستعمارية لمنطقة البلقان في نهاية القرن التاسع عشر ، فلا المعلومات تنقل ولا التجارب تعمم وكل وحدة تعيش في زاويتها تنتظر رحمة المكتب ولطفه ... لم يكن الاحتجاج يفيد . واخذ المكتب ، لشتى الاسباب ، يعلق النظام الداخلي ، ويتدخل بصورة تفصيلية في القضايا التنظيمية ، ويقيم علاقات متميزة مع اعضاء مخصوصين في التنظيم . واستعملت حجج السلامة والامن والسرية بدون ادنى مبرر . واخذت مواقف الرفاق المعارضين تنقل بدون امانة وبتشويه لا يتوانى عن الكذب المكشوف . هذا دون ان يستطيع الرفاق المعنيين الاجابة او التوضيح . بكلمة مختصرة : تحولت العلاقات التنظيمية الى وسيلة تسلط وتعسف وعزل . بذلك افرغت العلاقات التنظيمية

من دورها السياسي الايجابي ، وارتدت على الرفاق انفسهم ، اي على التنظيم ـ على خطه وعلى ممارسته . فلم يعد من الممكن ان نخضع لهذه العلاقات بينما يخرقها اعضاء المكتب ورجالهم بدون تردد .

٣ ـ الانفصال عن المنظمة ثمرة اختبار واسع لانحرافاتها

لقد اتاح لنا امتداد الازمة داخل المنظمة على أشهر ، ان نجرب جوانب عديدة من الانحراف في كل مجالات العمل . فنحن لا نترك المنظمة احتجاجا على اجراء تنظيمي فنحاول ان نجد فيه المبررات للخروج بعد ان يكون الاجراء قد اتخذ او قبل اتخاذه بقليل . ونحن لا ننطلق من موقف سياسي واحد ، جزئي ، ولو كان صحيحا . نحن نعتقد ان عملنا في المنظمة ، طوال السنة الاخيرة ، قد ساعدنا على ان نعرف بدقة نتائج المنطلقات السياسية والتنظيمية التي اسست عليها المنظمة . لذلك جاء انفصالنا عن المنظمة يرتكز على نقد عملي ونظري واسع لممارستها. وينبغي ان يكون واضحا **ان هذا النقد نقد ذاتي في الوقت نفسه .** فقد شاركنا مشاركة كاملة في الانحرافات التي نقوم اليوم بنقدها. ويتحمل بعضنا القسم الاوفر من المسؤولية المباشرة فيها . مما يعزز نقدنا ويعطيه ركيزة عملية ، في نظرنا . فقد وصلنا الى النتائج التي سوف نعرضها نتيجة مساهمتنا الكاملة في عمل المنظمة ومواقفها ، ولم ننفصل عنها الا بعد ان اختبرنا نتائج هذه المواقف اختبارا كاملا . لذلك نترك المنظمة داعين كل رفاقنا الى النقاش ، والى المساهمة في الوجهة التي سوف نعمل على ترسيخها داخل صفوف جماهير شعبنا المناضلة .

★ ★ ★

لقد اتخذت المعارضة قرارها بالانفصال ، وبالاعداد له ، نتيجة موقف المنظمة من الصدام بين المقاومة والسلطة اللبنانية العميلة اولا ، ونتيجة قرارات اللجنة المركزية في اجتماعيها الاخيرين . فقد شكل هذان الموقفان تلخيصا عمليا واضحا لما انتهت اليه المنظمة من انحراف على الصعيد الوطني ، ومن تسلط على الصعيد التنظيمي . لذلك فسوف نستعيد تاريخ المنظمة على ضوء هذين الحدثين ودلالاتهما .

الى اين وصلت منظمة العمل الشيوعي ؟

الموقف من الصدام بين السلطة والمقاومة

في ٣ ـ ٥ ـ ١٩٧٣ ، بدأت المقاومة الفلسطينية بصد اعنف هجوم قامت به السلطة اللبنانية العميلة منذ دخول المقاومة الى لبنان ، بعد مشروع روجرز ، وبعد عمان ١٩٧ ، وبعد جرش والاحراش ربيع ١٩٧١ ، وبعد الاغلاق العملي للحدود السورية في وجه عمليات المقاومة ، وبعد احتلال ١٦ ايلول ١٩٧٢ ، وعمليات الانزال الاسرائيلية في المخيمات وبيروت ، حاولت السلطة اللبنانية الاجهاز على المقاومة ، وخنقها في منبعها العميق : مخيمات الشعب الفلسطيني . من الواضح ان مهمة مثل هذه المهمة لا تقوم بها الدولة اللبنانية حفاظا على موسم سياحة (رغم اهمية السياحة بل وحيويتها) ، او لتقضي على مصدر اعتداءات اسرائيلية تطال بالدرجة الاولى الفلسطينيين وحدهم . ان في مقدمة الاسباب هو ان مقاومة الشعب الفلسطيني المنظمة والمسلحة ، مهما بدت متراجعة ومحبوسة ، عائق لا تستطيع الانظمة المتراجعة او العميلة تخطيه . ما دام السلاح الفلسطيني في أيد فلسطينية فهذا يعني ان الطريق لم تقطع على تباور دعم جماهيري عربي للمقاومة . ولا تستطيع قوة ان تمنع تحول هذا الدعم الجماهيري الى تيار وطني جارف يقضي على الآمال الاسرائيلية والامبريالية بالسلم والصلح والتعايش . لا سيما وان المعركة الفلسطينية تلتقي بالمعارك العربية في سبيل التحرير : تحرير الجولان، تحرير الضفة الغربية، تحرير سيناء . عدا لقائها العام في معركة اقتلاع القاعدة الاستعمارية من قلب الوطن العربي . وفي لبنان بالذات ، ورغم السيطرة الكاملة للبرجوازية التجارية والمصرفية على كافة مجالات المجتمع اللبناني ، فان المقاومة تبقى عاملا محركا للقوى الوطنية ، وموحدا لها رغم الفروق الحادة التي تنخرها في المعارك الاخرى . وقد برزت حدة هذا العامل وفعاليته في تهديد وحدة السلطة ، بعد الضربة الاسرائيلية ليلة ١٠ ـ ١١ نيسان . فرغم التبعية الكاملة التي ابرزها صائب سلام في صلته برئيس الجمهورية لم يستطع « الرجل القوي » ، حسب الدعاية للماركة ، ان يصمد

امام احتجاج التيار الوطني العفوي . وجاءت تظاهـــرة التشييع الهائلة لتؤكد ان التيار الوطني يغرف من قـوى جوفية لا تنضب ، تستطيع ان تجرف في طريقها ، ولو لفترة بسيطة ولكنها حاسمة، كل البهلوانات السياسية اللبنانية .

بالطبع هذا ما ارادت السلطة العميلة ان تنتهي منه . وذلك في ظرف عربي مستعجل . فالملك حسين يستعـــد لاعادة اطلاق مشروعه حول « المملكة العربية المتحدة » بينما يعلن يبغال ألون بوضوح تام التقاء مشروعه مع عناصر من مشروع العميل الاردني. والسادات يهدد بالحرب بينمـــا يجوب مندوبوه وممثلوه عواصم الدول الامبريالية بحثا عن مفاوضة « اقل سخفا » مـن المفاوضة مع غولدا مئير . والحكم السوري اختبر مقابـــل تكاليف باهظة استحالة بناء دفاع مضاد للطيران الاسرائيلي . أي ان الحكم بـدا مطمئنا الى ان ضربته لن تلاقي مقاومة عنيفـة ، لا في الداخل ولا لدى الانظمة العربية . فظن انه يبدأ عملية تصفية ، او على الاقل عملية حصار تترك المقاتلين الفلسطينيين تحت رحمته عنـد ايـة مبادرة نضالية في المستقبل .

لم نقصد بالملاحظات السريعة ان نقدم تحليلا للمعركة التـي كسبت المقاومة جولتها الاولى . ان قصدنا هو ابراز حيوية هـذه المعركة وطابعها الحاسم بالنسبة للمقاومة وبالنسبة لنا ، مناضلي الحركة الوطنية العربية في لبنان . **فاذا سألنا : مـــا كان موقف قيادة المنظمة في هذه المعركة ؟ استطعنا ان نجيب ، وان نقيم هذا الدور في ضوء حيوية المعركة واهميتها .**

مع بدء الصدام ، كانت « المبادرة » الوحيدة التـي اتخذها المكتب هي « استنفار » مسرحي للرفاق في بيوتهم بانتظار اوامـر وتعليمات انتظرت أسبوعا كاملا قبل ان تصدر . اي انها انتظرت قرب نهاية الاشتباك الثاني والاخير ! وعندما صدرت التعليمات ، حاولت ان تقلد اجراءات الحزب الشيوعي بصورة حرفية . فقامت باحتلال جرى التراجع عنه يرعب خوفا من تلفون الى الشرطة (!) في منطقة اخلتها قوى السلطة منـــذ الايـام الاولى للاشتباك . وشاركت بحراسة رمزية كانت تبدأ في ساعة متأخرة بالليل وتنتهي قبل الصباح . وقد بلغ من حسن الاعداد للحراسة ، ومن اقتناع

الرفاق بها ، ان الذين كانوا يقومون بالحراسة تفرقوا عند مرور « جيب » سيارة ١٦ كانت تقوم بايصال مفوض يتردد على المنطقة. وقد تمت هذه المبادرات بعيدا عن اية صلة ، ولو اولية ، بالاحياء المعنية . لم يتم أي عمل دعاوي يعلم اهالي الاحياء بمشروع المساهمة في حماية المقاومة ، ويعرض اسبابه ودوره . لم يوزع بيان ، لم توضع اذاعة ، لم يدع الى اجتماع محلي . لم تقم صلة مع العناصر الوطنية المحلية التي التفت حول المقاومة فعلا ، وكان بامكانها ان تمد جسرا بين الحركة الوطنية الحزبية وبين الجماهير الوطنية في الاحياء . كان بالإمكان القيام بكل ذلك ، باعلام شامل حول معنى الصدام ، ودور القوى الوطنية ، واهمية الاحياء في حماية المقاومة . كان بالامكان دعوة كتل من الشباب الوطني للمساهمة في مساندة المقاومة وكسر الطوق الذي يعزل القوى الوطنية المنظمة عن التيار الوطني الشعبي . مهما كان حظ هذه المبادرات من النجاح ، ونحن نعرف ان حظها كان يمكن ان يكون كبيرا ، فقد كان من ابسط مهام قوى منظمة ان تستفيد من الظرف ومن التناقضات التي فجرها ، لتوسع دائرة دعم الحركة الوطنية في صفوف الجماهير .

لم تكتف قيادة المنظمة بمهزلة الاستنفار . عندما سخر عدد من الرفاق من هذه الاوامر المضحكة ، وقاموا بعدد من المبادرات التي راوا انها تتلاءم مع الظرف ، كان رد فعل القيادة الاول ان تمنع ذلك فصدرت الاوامر تلو الاوامر (بالتلفون !) تطلب ايقاف هذه الحملة ، او تلك ، وتنعت الرفاق الذين يقومون بالعمل تارة بالمغامرين ، وطورا بعمل الاحسان . من ناحية ثانية كانت هذه القيادة نفسها تعطي اوامر مجنونة تلقي على بعض الرفاق اعباء لا طاقة لهم بها . ولكن تجاه لامبالاة احد بمواقف القيادة ، انتبهت هذه الاخيرة الى ان افضل ما تستطيع القيام به هو تبني مبادرات الرفاق ، ونسبتها الى تخطيطها . فاذا برفاق من خارج بيروت يتحدثون عن مبادرة للقيادة في هذا المكان او ذاك ، وهم لا يعلمون ان اصحاب المبادرة الفعليين يواجهون تهم « المغامرة » و « الانفلاش » ، وتنتظرهم عقوبات تتراوح بين التجميد والطرد !

وعندما بادرت القيادة الى اتخاذ تدابير تبدو مناسبة

للوضع ، تم ذلك بارتجال صارخ : ارتجال من كان يحلم في واد آخر . عدا الاوامر المجنونة التي تحدثنا عنها ، أنزل بعض الاعضاء في احيائهم ، امام مئات من الذين يعرفونهم ، وكشف عدد آخر دون اي تطويق لاحتمالات قمع في المستقبل . كان من الممكن ان يتم ذلك ولكن بعد رصد عناصر الامن العام ، وافهامها بتهديد واضح انها معروفة ، وانها تتحمل مسؤولية اي قمع لاحق تنفذه السلطة في حق المناضلين . لم يتم شيء من ذلك .

لماذا كل هذه المواقف ؟ كان الرأي السائد لدى عدد من العناصر في المكتب وغيره ، ان المقاومة سوف تنتهي قريبا ، وان لا مرد لذلك . فلا داعي اذن لزج التنظيم في « مغامرة » الاعداد لمواجهة مع السلطة سوف تنتهي ، في كل الاحوال ، بتصفية المقاومة . ليس ما نقول استنتاجا . انه رأي جاهر به عدد من اعضاء المنظمة . فالمكتب يفضل المعارك النقابية ، وبناء النقابات عن طريق الاستيلاء على قياداتها بواسطة عناصر ديمقراطية ، الخ . لكن السبب الاساسي هو الصفة العامة لعمل المنظمة وقيادتها : فقد تصرفت المنظمة **من خارج الجماهير الشعبية** : فهذه الاخيرة لا تستحق التوضيح والشرح والتفسير . وهي غير معنية ، في رأي المنظمة ، بالدعوة الى المساهمة في المعركة . في هذه الحال ، كيف يمكن التخطيط للمعركة الوطنية ؟ بالمسرحيات التي توالت بين رمل الظريف وحي اللجا ...

مقابل التصرف المنعزل والمرتبك والمتردد الذي ساد مبادرات المنظمة ، اعتبرت هذه الاخيرة حضور ممثليها في لقاء الاحزاب التقدمية ، في ظل ، جنبلاط ، مساهمة فعالة وحاسمة في المعركة . قام جنبلاط بدور الوسيط بين السلطة والمقاومة ، ومثل تضامنا شعبيا عاما ، اسلاميا ، مع المقاومة . وقد تم هذا الدور ضمن علاقات السلطة ـ ولا شك بايجابيته وبحاجة المقاومة اليه ، ضمن هذه العلاقات . لكن المؤكد انه لا يمتلك هذا الدور الا طرف في السلطة هو جنبلاط نفسه . ولا يستطيع ان يتابع الدور الا هو . لكن المنظمة امتلكها ادعاء المشاركة ، فأخذ أزلام القيادة يصورون الوضع كله بالشكل التالي : المقاومة تتصرف على اساس موقف جنبلاط ، وجنبلاط يتصرف على اساس موقف الاحزاب ، والاحزاب رهن اشارة مندوبنا ! وذهب عضو حديث في المكتب الى

التأكيد ان زيارة جنبلاط الى الهند ما هي الا خدعة ، وانه سافر بطلب من الاحزاب ليؤمن السلاح للمقاومة ! وحسبت القيادة انها تتدخل في تشكيل الوزارة ورجوع الحافظ الى الحكم . مما ادى الى مواقف بهلوانية . فقد عممت في اللجـــان المواقف التلاحقة التالية : حكومة ما بعد صائب مهمتها تصفية المقاومة ، ثـم كـان الصدام ، فقيل : وقعت التصفية كما توقعنا . استقال الحافظ ، فقيل : تحت ضغط القوى الوطنية ، اي ان الحكومة لـــم تـأت للتصفية ، اذن ينبغي مرافقة وفد الاحزاب عند كرامي لاقناعـه بدعم عودة الحافظ . عـــاد الحافظ بنفس التركيبـة ، فقيل : لا يهمنا من يأتي الى الحكم والشغلة ليست شغلتنا ... !

اذا كنا نذكر هذه التفاصيل فان لذلـــك سببا بسيطا : ان المحك الصحيح للخط السياسي ليست الصفحات التـــي تسود بعيدا عن المواقف الفعلية لاعضاء المنظمة ، وبجهل تـــام بها . ان المحك الصحيح لنقاش المسألة الوطنية هو مـا تحقق فعـلا علـى طريق القيام بأعباء المعركة الوطنية ، من ناحية ، وهـو الاستعداد الذي يحكم مواقف الرفاق تجاه تبعات هـــذه المعركة ومهامها . وليس صدفة ابدا ان تجد المنظمـــة نفسهـــا مفككة ، بلا موقف جماهيري ، ولا مبادرة سياسية عملية ، عندما يتم الصدام بـين السلطة والمقاومة ، أي عندما يطرح الجانب الاساسي المباشر مـن المعركة الوطنية في لبنان . وسنحاول ان نبـــرز بالتفصيل كيف يشكل التخاذل والارتجال العمليان اللذان طبعا عمل المنظمة خلال الصدام الاخير ، المصب المنطقي لكل خطها في الممارسة . ويؤكـد ذلك ان الاجراءات التي جاءت بعد ان انتهت المواجهة لم تكن سوى اجراءات صورية ، يقصد منها بالدرجة الاولى امتصاص النقمـة والتمثيل . فقد جاءت الاجراءات المعنيـــة دون ان يجاب علـى الاسئلة الاساسية حول دور المنظمات الوطنية في المعركة : هـــل تنضم الى صفوف المقاومة وتغذي عددها ؟ هـــل تشكل امتدادا وحماية للمقاومة في المناطق اللبنانية ؟ هل تعمل على توسيع جبهة الصدام مع السلطة ؟ ما هي امكانات الحركة الوطنية في التحـرك الشعبي ؟ كيف يتم التعاون مـــع فئات شعبيـة وطنية ، تحمل السلاح ، بدون اثارة جو من التنافس معها ؟

هذه الاسئلة ، وغيرها ، لم تطرح ولم تناقش ولـــم يعمل

حتى على تجميع المعلومات التي تساهم في طرحها ونقاشها والجواب عليها . فكيف تمتلك المنظمة خطا في المسألة الوطنية ؟ حتما ليس في الاجتماعات مع الحافظ وكرامي ، وقريبا مع ... المفتي والبطرك !

تعليق النظام الداخلي جواب القيادة على افلات الوضع منها

مع اعلان الطوارىء في البلاد اعلن المكتب تعليق العمل بالنظام الداخلي في المنظمة . وبرر ذلك بحجتين : أمن المنظمة ، وضرورة وضع العناصر الكفوءة التي تتطلبها المهام الدقيقة في المواضع المطلوبة .

أما الاحتجاج بأمن المنظمة ففيه الكثير من المبالغة ، لا سيما وان أزلام المكتب كانوا يرددون ، نقلا عن احد اقطابه ولا شك ، وفي اللجان ، ان احياء المنطقة الغربية تعتبر « مناطق محررة » ، وقد فطن المكتب الى ذلك بعد ان كان الاتفاق بين المقاومة وبين السلطة قد وقع ، وبعد ان اخذت حواجز الجيش تتقدم من الاطفائية الى البسطة التحتا ، وبعد ان شرعت دوريات الفرقة ١٦ تخترق الاحياء الغربية كلها . لكن مهما كان الامر ، فان تعليق النظام الداخلي تم في الفترة التي أخلت فيها السلطة تماما المناطق التي يتم فيها العمل السياسي في بيروت . والمكتب الذي يغار على أمن المنظمة هذه الغيرة لم يتأخر عن المساهمة في الاستعراض المسرحي الذي تحدثنا عنه اعلاه ، معرضا الرفاق الذين عرضهم في الشروط التي وصفنا .

اما العناصر « ذات الكفاءة » فقد تم انتقاؤها حسب مقياس أساسي هو الاستزلام الشخصي ، والمقدرة على التصرف تجاه الرفاق بأسلوب رتباء الجيش . وقد ارتجلت مواهب خارقة في مختلف الميادين التي بدت بعيدة بعض الشيء عن المواهب المعروفة للاعضاء : فاذا باحدهم يتحول من شخص يجيد الصمت باتقان مدهش الى استراتيجي مكتمل ، واذا بأخر معروف بفضيلة الوفاء ينقلب الى آمر لا يقبل ترددا في تنفيذ اوامره ... وقد تمت حماية السرية بايكال « مسؤوليات » الى ثرثارين معروفين لم يستطيعوا يوما ان يكتموا أبسط أمر ، ولم يحاول المكتب وازلامه ان يموهوا القصد من هذه العملية : فاستبعد الرفاق المعارضون

من المهام ، قدر الامكان ، واعلن سبب الاستبعاد . وجرت محاولة لتحويل اللجان الى مكان يتم فيه ترويض المعارضين ، او ذوي الافكار التي لا تتفق تماما مى وجهة المكتب . فصدر قرار بمنع النقاش ، واعتبر الكلام في السياسة بين الرفاق خروجا على العلاقات التنظيمية !

وكما تم تعليق العمل بالنظام الداخلي فان اللجنة المركزية قد اتخذت قرارا بقفل النقاش الكتابي حول رد المكتب على تقرير خ. انجلز ، وباعتبار الرد خطا رسميا للتنظيم لا يقبل الجدل العام حول وجهته ، كما اتخذت قرارا باعداد المؤتمرات القطاعية في ضوء رد المكتب ، وباعتبار القبول الكامل به اساسا للانتقال من الحلقات الى الخلايا ، ولتسلم مهام تثقيفية من قبل اعضاء الخلايا . وكان المكتب قد قدم في اجتماع اللجنة اقتراحا باستكمال اعضاء اللجنة على اساس موافقتهم على الرد ، ضاربا عرض الحائط ببند صريح في النظام الداخلي يفرض تمثيل المعارضة . واذا كان الاقتراح قد سحب فقد اعلن اعضاء اللجنة ان الانتخاب سوف يتم على اساس الموقف السياسي . أي ان الاقتراح نفذ عمليا ، ولو سحب شكلا .

جاءت هذه الاجراءات بعد سلسلة طويلة من التصرفات والمواقف التي تلتقي كلها عند موقف اساسي واحد يعتبر التنظيم قاصرا عن حسم الخلافات السياسية بمساهمة مباشرة وواسعة من الرفاق ، بدون وصاية من فوق . اخذ المكتب يستعيض في حسم المسائل المطروحة عن التجربة والنقاش ، واخذ يلجأ اكثر فاكثر الى « التطبيق » الفردي ، والتشهير الشخصي ، وتنظيم حملات اشاعات ، والى حل اللجان المشتركة في التنظيم مثل لجنة النشر العمالية ، ولجنة العمل النسائي ، ولجان الاحياء ... وقد فضح العضو الوحيد الذي كان متفرغا في المنظمة، هذه الممارسات: فاذا بالتكتل الذي اتهمت به المعارضة كان في الاساس تكتل بعض عناصر القيادة ، وقد عمل هذا التكتل على تزوير عمل الهيئات التنظيمية ، لا سيما هيئة القطاع العمالي . كانت تعقد اجتماعات جانبية يتم فيها التخطيط للاجتماعات الشرعية ، وتوزع الادوار . مما حول الهيئات الشرعية واجتماعاتها الى مهازل مملة. وحول العمل القيادي الى انصياع لرغبات وطبخات عدد ضئيل

من « المفاتيح » التي تقرر بمعزل عن اية صلة فعلية بالرفاق وعملهم .

باسم هكذا ممارسة تنظيمية ، وهي ممارسة لم تكن سرا الا على المتعامين ، اراد المكتب ان يحاسب المعارضة على « خرقها » لقواعد العلاقات التنظيمية ! هذا بينما يلجأ اعضاء المكتب الى الرشوة : فيوظف احدهم عضوا مواليا في مكتبه ، ويعرض على عضو آخر ادارة عمل ينوي تأسيسه في قضاء جنوبي ، بينما يستدعي عضو آخر من المكتب رفيقا معارضا ويلوح له بانتخابه الى اللجنة المركزية اذا تصرف بشكل معقول .

لقد انتهت المنظمة التي ارادت العمل على ارساء قيادة الطبقة العاملة لنضال الجماهير في سبيل التحرر والاشتراكية ، الى هذه الحالة المحزنة ، فهي تقف تتفرج تجاه احد الاحداث الحاسمة في وضع لبنان منذ سنوات ، وتحاول تستير عجزها بمسرحيات لا تنطلي على احد . وذلك لانها أخذت تتصور اكثر فاكثر ان « النضال » الوحيد هو ذاك الذي يتم في اجتماعات قيادات و « جنرالات » بينما يتضاءل العمل الاساسي ، العمل الذي يتم في وسط الجماهير . وقد انتقل ازدراء النضال الجماهيري الى علاقة القيادة بالتنظيم نفسه . فالقيادة تتخيل انها هي التنظيم وان ما تراه هو الخط الصحيح . فلا حاجة اذن للنقاش والمجابهة السياسية ، ولا حاجة لاحترام قواعد العلاقات التنظيمية التي تسمح للرفاق بالادلاء بالرأي وبمخالفة القيادة رأيها .

ان ما سبق وصف لبعض اعراض المرض الذي تغلغل الى كل اطراف المنظمة . واذا كان هذا المرض قد تطور الى الخطورة الحالية ، فهو ليس وليد الاحداث الاخيرة . بل نه يعود الى ابعد بكثير . ونحن اذ نحاول ان نستقصي اسباب الازمات المستمرة التي تعاني منها المنظمة ، والتي لا بد ان تقضي عليها او تجعل منها ملحقا هزيلا يلهث وراء التحريفية ، نريد ان نلقي ضوءا على موقفنا نحن تجاه مسألة بناء العمل المستقل .

القسم الثاني : عودة الى تاريخ المنظمة

ليس موقف المتفرج الذي وقفته قيادة المنظمة خلال المعركة

الوطنية موقفا منعزلا . وليس اسلوب معالجة التناقضات في صفوف المنظمة اسلوبا مرتجلا اندفعت اليه القيادة وهي لا تعرف ما تعمل . اننا نعتقد ان تاريخ المنظمة السابق ، والاسلوب الذي اتبع في بنائها ، كان لا بد ان يؤديا الى هذه النتائج .

١ ـ تكوين المنظمة : نواة هامشية من المثقفين

تعود المسائل المطروحة الى اسلوب تكوين منظمة العمل الشيوعي ، وقبلها الى اسلوب تكوين « لبنان الاشتراكي » وانفصال « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » عن حركة القوميين العرب . فقد تكونت هاتان المجموعتان انطلاقا من مواقف مثقفين، ومن نقاش مثقفين . لكن من هم هؤلاء المثقفون ؟

انهم موظفون ومستخدمون من أصول ريفية ، في معظمهم . وقد حصلوا على عملهم **نتيجة توسيع اجهزة الدولة** (ولا سيما التعليم) من ناحية ، **ونمو الرأسمالية التجارية والمصرفية** من ناحية ثانية . اي ان تكوين هذه الفئة من المثقفين والطلاب كان من نتائج سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية على مجمل مجالات المجتمع اللبناني ، لا سيما على الريف وصغار فلاحيه وحرفييه وموظفيه . فقد انتزعت هذه السيطرة اعدادا كبيرة من الريفيين ، من ريفهم ، ورمتهم في المدن ، وفي بيروت خصوصا . مقابل ذلك لم تفتح مجالات عمل لهم ولاولادهم في الانتاج . الا في حدود ضيقة . فشكل توسيع التعليم طريقا اوصل في معظم الاحيان الى الوظيفة الحكومية او الى العمل في المكاتب (هذا عندما لم يوصل الى الهجرة !) .

لكن هؤلاء المتعلمين الذين عملوا في الوظيفة والمكاتب هم ايضا من **نتاج ازمة البعث والناصرية** . فقد عرفت هاتان الحركتان في السنوات الاولى من الستينات عددا من الازمات التي ابرزت بوضوح متزايد حدود فعاليتهما في المعركة المعادية للامبريالية ، وفي معركة الوحدة العربية : انفراط الوحدة عام ١٩٦١ ، تعثر حملة اليمن الجمهوري ، تناحر القوى الوحدوية في العراق وسوريا ، العجز عن تجسيد محور وحدوي متحرر رغم استلام السلطة في العراق وسوريا من قبل عناصر وحدوية ، دعم الشهابية في لبنان .. ولم يكن صدفة ان تتوالى هذه الازمات في

الفترة التي كانت الرأسمالية اللبنانية تنجح في تخط نسبي لنتائج حرب ١٩٥٨ الاهلية . فتدعم تماسك الفئات البرجوازية وتوسع السوق الرأسمالية في الداخل (١) لم يكن ذلك صدفة لان ما نجحت فيه الرأسمالية اللبنانية كان يرتكز الى توسع السيطرة الاقتصادية الامبريالية على الدول العربية في المشرق والجزيرة . وقد كانت ركيزة التوسع الشروع في الانتقال من السيطرة الاستعمارية التقليدية الى علاقات امبريالية جديدة لعبت الرأسمالية المصرفية والتجارية دورا هاما في ترسيخها : المصارف، الشركات التجارية ، العقارات ...) فكان من نتائج هذا التماسك وهذا التوسع ان انسلخت فئات برجوازية صغيرة عن العمل الوطني والديمقراطي المنظم ، بينما تحول الحزب التقدمي الاشتراكي ومن بعده الحزب الشيوعي الى دعم النهج الشهابي .

لقد بدأ « لبنان الاشتراكي » يتأسس في **سجال ضد دعم النهج الشهابي** ، وضد النتائج التي ادى اليها هذا الدعم ، على النضالات الشعبية المبتدئة بعد سكون نسبي طويل . لكن الانسلاخ عن التيارات السائدة في البرجوازية الصغيرة ، المثقفة والحزبية ، **لم يتلازم مع العمل على مد جذور نضالية في صفوف الحركة الشعبية** . وهو لم يؤد الى مد هذه الجذور . فقد نما عمل « ل. ا. » في شقوق مواقف التيارات الحزبية ، أي في تناقضاتها : التبعية الشهابية ، مهادنة السلطة ، اهمال التنظيم الديمقراطي ، الفتور في دعم المقاومة ، صورية الوحدة العمالية وفوضيتها ... لكن ما لم يدركه « ل. ا. » ، وهو ما لم تدركه كذلك « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » ، هو ان صحة النقد السياسي لا توفر قاعدة لبناء تنظيم نضالي ولتكوين مناضلين .

طوال هذه المرحلة ، وهي ما زالت مستمرة الى حد بعيد ، لم يكتف المثقفون من طلاب وموظفين ومعلمين ومستخدمين بالمحافظة على امتيازاتهم وعلى اسلوب معيشتهم وصلتهم بالناس ، بل سعوا الى ترسيخ هذه الامتيازات . فصفوف المنظمة ، وقبلها « ل. ا. » و « م. ا. ل. » ، تعج بالذين يتابعون دراسة جامعية بغية تحسين اوضاع معيشية واجتماعية . مما تباعد بينهم وبين الجماهير التي يطمحون الى النضال في صفوفها . ويبدو ذلك اكثر وضوحا في الريف حيث ينحصر النشاط السياسي للحزبيين في

الفئات الجديدة من طلاب ومعلمين . والطلاب والمعلمون يزدادون انسلاخا عن الفلاحين . فهم يتمتعون بامتيازات نسبية (من دخل ثابت الى ضمانات اجتماعية الى تفوق ثقافي) تبدو فادحة كلما ازداد الريف تخلفا . وهم يتقوقعون داخل ثقافة ولغة هما لغة وثقافة سياسيين حزبيين محترفين . لقد ادت هذه الامتيازات التي لم ندرك نتائجها ، ولم نعمل على نقدها ، الى انفصال عملي عن الصراعات وعن مسائل الحياة اليومية لفئات الشعب الكادحة.

فكان نقد الممارسة السياسية السائدة نقدا « ثقافيا » يتستر باللينينية وكان يركز على مسألة التحالفات بين الاحزاب « العمالية » والعناصر الوطنية من السلطة ـ هذا بينما الصراع الطبقي متداخل ، فلا الاحزاب المقصودة عمالية ولا عناصر السلطة تنتمي الى السلطة بصورة كاملة . مما يجعل من التحالفات ، بالصورة التي طرحت فيها ، تمرينا مدرسيا في تحليل النصوص . ولا شك ان « ثقافية » نقدنا هي من نتائج ضعف الصلة التي كانت تربطنا بالصراعات الفعلية التي تدور في مجتمعنا .

من ناحية ثانية كانت المنظمة ـ وما زالت ـ تتستر باللينينية لمعالجة **مسألة بناء التنظيم العمالي** . فالقيادة تدعي تمثيل استقلال الحزب « العمالي » وذلك بواسطة شرائح من الطلاب والمعلمين والموظفين الذي لا يملك معظمهم اية صلة مع العمال والفلاحين . هذا الادعاء الذي غذى استمرار « ل. ا. » ـ في مرحلة تطويع شبه كامل للطبقة العاملة واستيعاب سياسي واقتصادي للفلاحين ـ ما زال يغذي هذيان القيادة عن « المواقع » التي تحسب انها تحتلها .

ولم تميز المنظمة بين بناء « تنظيم الطبقة العاملة » الذي يعتمد على دور موحد في صراعات متزايدة الاتساع والجذرية ، وبين كسب العناصر الجديدة . فحسبت ان هذا البناء يتم عن طريق انضمام عناصر جديدة الى صفوفها . ويكفي ان تتبنى هذه العناصر النقد الايديولوجي للتيارات الاخرى لتتحول الى عناصر مناضلة في صفوف « تنظيم الطبقة العاملة » ، او « احد » تنظيماتها ، كما اصبحت الصيغة مؤخرا. فتحول التوسع العددي للمنظمة الى مسألة مركزية احتلت المحل الاول في الاهتمام

والعمل . حتى ان توجيه الاهتمام الى المساهمة في توسيع نضال شعبي تحول الى خرق لا يغتفر « لقيادة الطبقة العاملة » ، وكأن هذه القيادة لا تتعامل الا بجدول عدد الحلقات والخلايا !!

ولم ينج الخط السياسي بالطبع من نتائج هذا الوضع . فقد كان **المحور السياسي** للتحليل ، **وما زال ، هو افتراض رأسمالية من نمط اوروبي** تقوم بالقضاء على العلاقات الموروثة من التشكيلات السابقة على الرأسمالية كعلاقات العائلة ، وعلاقات « الاقطاع » السياسي ... ويدعم هذا الافتراض الاساسي ، افتراض آخر ملازم له حول طبقة عاملة يكفي ان تدخل الى المصنع حتى تكتسب التجانس الطبقي الذي يقضي على العشائرية . وقد بلغ من الحاح هذه الصورة الخيالية ان تحولت الى نمط سياسي ثابت نحاول ان ننقله الى كل الظواهر ، وان نحشر فيه كل الاحداث الهامة . **ففهمنا الحركة الوطنية** ، ونواتها المقاومة الفلسطينية ، على **انها تحقيق لما عجزت الرأسمالية عن القيام بـه في مجال العلاقات الاجتماعية** . توهمنا ان دور المقاومة الاساسي هوالقضاء على تفتيت العلاقات الطائفية والمحلية والعائلية للجماهير الشعبية . أي اننا وضعنا المقاومة عمليا في مكان الرأسمالية اللبنانية التي نحلم بها ! لم يكن غريبا ان نعجز عن فهم النتائج المحلية الفعلية ، والمتناقضة ، للصراع بين المقاومة وبين السلطة اللبنانية العميلة . ولم يكن غريبا ان نعجز اكثر عن بناء ممارسة ترتكز الى هذه النتائج . ورغم تكرار الكلام عن تبعية الرأسمالية التجارية والمصرفية للامبريالية ، فقد بقي تحديد نتائج هذه التبعية ،عمليا ونظريا ، في طور بدائي . مما ادى الى عدم رؤية التداخل الحاصل بين الصراع الطبقي في اطار العلاقات الرأسمالية مع اشكال الصراع في القطاعات السابقة عليها ، كما ادى الى فقدان التحديد المادي لدور النقابات الفعلي ، ولدور الاحياء والعلاقات العائلية والقروية والطائفية .

هل ينتج من الوصف السابق ان الحساب النهائي ، كما نراه ، سلبي ، وان العمل الذي تم خلال سنوات هو عمل لا معنى لـه ؟

خلال السنوات التي عمل فيها مئات من الرفاق في مختلف

التنظيمات المتتابعة : حركة القوميين العرب ، لبنان الاشتراكي ، منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ، منظمة العمل الشيوعي، استطاعت اعداد من هؤلاء الرفاق ان توثق صلتها بالنضال العمالي ، والجماهيري عامة . اذا كنا كلنا قد انطلقنا من المواقع الطبقية والسياسية المنسلخة فعلا عن نضال الجماهير والشعب ، فقد عمل عدد منا على ان ينتقل من المواقع الاولى الى مواقع اقرب الى نضال الجماهير . واذا كنا قد اصطدمنا بمواقف المنظمة الرسمية، واذا تحولت العلاقات التنظيمية الى كاريكاتور تنظيم ، فلأن الاستجابةلعدد من متطلبات الاندماج في نضال الجماهير لم تعد ممكنة ضمن هذه المواقف وهذه العلاقات . لكن الوجهة العامة التي غلبت على تطور المنظمة هي الوجهة التي وصفنا . وهي لكل وجهة تحمل عناصر متناقضة ومتفاوتة . والمجموعة التي انفصلت عن المنظمة هي من نتائج هذا التناقض .

في ضوء الوصف الذي حاولنا ان نقدمه تتضح مراحل تاريخ المنظمة ، كما نراها .

٢ ـ الاندماج بين « ل.أ. » و « م.أ.ل. »

تم الاندماج بين « لبنان الاشتراكي » و « منظمة الاشتراكيين اللبنانيين » على اساس مزدوج :

الموقف المبدئي من المقاومة . وهو موقف يعتبر دعمها في رأس مهام اي تنظيم وطني في لبنان .

ـ الموقف من الحزب التحريضي . وهو موقف يرفض حرص الحزب على الا يؤدي دعمه لنضال من النضالات الى صدام مع السلطة ، أو الى اضعاف علاقته بعدد من اطرافها .

تم اللقاء الفعلي في عمل لجان دعم المقاومة الفلسطينية ، او « اللجان الشعبية » . وقد حاولت هذه اللجان ان تستفيد من اتساع المد الوطني لتحقيق **كسب داخلي** . ولم يكن ذلك تحايلا او خبثا : فقد اعتبرنا ان تعاظم قوتنا لا بد ان يؤدي الى جذرية الحركة الوطنية ، استنادا الى اننا نمثل الخط الجذري . اما « الخط » الفعلي فقد كان يقوم على تأييد المقاومة بالبيانات والتظاهر والدعوة الى الالتفاف حولها .

لقد تم الاندماج على اساس لقاء حول الموقف الوطني . لا شك ان هذا صحيح لكنه ناقص جدا . **فالدافع الذي غلب فعلا في الاندماج واقع داخلي** . تكونت المجموعتان بصورة مماثلة ، انطلاقا من عناصر ذات مصدر واحد (لم يكن قد بقي ما يربط « م.أ.ل. » بحركة القوميين العرب وبتاريخها الا بعض العناصر « التاريخية » ذات الصلة الواهية بالحياة اليومية للتنظيم) . وقد لعب نقد « ل.أ. » الايديولوجي للحزب الشيوعي دورا اساسيا في استقطاب اعضاء « م.أ.ل. » ، وتكوين نظرتهم الى الوضع السياسي والتنظيم . وليس ادل على الدور الظرفي الذي لعبه الالتقاء على الصعيد الوطني من التحول الذي طرأ على طرح التنظيم المندمج بعد اربعة اشهر من الدمج (الذي تم في ايار ١٩٧٠) . ما ان وقعت احداث ايلول ١٩٧٠ حتى استعجل التنظيم المندمج في « تصويب » وجهته باتجاه **« تمحور عمالي »** ، اي باتجاه تركيز جهد التنظيم ودعايته على عمال المصانع . وفهم « التمحور » على انه الجواب الطبقي على « تبعثر » العمل الوطني ، و « برجوازيته الصغيرة » (!) ، و « تقطعه » و « موسميته » . .

٣ ـ التمحور العمالي : اية طبقة عاملة

كان هدف ما سمي **بالتمحور العمالي** هو التأسيس على قاعدة تجانس طبقي افترض ان لا بد ان تمتلكه الطبقة العاملة . كما أفترض ان التجانس ، اي امتلاك مصالح موحدة ناتجة عن « وحدة » الرأسمالية ، هو الاساس المتين الوحيد لاي تنظيم او نضال . مما يجعل النضالات التي لا يبدو التجانس فيها واضحا ومباشرا ، نضالات متخلفة لا تستحق الاهتمام بها . وكان المدخل المناسب لعملية التمحور هذه ، الضمان الصحي الذي بدأ تنفيذه في ١ شباط ١٩٧١ .

لماذا كان الضمان منطلق التمحور ؟

طبعا ، لانه كان حدثا كبيرا في اوساط الطبقة العاملة نفسها . ولانه كان هدفا لمحاولة هجوم وتطويق من قبل اصحاب العمل والدولة . ولانه جاء يتوج عددا من التحركات العمالية الجزئية التي سبقته بعد ان كانت الطبقة العاملة اللبنانية قد عرفت ركودا طويلا . لكن هذه الاسباب لا تكفي لتفسير البدء العملي

للتمحور بموضوع لم يؤد الى حركة عمالية فعلية : لم يتحرك عمال مصانع ، لم تعقد ندوات عمالية ، لم يجابه عمال اصحاب عمل .. جرت « المعركة » في الاتصالات النقابية ، وفي جو انتظار عام لا شك ان وقعه كان فعليا في صفوف العمال . لكن المنظمة لم تنتظر الجو العمالي لترفع علم الضمان عاليا . وعندما كانت تتتابع على صفحات « الحرية » المقالات التي تتناول مشكلة الضمان الصحي ، لم تكن للمنظمة بعد صلات عمالية . لا شك ، اذن ، ان لاصداء الحدث نفسه دورا في استعمال الضمان مدخلا لتركيز العمل والاتصال على العمال . لكن الحدث لا يفسر لوحده هذا الاستعمال . فقانون الضمان الصحي تشريع عام ينطبق على العمال والمستخدمين . مما جعل للمنظمة طريقا مباشرا الى الموضوع بواسطة المستخدمين ، اعضاء المنظمة او بواسطة بعض الذين تسمح لهم مهنتهم بالاطلاع على الموضوع: رفيق من المحامين واخر صيدلي .. والقانون نص علني يمكن نقاشه واقتراح تعديله، والتحريض حول بنوده بدون ان يتطلب ذلك ممارسة عمالية سابقة . وهو ، بالاضافة لذلك ، مبادرة من السلطة تدخل في خط توسيع العلاقات الرأسمالية . هذا التوسيع الذي كنا ندعو اليه ـ وما زالت المنظمة تفعل ذلك ـ ونرى فيه المنقذ من « التفتت » . اي اننا وجدنا في الضمان الصحي ، وغيره من التشريعات الرأسمالية ، تحقيقا للتطور الاجتماعي الذي نشأ عنه المثقفون اي الذي نشأنا عنه نحن ، اعضاء المنظمة (سابقا) .

ما هو امتياز هذه المواصفات التي اعطت الضمان دورا فريدا في توجيهنا الجديد ؟

ان امتياز هذه المواصفات هو في اتفاقها مع وضع نوع معين من المثقفين ، وملاءمتها لهذا الوضع . فهذا النوع من المثقفين لينيني القصد والنوايا اي انه يطرح مسألة بناء الحزب على صعيد فني يتلخص في الهيكل التنظيمي والانضباط . لذلك فهو يبحث دوما عن قاعدة عامة ، عن عنصر يوفر التجانس ، ليستطيع ان يستنتج منه ضرورة القيادة المركزية . وهذا ما بدا ان تطور الرأسمالية اللبنانية يوفره في الضمان الاجتماعي بصورة خاصة وواضحة . وهذا النوع من المثقفين مقطوع الصلة بالطبقة العاملة

وبالفلاحين ، وغيرهم من الكادحين . لذلك فان اقامة صلة مع العمال بدون علاقة مباشرة سابقة وبدون معرفة عينية ، لا بد ان تتصور اوصاف هؤلاء العمال من خلال المعرفة الكتبية من ناحية ، ومن خلال اوضاع المثقفين انفسهم من ناحية ثانية . لذلك اتت الاوصاف المأمولة للطبقة العاملة تنطبق فعلا على اوصافنا نحن ، كما هي في الواقع وكما نتصورها . فبدا العمال عمالا فقط ، فقدوا كل صلاتهم بالعلاقات الطائفية ـ المحلية ـ العائلية ... وبدوا انهم مادة طيعة للتجانس ، وانهم نتاج علاقات رأسمالية متكاملة . في هذا المنظار الوهمي والمغلوط ، اقتصر وجود العمال على المعمل وعلاقاته ، كما نتخيلها . وكأن العمال لا يعيشون في احياء ، وسط عائلاتهم ، مع افراد وجماعات محددة ... **اي ان هؤلاء العمال الخياليين يحملون الاوصاف التي تنطبق في الواقع على المثقفين ، لكنها اوصاف منقولة الى المعمل** . فالمثقفون الذين تكونت منهم المنظمة هم الذين تركوا الريف وقطعوا صلتهم به الى حد بعيد . وهم الذين فقدوا علاقتهم مع عائلاتهم ونواب مناطقهم وهم الذين دخلوا الى الوظيفة او الشركة نتيجة امتحان او شهادة فكان دخولهم مستقلا ، الى حد ، عن العلاقات التقليدية . وهم الذين انخرطوا في وسط متجانس ، مؤلف من موظفين ومستخدمين مثلهم ، تركوا الريف وفقدوا علاقتهم مع عائلاتهم ... والعلاقات التقليدية ، عندما تستمر تلعب دورها في اوضاع المثقفين يجتهد هؤلاء في اخفاء هذا الدور حتى لا ينتقص ذلك من قيمتهم ومن استحقاقهم . عندما يتكلم التقرير السياسي للمؤتمر الاول للمنظمة عن الطبقة العاملة فهو انما يعني فعلا مثقفي المنظمة كما يبدون لانفسهم من خلال ايديولوجيتهم . وعندما يصف التقرير نفسه شروط قيادة الطبقة العاملة التي تنصب في التقاء مطالب مختلف الطبقات والفئات عند مطالبها فهو يهمل نتائج التبعية الاستعمارية على هذا الالتقاء ، كما يهمل علاقات الريف ، وبصورة عامة العلاقات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية ، اي بكل بساطة العلاقات الغالبة، في المجتمع اللبناني . مما يجعل من « تحليل » قيادة الطبقة العاملة تصورا لبناء رأسمالية متكاملة ، مسيطرة تمام السيطرة على العلاقات الاجتماعية كافة . فقيادة الطبقة العاملة تملك وظيفة ضمنية في تحليل المنظمة ـ السابق والحالي ـ هي

بناء الرأسمالية التي تخلص المجتمع اللبناني من كل ما يعيـــق تجانسه . عندها يمكن ان يبدأ النضال « الفعلي » ، النضال على طريقة « ما العمل ؟ » !

لكن هذه القيادة المفترضة ما كانت الا الاساس الضروري ، النظري ، لاضفاء الشرعية على **قيادة «مثقفي المثقفين » للمنظمة** فقد صيغت القيادتان في سياق واحد ، وربطت الواحدة بالاخرى فقيادة الطبقة العاملة هي القاعدة المادية للقيادة التنظيمية . واذا كانت الاولى لا تتحقق الا طوال مرحلة كاملة ، فقد اجتهد التقرير السياسي في استنباط تباشيرها ليؤسس القيادة التنظيميـــة المستمرة . لكن هذا التأسيس تم على شبه فراغ مادي ، يضـــع عشرات من العمال الذين اقتنعوا خارج اي حركة نضالية عمالية ، شاملة او جزئيـــة .

٤ ـ من المؤتمر التاسسي الى الانشقاق الاول

كرس **المؤتمر** قيادة مثقفين « استراتيجيين » ، اذا جاز هذا الوصف على مثقفين ينظرون الى الخطوط المرحلية اولا ، بالاضافة الى مثقفين « صلة وصل » ، يلاحقون العمل اليومي بدون سؤال عما يعنيه فعلا . واعتبر تقديم تقرير سياسي « بانورامي » كافيا لتأسيس قاعدة « صلبة » لبناء تنظيم . بالاضافة الى تقريـــر تنظيمي لا يعالج ، ولو بكلمة واحدة ، مسألة بناء المنظمة كمسألة ذات مضمون سياسي . واعتبرت التقارير التي عالجت ما سمي بأشكال العمل ، وهي تقارير تنقل بتفصيل ممارسة نضاليـــة محددة ، اعتبرت هذه التقارير مؤجلة . واعتبر البحث كلـــه مؤجلا . لماذا اكتفى المؤتمر بما قدم له ؟ لان الهاجس الملح كـــان تثبيت قيادة « شرعية » ، وكسر شوكة معارضة مزعجة . والاعداد للمؤتمر الاول كله دليل على وظيفته الداخلية (واذا كان قد لعب دورا سياسيا ، فلم يكن ذلك هو الهدف) .

كيف اعد للمؤتمر الاول ؟

كانت قيادة التنظيم المندمج قد طرحت اوضاع التنظيم على النقاش ، داعية للانتقال الى النضال العمالي . كان جواب بعض الخلايا يتساءل حول امكان هذا الانتقال ودوره ، داعيا الى نقاش

موقع التنظيم برمته ، وممارسته بمختلف جوانبها . وشدد الجواب على جوانبه مثل طبيعة القيادة ، ونوعية القياديين ودور العامل الثقافي في تشكيلهم ، ودور الممارسة في بناء التنظيم وضعف هذا الدور . لكن هذه الملاحظات بدت يومها للقيادة ، غير مقبولة. لم تستطع القيادة (وبعضنا كان منها) ان تدرك ما تعنيه هذه الاسئلة التي تضع موضع التساؤل بالفعل اسلوب تكوين المنظمة . وهذا ما كانت المنظمة لا تريد ان تقوم به لانه يفرض عليها نقدا ذاتيا صارما ، ويهدد تركيبا هشا بالتساقط . فكان ان عزت الاسئلة المطروحة الى « نوعية » الذين يطرحونها ، وشخصت في موقفهم اعراض القلق ، والعدمية ، وغيرها من التهم الشنيعة !

كان لا بد من ورقة تقطع الطريق على هذا النقاش ، وهذا الطرح الذي بدا انه يستجيب لشاغل عدد كبير من الرفاق ،ويتفق مع تلمسهم للامور في الجواب على المسائل المطروحة استعمل سلاح « التفوق » الثقافي ، وبعض المراس التنظيمي . **فقدمت خ. صفوان دندشي « ملاحظات سياسية » قطعت الطريق على كل نقاش حقيقي .** فقد كفى ان ينتقل النقاش الى صعيد مجرد ، عام وان يتناول بنية الرأسمالية اللبنانية ، حتى تصبح المشاركة فيه مستحيلة على معظم الرفاق ، ان لم يكن عليهم كلهم . ولاسميا اذا تم هذا التناول بمعزل عن التجربة التي يمتلكها الرفاق ، وبمعزل عن اية معركة ملموسة . وهذا ما تم فعلا . استحال النقاش لان « الملاحظات » اغلقت بابه . وكان هذا هو دورها العملي . ثم جاءت المساهمة اليومية في معركة الضمان ، وعرفت معركة الثانويين اتساعا لم تعهده من قبل ... فاعتبر ذلك كله حججا الى جانب القيادة القائمة .

اذن ، **استعملت القيادة النظرية والتنظيم سلاحا ضد المعارضة** ، جعلت منهما سجنا لا يمكن فك أسره . فمهما قال المعارض يمكن الرد عليه بصورة تجعل المسألة المطروحة تتبخر . ومهما قال فهو خطر على وحدة التنظيم المقدسة ، والوحدة صفة مبدئية ، أصيلة ، ملازمة للتنظيم مهما كانت فعاليته ، ومهما كانت الاوضاع التي تتستر بهذه الوحدة ، وهي اوضاع لا تمت بصلة للنضال وللدور المفترض للتنظيم .

كان يكفي ان تبرز اية مسألة ، او اي اشكال في العمل ، ليشكل ذلك تحديا لادعاء المكتب في القيادة والتوحيد . ولم تتأخر المسائل عن البروز ، كما هو طبيعي . برزت مسألة صلاحيات المقرر العمالي : هل يحق لمندوب المكتب في هيئة القطاع ومكتبها أن يجمد قراراتهما ريثما يبت المكتب السياسي بالامر ؟ فثارت عاصفة من الاحتجاج على اجراء لم تكن قد بانت نتائجه ، بعد . وتأخر الاعداد للمؤتمرات القطاعية . القى المكتب بالمسؤولية على الخلايا والهيئات . فردت هذه الاخيرة التحية باحسن منها ، وحملت المكتب المسؤولية . اختبرت المنظمة بعد اشهر من العمل صعوبة اقامة علاقات ثابتة مع العمال ، تؤدي الى ضمهم الى وحدات التنظيم . لم يناقش الموضوع ، لكن ذلك لم يمنع تبادل الاتهامات ، والقاء التبعات ... كان يكفي ان تثار مسألة من هذه المسائل حتى ينخض التنظيم كله ، لاسيما وان « تثبيت » القيادة تم بوسائل قسرية ، قمعية . فالثقافة السياسية تحولت الى اداة ضبط من الذين لا يملكونها ، رغم انهم على ثقة من ان المسائل التي يثيرونها هي مسائل فعلية . وقواعد العلاقات التنظيمية ، عندما تتحول الى وسيلة تقريب واستبعاد اعتباطيين في وسط برجوازي صغير يولي اهمية كبيرة للبروز والتصدر ، هذه القواعد تتحول الى اداة قهر . عندها يصبح من البديهي ان ينسى دور التنظيم والنظرية ، لان الوظيفة الفعلية البارزة لهما ليست ما يقال ويدعى ، بل استخدامهما العملي ، وهو استعمال قمعي لهذه الاسباب **اتخذت الازمة وجها تنظيميا مسيطرا** . لكنه وجه ذو معنى سياسي : **حاولت القيادة ان « توفر » الصراع الداخلي على رفاق التنظيم** ، وان تعالج المشاكل دون ان يدري او ان يناضل احد سواها في سبيل هذا الحل . فلجأت ، بسذاجة ، الى اقصاء « مثيري الشغب » ، تماما كما يعالج البوليس اضطرابا في الامن . لكن ذلك كلف المنظمة خسارة ثلث اعضائها !

٥ ـ المنظمة تتجاوز الازمة وتعمق اسبابها

استطاعت المنظمة ان تستمر ، وان تلملم شتاتها . وقد تم ذلك بتعميق اسباب الازمة :

ـ صاعدت دور الضبط للعلاقات التنظيمية على حساب

دور التوحيد ، بدل ان تؤمن قواعد العلاقات التنظيمية دورة المعلومات ، والمساهمة المتبادلة في صياغة المواقف ، واطلال النضالات على بعضها ... تحولت الى مقاييس امنية وبوليسية. وقد سهل الامر فراغ «المراتب الوسطى» بعد استقالة عدد واسع من الذين شكلوا أطر المتابعة المباشرة لعمل الرفاق ، فلم يبق في وجه القيادة عمليا الا مجموعة من الرفاق الذي لا يملكون الا الاخلاص ـ يومها ـ ويفتقدون الى التجربة السياسية ، والى الرؤية التي تتجاوز حدود القطاع او حتى الخلية . وادى التفسير التنظيمي والنفسي للانشقاق ـ وهو تفسير ما زال سائدا ـ الى التشديد في الانضباط الشكلي ، اي عمليا في تطلب الانصياع للقيادة ، وتمجيد دورها المبدئي . بينما كان يتم التشديد على المراتب الوسطى في التنظيم ، ترك العمل اليومي يسبح في الاجتهاد الخاص والعزلة التامة .

ـ جرى « **تصحيح** » **الخط السياسي** بتوجيه الاهتمام الى « السياسة » من ناحية ، والى النقابة من ناحية ثانية . فهمت السياسة على انها « تسييس » للمطالب العمالية ، وذلك عن طريق الخوض في المواقف السياسية ، وفي الكلام السياسي ، وهذا ما كان يتم تحاشيه سابقا جهلا بنوع ردود فعل العمال الذين لم نكن نعرف عنهم شيئا . لكن هذا التسييس اللفظي ، في عمل دعاوي بحت ، كان يعني تدعيم الفصل بين العمال والمثقفين . فالعمال الذين يتم التوجه اليهم يملكون تجربة سياسية كبيرة ، عكس ما تظن « القيادات العمالية » المستجدة . لكن المجال الذي يختبر فيه العمال العلاقات السياسية ليس نفس المجال الذي يتم فيه اختبار مثقفي البرجوازية الصغيرة . فهؤلاء يختبرون العلاقات السياسية في المؤسسات الرسمية ، وفي التيارات الايديولوجية ... ينتج ذلك عن ان المجتمع اللبناني غير موحد العلاقات ، وانه ينقسم الى طبقات وفئات طبقية وان لهذه الطبقات والفئات الطبقية ممارسات تتوحد ولو جزئيا في بعض المجالات ، وتتباعد في بعضها الاخر .

هذا ما لم تدركه المنظمة . فقامت الدعاوى السياسية ، في « نضال العمال » من ناحية ، وبصورة اكثر تشويها في الصلة

المباشرة بين الرفاق والعمال ، على نقل لغة التنظيم ، والكليشيهات العامة التي يتعاطى بها ، الى الوسط العمالي . اما التجربة الجماهيرية الفعلية فلا نجد لها اثرا في نشريات التنظيم وادبياته.

ادى هذا الوضع الى عدد من الصعوبات بينما تتطلب الصياغة السياسية للتجربة العمالية جهدا تنظيميا لتوحيدها ،عن طريق فتح التجارب على بعضها واتاحة الفرص للرفاق ليواجهوا عملهم وصعوباته باستمرار ، اتجهت المنظمة الى المزيد من تفتيت العمل . فأغلقت الخلايا والحلقات على بعضها ، ووضعت بينها حاجزا يصعب خرقه . وبينما يقوم النضال العمالي على صلة حية بالاحياء حيث يمكن المساهمة في تنظيم علاقات تضامن واسعة يستند النضال العمالي اليها ، اتجهت قيادة المنظمة الى تعميق « الاختصاص » في الخلايا ، فوجهتها الى عمل قطاعي بحت وقد ادت هذه التجزئة الى افراغ الخلايا من النقاش المرتبط بالتجربة . فالرفيق المنظم في خلية النسيج ، والذي يعمل في مصنع جنوب شرق بيروت يجهل جهلا تاما ما يقوم به رفيق اخر يعمل في مصنع يقع شمال بيروت . اي ان « اختصاص » الخلايا والحلقات انتهى الى « اختصاص » الرفاق انفسهم . فأخذ تقييم العمل ينسلخ شيئا فشيئا عن مادية العمل ومسراه الفعلي ، ويتحول الى « سياسة » ، اي الى فرض خط ينسجم مع ممارسة قيادة المنظمة في صلتها بالقيادات الاخرى .

لا شك ان هذه الملاحظات لا تلخص العمل الذي تم في صفوف الطبقة العاملة ، وفي صفوف الجماهير الشعبية في الاحياء . فقد تفاوت خضوع الخلايا للقيادة . ولما كانت ما تطلبه القيادة هو الانصياع الى خطوط عامة فقد استطاع عدد من الرفاق وبصفة فردية او جماعية ضيقة ، الانفلات من الرقابة والتضييق. وسنعرض في القسم الاخير بعض العناصر المناقضة لتلك التي نشدد عليها الان ، والتي شكلت مرة اخرى ، الوجهة الغالبة لعملنا.

ـ اتى **العمل النقابي** ، في الممارسة العملية ، يدعم اعتبار النضال الجماهيري ثانويا . فالسياسة النقابية التي انتهجتها المنظمة ـ قبل الازمة : في نقابة عمال ومستخدمي الكهرباء ، في نقابة مستخدمي صندوق الضمان الاجتماعي ، في نقابة معلمي

المدارس الخاصة ـ ، وبعدها ، اعتبرت النقابة شكلا للتوحيد الطبقي على اسس مهنية واقتصادية . لكن هذا الاعتبار لا يشكل سياسة او خطا سياسيا في بناء النقابة والعمل النقابي . فهذه الاخيرة ليست شكلا مجردا نملأه كما نشاء . وليس دورها رهنا بالارادة التي تدعي تحريكها . لكن المنظمة لم تتناول الوظيفة الفعلية للنقابة كما تنتج عن ضغوط البرجوازية والدولة ، وعن ردود العمال والمستخدمين . وبدون تحديد هذه الوظيفة الفعلية بقصد الممارسة النقابية ، ولو حركتها اصغر النوايا « الثورية » ، في اتجاه مخالف لمصالح الطبقات المستغلة .

انصبت ممارسة المنظمة على الانتشار في المعامل بقصد خوض المعارك النقابية ، والمنافسة على قيادة عدد من النقابات (الاحذية ، الغذاء ، الميكانيك ، الصناعات الخشبية ..) .واعتبر الوصول الى هذه القيادة خطا بديهيا ، على اساس ان صلابة خط المنظمة ، وصلابة اعضائها ، كفيلين بوضع النقابة في خدمة العمال ، والتحركات الجماهيرية العمالية . لكن هذه النقابات ، في غالبها ، هياكل خاوية ، فارغة ، لا تستقطب عمالا . لذلك انصب الجهد على كسب عمال للنقابات على اساس برامج فئوية ضيقة ، او على لا برامج بالمرة كما حصل في انتخابات نقابة عمال الاحذية. وذلك بخليط من التحالفات التي يصعب ان توضح او ان تحمل معنى سياسيا امام العمال . رغم الكلام عن جماهيرية النقابة وعن ديمقراطيتها ، فان الممارسة تمت وتتم وكأنه يمكن ان تتحول النقابة الى ركيزة عمالية انطلاقا من القاعدة المعملية نحو نضال طبقي يتجاوز اطار المعمل باتجاه الحي ، والعلاقات التي يتكون منها (انظر ، في القسم الثالث ، الملاحظات على معركة عمال غندور) نتج عن الانفلاق المعملي ، الذي لم يتجاوز الا في الكتابات الخطابية ، ان المنظمة اوقفت عمليا صدور النشرة العمالية ، مع بلوغ المواجهة العمالية المستوى الذي بلغته في معركة عمال غندور. اوقفت النشرة العمالية في المرحلة التي اصبح فيها الخروج من اطار المصنع ضرورة ، اي عندما اصبح تضامن الجماهير الشعبية التي تلعب النشرة دورا في اعلامها ودعوتها ، حاجة ملحة .

مع الانغماس في اللعبة النقابية الانتخابية (نتيجة ممارسة

نقابية لم تخضع للنقد العمالي) اضطر العمل الحزبي في الوسط العمالي ان يتكيف ويتحول ليتلاءم مع هذا الانغماس . اخذ الاتصال يشدد على ما شدد عليه على الدوام ، اي على دورالنقابة في تحسين وضع العامل ، حتى ان قسما من العمال حسب ان المنظمة هي جمعية تعنى بأوضاعهم المعيشية ، كما ظن بعض عمال النسيج . وعندما يعرض رفاق المنظمة في عكار دور النقابة ، يشددون على انها من ادارات الدولة ، وان مهمتها هي ايجاد عمل للعاطلين عن العمل . نتج عن القبول الكامل بوظيفة النقابة كما تحددها البرجوازية اللبنانية ، المفاوضة العامة حول الاجور . ان اهملت الجوانب الاخرى في علاقات العمل ، علاقات القهر . عندما طرحت فكرة اضراب في احد معامل الخشب ضد صاحب عمل يتحكم بذهاب العمال الى المرحاض فيفرض الا يتجاوز الانقطاع عن العمل ثلاث دقائق ، مرتين في اليوم ، استبعد مكتب القطاع الفكرة ، واعتبر الامر غير لائق ! وفرض التسابق على اقتسام المراكز في المجالس التنفيذية للنقابات ، علاقات تناحر وتواطؤ مع الاحزاب ، كان من الطبيعي ان تؤدي الى قرف العمال وزهدهم . ففي احد مصانع النسيج قام لقاء بين عمال ينتمون الى مختلف التيارات الوطنية . عند اقتراب موعد الانتخابات النقابية اجتمع مندوبون عن التيارات لتنظيم اللوائح ازاء محاولة احد الاحزاب ان يحتفظ لنفسه بأكبر عدد من المناصب (بحجة وزنه الوطني) احتجت الاحزاب الاخرى ، ورفضت . فما كان من الطرف المذكور الا ان ايد اللائحة اليمينية . وتذرعت المنظمة بتضامنها الوطني مع الحزب ، وبرفض الاحزاب شراء انحيازها اليهم بمنصب ، ففكت صلتها بالتكتل الوطني . خلال هذه المناوشات كانت قيادة المنظمة تنصح باللعب على الحبلين ، وبالاستفادة من النزاع لتدعيم « موقفنا » ! ودفع التقوقع في السباق النقابي الى استبعاد عناصر عمالية صلبة من اللوائح بحجة عدم حزبيتها ، وبالتالي امكان افلاتها من الرقابة ، وكأن الرقابة الفعالة هي رقابة الاحزاب وحدها وليس رقابة العمال انفسهم ! وعندما ادى هذا النهج الى انهيار عملنا في بعض المجالات ، بعد ان واجه عمال الحلقات الرفاق بصمت دام اسابيع ، وجدت القيادة هذه الفتوى : «مرض الطبقة العاملة اللبنانية هو الكلام السياسي

خارج الاجتماعات ، والصمت داخلها » . وفسر انفراط حلقتين بعدم وجود قابلية لدى العمال للتطور ، وبصغر سن العمال ، و « بالطابع التسلوي » لمشاركتهم وتفضيلهم اللهو ! الى هذا المستوى ! « ارتفع » نقاش القيادة في مواجهة مهام العمل اليومي بينما تدبج المقالات عن الوعي الذي يتحمله التنظيم « من الخارج » للطبقة العاملة ، وعن « قيادة » « تنظيمات الطبقة العاملة » ... استخدم التحريض النقابي وصفة مغربية تشفي كل الامراض بلا تمييز . ففي العمل الذي تم في افران احدى المدن الجنوبية ، استطاع الرفاق ان يكتلوا في لجان عمال الافران ما لا يقل عن ثلثي مجمل العمال ، لكن النقل الحرفي لمطالب المصانع الكبيرة الى الحرف اوصل العمل الى طريق مسدود . فالعمال يدركون ان حصر التحرك بزيادة في الاجور ، في وضع الافران صغيرة عاجزة عن منافسة الفرن الحديث الكبير الذي افتتح في المدينة ، لن يؤدي الا الى انهيار هذه الافران لكن آلية النظرة النقابية الضيقة كما تمارسها المنظمة لم تسمح بمعالجة مختلفة للمسألة .

ـ لكن العمل النقابي لا يقتصر على المجال العمالي حيث لا يمتلك امكان النضال المفتوح والعام . لذلك فان **المجال الطلابي** يقدم صورة للعمل النقابي اكثر اكتمالا ، صورة ترسم « تباشير » العمل العمالي كما تمارسه المنظمة ، اذا اكتمل ! تحددت وجهة جهد المنظمة مع اعتبار الوصول الى اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني هدفا اساسيا . اصبحت الوسيلة الرئيسية هي كسب عناصر جديدة للتنظيم ، ويتم ذلك بجمع اكبر عدد ممكن من الذين يوافقون كلاميا على الكلام الذي تنشره المنظمة ، والذي تسميه خطا . اما الغرض المباشر فهو ان تصبح المنظمة بقوة الحزب الشيوعي الطلابية . اصبح العمل في الاتحاد ، في مراتبه وفي تنفيذ مهامه العامة ، يختصر عمل المنظمة ونضالها بين الطلاب . كما اصبح يستنفذ عمليا وجودها السياسي في الجامعة . مع سيطرة هذه النظرة ، اختفت الندوات الطلابية ، وتم تحاشي اية صلة مع الطلاب تخرج عن الاطار النقابي . بل اعتبرت هذه الصلة خرقا للاطار النقابي ، وخروجا عليه . وقد استخلص اللاب من هذه الممارسة النتائج التي تترتب عليها ، فانخفضت نسبة المشاركة في الجمعيات العامة بصورة ملحوظة . واخذ الحضور يقتصر على

الحزبيين دون غيرهم . اما الجماهير الطلابية غير الحزبية فتعلمت ان هذه الجمعيات صورية لا غير ، لا تقدم ولا تؤخر : فالقرارات تؤخذ سلفا في مشاورات بين القيادات الحزبية في الكلية . هذا بينما كان حضور الندوات ، قبل ان تلغى ، اكثف لان لا قرارات مقررة سلفا تؤخذ فيها .

وما يصح في الجامعة يصح في **الثانويات** . فالعمل « السياسي » في الثانويات هو السيطرة على الرابطات . وهو ينصب ، بصورة خاصة طوال الشهر ونصف الشهر الذي يسبق الانتخابات ، على احصاء الاصوات التي يمكن استمالتها ، حتى ان الهدف من وراء الاستيلاء على الرابطة يغيب في زحمة الاحصاء والاستمالة . ولا يستبعد ، كما حدث بالفعل في ثانوية على الاقل ، ان ترشح لجان العمل الطلابي طالبة لا يعرف عنها سوى انها ستتبنى حتما كل مواقف اللجان . وبعد اشهر من هذا النوع من العمل ، لا يعود احد يقرأ الملصقات . واذا دعي الى جمعية عمومية ، حضرها ٥٠ طالبا من أصل ٧٠٠ طالبا . ويرى احد الرفاق ان هذا طبيعي « لاننا كنا نعتبر الجمعيات من اهم الوسائل لابراز انفسنا بين الطلاب والكلام خمس دقائق اكثر من اتحاد الشباب . نوزع الكلام على بعضنا قبل الجمعية ولا يخطر على بالنا ان الجمعية هي لطرح رأي الطلاب وليس رأينا . وكنا عندما نفكر بالامر نبرر موقفنا بأننا لم نمنع أحدا من الكلام » . هذا هو **وضع الطلاب « في موضع المتفرجين »** .

مع الوصول الى مواقع نقابية انتهى ادعاء المنظمة للديمقراطية ، **واصبح ما تخشاه هو تدخل الطلاب في الامور التي تعنيهم** . وامتد هذا الخوف الى اللجان الطلابية نفسها . استبعدت اللجان ، كما استبعدت الجماهير الطلابية ، عن نقاش المواقف واقرارها وتحديدها . فتحولت اجتماعات اللجان الى اجتماعات تبليغ وشرح و « تعبئة » . وبالتدريج اخذت اجتماعات اللجان تفرغ من اللجان ، فلا يحضر الطالب اكثر من اجتماعين ، ويختفي بعدها لثقته بأن لا معنى لحضوره ولا جدوى منه . وتكونت في الكليات « زعامات » حزبية ، عينتها المراتب الحزبية ، وتحولت الى عناصر ادارية ، تمثل التنظيم بدون

الرجوع اليه ، وتتصرف باشارة « المراجع العليـــا » في المواقف الاساسية ، بينما هي تستنكف عن العلم بما يتم في العمل اليومي وبمشاكله .

نتيجة هذا التنصيب ، اكتسبت المراتب اهميـــة بالغـة ، واصبح التسلسل في الاهمية عنصرا اساسيا في حياة المنظمة فـي الجامعة . فاذا تصرف رفيق خلية او هيئة قطـــاع بصورة غـير سليمة ، غض النظر عنه او حوسب بلطف واعتذار . اما اذا كان المسكين عضو لقاء مثلا ، انصبت علـــى رأسه المحاسبة القاسيـة وهدد بشتى العقوبات الصارمة . واعضاء الخلايـــا ، لا يفرض فيهم ان يوزعوا البيانات . فيوكل الموضوع « للطراطير » ، كمـــا يصف احدهم رفاق اللقاءات والحلقات . كذلـــك ، فان العمـل يتوزع بتكليف رسمي على الاعضاء . فاذا لم يكـن العضو مكلفا ، استحال حمله على القيام بعمل ، واعتبـر ان المسألـة لا تعنيه . وتفشت الوساطات : فلكل رفيق صلة ، يعتبرها هامة ، يلجـــأ اليها لتفادي المحاسبة او العقوبة التنظيمية . ويتـــم استبعـاد رفيق نشيط عن مسؤولية ما توكل الى آخر كسول ، لان لهـــذا الاخير صلة ، غالبا شخصية ، بـ « زعيم » طلابـــي . وانعدمت محاسبة المسؤولين عن اخطائهم تحاشيـــا لاضعاف مركزهـم . وشيئا فشيئا لفت التجربة النضالية الطلابيـة بالضباب : طمس النضال اليومي ، والمسائل التي يثيرها ، بينمـــا علـق التثقيف السياسي والنظري في الحلقات !

٦ ـ نتائج الخط النقابي الديمقراطي ـ مثل النضال الطلابي

ان ما انتهى اليه العمل الطلابـي خلال السنتين الماضيتين ، وبصورة اخص خلال العام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ، يمثل وضعا عاما في المنظمة نتعرف عليه في المجالات الاخرى ، **هـــذا الوضع سياسي بالدرجة الاولى** ويتعلق بخط المنظمة . على هـــذا الخط ترتبت النتائج التي وصفنا في المجالين النقابي والتنظيمي .

شكل انشاء الجامعة اللبنانية مطلبا شعبيا فعليا ، ومثـــل طموح اوساط واسعة في الاستقلال الثقافـــي وفي « الارتقـــاء » الاجتماعي . لذلك ظهر باستمرار ان توسيع الجامعة عـــن طريق

اضافة كليات ناقصة ، والحد من التصفية ، هما مطلبان يستوعبان حاجات الحركة الطلابية . ويعبران عن شعارات الحركة الوطنية والديمقراطية في الجامعة . لذلك قبلت الحركة الطلابية عموما بالجامعة اللبنانية كما فصلتها الرأسمالية التجارية والمصرفية ، وكما فصلها جهاز السلطة . وبدا ان المضمون الوطني يتمثل في محاولة فرض جامعة مكتملة تنتزع احتكار الكليات العلمية التطبيقية من التعليم الاجنبي ، الفرنسي والاميركي . **من ناحية** ، التقى الخط الطلابي بخط الدولة نفسها ، وبمعالجتها لقضية الجامعة ، مع فارق الالحاح والوتيرة في التنفيذ . فالدولة تتباطأ في توسيع الجامعة ، وتحاول ان تتفادى تخرج اعداد متزايدة من المجازين . لكنها في النهاية تستجيب لتطلبات هي تطلبات البرجوازية الصغيرة بالدرجة الاولى (الموظفون ، صغار التجار والمتوسطون منهم ، الملاكون الريفيون ، الحرفيون ..) . وتتم الاستجابة وفق منطق الدولة نفسها : يتم التوسيع باتجاه المحاماة ، والصحافة ، وادارة الاعمال ، والهندسة المعمارية ... بينما تؤجل الاختصاصات ذات الكلفة المرتفعة ، **من ناحية ثانية** ، يشكل بناء الجامعة ، ولو تبعا للنمط الذي تفرضه الدولة ، حدا من سيطرة الجامعات الاجنبية وانفرادها بالتعليم ، في بلد تلعب فيه المؤسسات الايديولوجية دورا حاسما .

في هذا كله تبقى الدولة عمليا الطرف الوحيد الذي يحدد موضع الجامعة من مجمل الاجهزة الادارية والايديولوجية ، ويعمل على توظيفها في خدمة سيطرة البرجوازية التجارية والمصرفية ، و « الاقطاع » السياسي . فالدولة هي التي تخطط للتخمة الادارية ولتعليم لا يجدي ، وهي التي تغلب اختصاصات ادبية وثقافية عامة بلا مضمون حي ، والدولة هي التي تسهر على الانقطاع بين التعليم وبين الصراعات الثقافية والسياسية في البلاد ... ولقد بلغ من سيطرة الايديولوجية « اللبنانية » ان الحركة الطلابية الحزبية طرحت باستمرار المطالب التي تتعلق بالتوسيع وبالحد من التصفية باعتبار انها مطالب بحت ديمقراطية . لكنها اهملت المضمون الوطني الاساسي الذي لا تملك هذه المطالب ركيزة بدونه . ومارست الخط الديمقراطي فعلا على قاعدة لا وطنية . لكن ادى ذلك الى استبعاد المسألة الوطنية التي

تعطي الصراع الطبقي مضمونه الفعلي في بلـــد تابع للامبريالية . وعلى اساس هذه المسألة وحدها يمكن طرح **وظيفة الجامعة** وصلتها بسياسة الدولة **والتحاقها بمصالح الرأسمالية التجارية والمصرفية**، وما لم تطرح هذه الوظيفـــة ، ونتائجها التفصيلية في البرامـج ، والادارة ، وعزلة الجامعة، وطبيعة صلاتها بالمؤسسات الايديولوجية والادارية والقمعية ، والصلات الداخلية بين قطاعاتها ... يبقـى الكلام عن وجهة نظر الطبقة العاملة والجماهير الشعبية والمعركـة الوطنية كلاما فارغا . مما يسمح ، وراء قناع اللفظية الماركسية ، ان تتقدم برجوازية صغيرة يرسم جهاز الدولة افـــق طموحها ، برجوازية تمجد بالحكي العمال والفلاحين بينما تسعى كل جهدها للابقاء على الفوارق بينها وبينهم .

هذا الخط هو الذي قاد عمل المنظمة في الجامعة . واندماج الخط الحزبي بالخط النقابي يعني اولوية العمـــل الديمقراطـي خارج المطالب التي يحتد الصراع الطبقي حولها ، أي عندما يطـرح كاطار عام مطلبي منفصل عن اشكال التبعيـــة للاستعمار وعـن سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية عبر السلطة ، تتحـــول الديمقراطية الى تمثيل تعبيري . يصبح الطلاب كتلـــة واحـدة لا تخترقها الصراعات الطبقية ، كتلة منفصلة عن ارتباط المثقفين بالطبقات التي يتكون منها أي مجتمع . عندها يكفي الجهاز النقابي الفوقي للتعبير عن المصالح « العامة » للطلاب ، بلا تمييز ويمكن ان تقتصر النقابة على قياداتها التي « تمثل » كل مصالح الطـلاب . فيتمحور عمل التنظيمات السياسية على هذه القيادات ، ويصبح الاستيلاء عليها الهدف الكبير . ويصبح مـــن المشروع ان يتـــم الاستيلاء على هذه القيادات ولو في غفلة مـن الجماهير الطلابية . فيفرض على الطلاب ، ولو بالتزوير ، مـا ينبغي ان يتبنونه : أي نحن . وتبرز حيوية التعبير الحزبي في « زعامات » صغيرة تحمل هالة القيادة وشيئا فشيئا ، تسخر العلاقات الحزبية الداخلية ، وتسخر علاقات التنظيم بالطلاب ، لخدمة « الوصولية القيادية ». ويفتخر بأن للمنظمة « موقعا » قياديا ، ويتوهم بأن هذه الادوات تصنع تاريخ الحركة الطلابية !

★ ★ ★

هذه هي العناصر المستجدة التي اعتبرت منعطفا في توجـه

المنظمة ، والتي لم تكن سوى حلا للاشكال الذي طبع عمل المنظمة منذ نشأتها : **ديمقراطيتها البرجوازيتها ، واقتصاديتها ، على اساس خط لا وطني في الممارسة .**

وقد برز المنعطف في العلاقات السياسية العامة . طوال السنوات الماضية ، ومنذ ١٩٦٩ بصورة أخص ، فشل اللقاء الظرفي مع الاطراف الديمقراطية الى لقاء اطول مدى ، واثبت ، رغم ان المسألة الاساسية التي طرحت طوال هذه السنوات هي المسألة الوطنية ، في هذا الصدد ، بدا الخلاف شاملا : حول المواقف العالمية ، حول المواقف العربية ، حول المواقف الداخلية (من دور الاتحاد السوفييتي الى اللجان الشعبية !) . كان النقاش العام حول مسائل كالحل السلمي ، وقرار مجلس الامن والموقف السوفييتي ... ينطوي على اختلاف مباشر يتناول التعبئة المحلية ، مهما كانت متواضعة ، تضامنا مع المقاومة . برز ذلك في اضراب ١٦ نيسان ١٩٧١ ، احتجاجا على مجازر جرش والاحراش ، وهو اضراب رفض اتحاد قوى الشعب العامل ، كما رفض الحزب الشيوعي ، المشاركة منه . وبرز ذلك في شأن التظاهر ضد زيارة روجرز الى لبنان ، هنا ايضا رفضت نفس الاطراف المشاركة في التظاهر . وكان الخلاف قد برز سابقا بشأن تشكيل لجان شعبية لمساندة المقاومة تتجاوز اصدقاء المنظمات السياسية الى الجماهير غير المنظمة .

اللقاء المستحيل على ارض المسألة الوطنية ، اصبح ممكنا على ارض دفاع المنظمات تحت نفسها ووجودها ، في وجه مشروع قانون الاحزاب والجمعيات الذي حاولت الدولة فرضه . عندها نجح اللقاء وشرع يتحول الى جبهة ، على الاقل بين بعض الاطراف، التي منها المنظمة ، فقد تحقق الوضع الامثل لاحزاب تقدمية ديمقراطية : ان تدافع عن حقها هي في الوجود والاستمرار ، وان تعتبر وجودها الخاص هدفا اساسيا بشكل لحمة تحالف مرشح للدوام .

استكمل هذا الموقف في انتخابات ١٩٧٢ . تحول التفسير الظرفي للموقف ، والذي يرى فيه جوابا مباشرا على موقف السلطة من الحريات الديمقراطية ، تحول هذا التفسير الى حجة «التعاطي

مع الواقع كما هو » . لم يعد الجواب على الوضع السياسي ، سياسيا ، بل اخلاقيا . وتحول « التعاطي » الى مبدأ عام . لم يسأل : من يتعاطى ؟ أي جذور نضالية وطبقية تملكها المنظمة حتى تحظى بالحد الادنى من ثقة الجماهير في فقدها للمؤسسة البرلمانية ، بينما هي تخوض الانتخابات ؟ ما هي فعالية النقد الدعاوي في مناطق ـ هي الغالبة ـ لا يملك اعضاء المنظمة فيها اية فعالية نضالية ، ولا صلة لهم فيها الا ببعض الموظفين والمعلمين والطلاب ؟ اغرقت هذه المسائل في صياغة طنانة ، لينينية اللفظية، تنسى ان لينين كان يتحدث عن مؤسسات ديمقراطية انتزعتها حركة جماهيرية عارمة من حكم اوتوقراطي . وهي حركة اتيح لها ان تستنبط وان تبتكر اشكال تنظيم تاريخية متميزة ، هي السوفييتات ، تمكنها من ان تحكم على التمثيل البرلماني . هذا لا يمنع ، بالطبع ، نقاش استخدام العمل البرلماني . لكن بعيدا عن التصور البرجوازي المتستر بقشرة رقيقة من الالفاظ ، والتاريخ المزيف .

انطلاقا من هذا الوضع الذي تكون بصورة خاصة منذ الازمة، وطوال سنة ١٩٧٢ ، كيف واجهت المنظمة ، منفردة وضمن الحركة الديمقراطية ، المعارك الرئيسية التي شاركت فيها الجماهير اللبنانية ؟

من اضراب عمال غندور الى صرف معلمي المدارس الابتدائية الرسمية ، مرورا بحركة الفلاحين في النبطية ، هذا ما سنحاول ان نراه بشيء من الدقة . كما سنحاول ان نستكمل بعض الأستنتاجات المبعثرة في الملاحظات السابقة ، والتي سوف نستخدمها منطلقا لتحديد وجهة عملنا المستقل .

من عمال غندور الى المعلمين الرسميين الابتدائيين
النضال الديمقراطي والمسألة الوطنيـة في لبنان

في اوقات متقاربة ، خاضت الحركـة الجماجيريـة معـارك واسعة وعنيفة لم تخض مثلها منذ الصدامات الوطنية ، التـي حصلت بعد دخول المقاومة الفلسطينية الى لبنان . فقـد شغل اضراب عمال غندور ، قبل استشهـاد العطار وخواجا وبعده ، فئات واسعة من العمال والبرجوازية الصغيرة الديمقراطيـة . ونجح في ان يتحول الى قضية سياسية عامة . كما انه عبأ في اضراب « عام » جزئي آلافا مـن العمال والمستخدمين . وحركت مطالب صغار الفلاحين في الجنوب عشرات الالوف من اللبنانيين الذين جاؤوا ليتظاهروا احتجاجا على القمع ، من اطراف لبنـان كله . فلجأت السلطة الى منع حركة المرور بين المحافظات وبيـن بيروت خوفا من تدفق جماهيري عارم في قلب بيروت . وتبـع احتجاج الفلاحين اضراب المعلمين الابتدائيين ، وفصلهم . فشهدت بيروت حالة طواريء فعلية لم تشهدها من قبل . كما نزلت قرى بكاملها الى الشارع لتعلن احتجاجها ، او لتمنع المدرسين الجدد من استلام عملهم .

توالت هذه الاحداث التي طالت عشرات الالوف من العمال والفلاحين والموظفين والطلاب ، في فترة وجيزة لا تتجاوز الثلاثة اشهر ونصف الشهر ، من ١١ تشرين الثاني ١٩٧٢ الى ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٣ .

رغم ذلك لم تستطع الحركة الشعبية ان تنتزع انتصـارا واحدا ، ولو جزئيا . انتهت ، ظاهرا معركة عمال غندور بصرف ستين عاملا ، وذلك باشراف لجنة نقابية تمثل مختلف الاتجاهات التي تتمثل في الاتحاد العمالي العام . انتهت معركة التبغ بزيادات ضئيلة في ثمن المحصول ، لم تطل كل المزارعين بل خص بهـا مزارعون استعانوا بالزعامة المحلية . رجع المعلمون الرسميون الى مدارسهم ، وتركوا عمليا ٣٠٩ من زملائهم في اعتصام رمـزي يشغلونه باتصالات مع نواب متطوعين يقومون بدور حلقة وصل مع السلطة ، غالبـا .

لماذا لم يؤد اوسع تحرك جماهيري مطلبي ، يعبر عن مصالح الطبقات الشعبية الاساسية الى انتزاع مكسب جزئي واحد من السلطة ؟ لماذا استطاعت السلطة ان تلجأ الى القمع العنيف ، والتعسف ، بدون ان تتضعضع ، او ان يؤدي ذلك الى تغيير الحكومة على الاقل ؟

ان الجواب على هذه الاسئلة قضية ملحة، وحاسمةفي تحديد وجهة سياسية مقبلة . ومما يلفت النظر ان الاجوبة التي اعطيت لها لا تشكل اجوبة فعلية ، بل انها تهرب واضح من اعطاء الجواب هناك من يفسر وضع الحركة الشعبية بعنف القمع الذي واجهت به السلطة هذه الحركة . صحيح ان السلطة لم توفر وسيلة من وسائل القمع او الضغط : لجأت الى التهديد الصريح بواسطة الازلام والبكوات ، واستنفرت من استطاعت من الاهالي وألبتهم على المعلمين المضربين ، واستخدمت دركها حال انقضاء يومين على اضراب عمال غندور الاول ـ الذي انتهى باستشهاد العطار وخواجا ـ وكررت منع تظاهرات حشدت عشرات الآلاف من المتظاهرين وتصدرها عدد من النواب الذين تحسب لهم السلطة عادة بعض الحساب ، واعتقلت مئات الطلاب والمارة لا لسبب الا لانهم يتجمعون على الارصفة .. لكن التفسير بالقمع لا يؤدي الا لطرح السؤال مجددا بصورة مختلفة : لما استطاعت السلطة ان تستخدم القمع بهذه الصراحة وهذه الكثافة بدون ان يؤدي ذلك الى عزلها المباشر والحاد ؟ لماذا لم تفقد الحكومة ركيزتها السياسية الرسمية البرلمانية ، ولماذا لم ينتج عن القمع اتساع مقابل ، ومساو في التحرك الشعبي ؟

اذا طرحنا السؤال بصيغة تعتبر القمع نفسه عنصرا من عناصر ظرف سياسي أشمل واوسع ـ ولا مهرب من طرح السؤال بهذه الصيغة ـ وجب علينا ان نحدد هذا الظرف . وسنبدأ باضراب عمال غندور ، البادرة البارزة الاولى في رد الحكم على الحركة الشعبية .

اولا : الاضراب العمالي في مصانع غندور .

بدأ اضراب حوالي ١٣٠٠ عامل ، في احد اكبر التجمعات الصناعية اللبنانية واقدمها ، بمطلب اساسي يشكل تحديا مباشرا

لسياسة المصنع واصحابه . فقد طالب العمال بزيادة ٥ ٪ في الاجور اسوة بما حصلت عليه الطبقة العاملة بعد مفاوضات طويلة بين اصحاب العمل والدولة وبين القيادات النقابية . كان عمال مصانع غندور قد حصلوا على نفس النسبة قبل عشرة اشهر تقريبا ، في مطلع عام ١٩٧٢ . مما يلغي ، عملا بحكم القانون الصريح ، « حقهم » في الزيادة المطلوبة . لماذا لم ينحصر الصراع بين العمال واصحاب المصانع ، كما انحصرت قبله اضرابات كثيرة ، كان آخرها واهمها اضراب عمال مصنع جبر للاخذية (بايونير) في منتصف صيف ١٩٧٢ ؟ لماذا تحول الاضراب المحدود في اوله الى معركة مع السلطة ؟

١ ـ شكل المطلب الرئيسي ، زيادة ٥ ٪ ، خروجا على **اتفاق عام** اشتركت في وضعه وضمانه اطراف تمثل ، رسميا ، راس المال والعمل ، بالاضافة الى الدولة . وقد حرصت الدولة ، منذ اقرار الضمان الاجتماعي والعقود الجماعية ، صيف ١٩٦٤ ، على ان تنظم المفاوضات بين، ممثلين عن البرجوازية اللبنانية ، عموما ، وبين ممثلين عن الطبقة العاملة والمستخدمين والدولة ، في حرصها هذا ، تخدم بلا شك مصالح البرجوازية ، فبدل ان يتم تعديل الاجور ، في مرحلة تزايد متسارع للاسعار ، **تحت ضغط تحركات عمالية واسعة ينظمها العمال في اماكن العمل نفسها** ، وبدل ان يضطر ارباب العمل ان يواجهوا عمالهم وهم منفردين ، **تقوم الدولة بنقل الصراع الطبقي الى المستوى الذي يحل المفاوضة محل الصراع** . فيجلس مفاوضون حول مائدة المفاوضات ويجلس « ممثلون » يتكلمون لغة هادئة ، « معقولة » ، يعرف بعضهم البعض الاخر منذ زمن طويل ، ويدرك مدى التنازلات التي يستطيع ان يقدمها ، وفقا لامكاناته . اي **ان المفاوضات العامة** التي تدخل فيها كل الاطراف النقابية بلا استثناء ، وتعتبرها مكسبا ينبغي الحفاظ عليه ، هي في الواقع **محاولة توفير لصراع طبقي يشحذ وعي الطبقة العامة وحركتها وتنظيمها** . فالمعركة العمالية المثلى ، على غرار معركة الضمان الصحي مطلع ١٩٧١ ، هي المعركة التي تخاض بالوكالة ، اي المعركة التي تخوضها القيادات النقابية عن طريق الاتصالات الجانبية ، ومفاوضات القمة .

هذا بالذات هو ما كسره اضراب عمال غندور ، رغم المفاوضات ، ورغم اجماع القيادات النقابية ، ورغم النصوص القانونية المقرة ، قامت الجماهير العمالية بطرح مطالبها ، في المعمل اولا ، وفي الطريق ثانيا . ومن الطبيعي الا يستطيع غندور وحده المقاومة ، ولتراجع غندور المؤكد ، (لولا تدخل الدولة) دلالة تتجاوز انهزام رأسمالي فرد في وجه « عماله » . **فالتراجع كان عن ان ضمانة الدولة لا تساوي فرنك ، وان « هيبة » القيادات النقابية لا توفر معركة ، وان العمال قد يرون على ان يناضلوا ويتنظموا في القاعدة ..** وهذه نتائج تنسف كل « السياسة الاجتماعية » التي تحاول السلطة ، بدعم من البرجوازية ، ان تشرع لها وان تنفذها . لذلك كان على الدولة ان تحمي ضمانتها ، ودورها ، تجاه البرجوازية .

٢ ـ تكتسب مسألة زيادة الاجور (او زيادة سعر التبغ ، كما سنرى) اهمية بالغة في هذه المرحلة بالذات من نمو الرأسمالية اللبنانية ، فالصناعة اللبنانية تعتمد في نموها على سعر كلفتها ، بصورة خاصة . فهي تستورد آلاتها من الخارج باسعار مساوية لاسعار السوق الداخلية في البلدان الامبريالية ، وهي تستخدم مواد اولية او نصف مصنوعة ، مستوردة (والقسم غير المستورد لا يلغي استنتاجنا وان حصر اتساعه) . اي ان جزءا هاما من الكلفة المحلية مساو لسعر الكلفة الخارجي . فما الذي يسمح للصناعة المحلية بالمنافسة ؟ ما الذي يخفض أسعار منتجاتها ؟ الجواب هو ، بالدرجة الاولى ، سعر اليد العاملة ، اي انخفاض الاجور ، وارتفاع نسبة الاستغلال ، فالمنتوجات اللبنانية تتقاسم ، مع منتوجات الدول الامبريالية ، السوق العربية والسوق المحلية الداخلية بسبب انخفاض اسعار هذه المنتوجات ، وانتاج اصناف من السلع تتوجه الى مستهلكين من ذوي الدخل المحدود ، لذلك فان الرأسمالية اللبنانية ، ولاسيما جناحها الصناعي ، تعمل على الحفاظ على مستوى منخفض جدا للاجور . فالارتفاع الفعلي في الاجور ـ وهو ارتفاع ينبغي ان يحسب على اساس القوة الشرائية لا على اساس الاجور الاسمية ـ يعني ضرب نسبة الارباح التي تجنيها البرجوازية الصناعية اللبنانية . كما يعني ضرب طاقة المنافسة التي تمكنها من المحافظة على قسم من الاسواق العربية

والمحلية . لذلك فان اي مساس بمستوى الارباح ، عن طريق ارتفاع فعلي في الاجور ، يشكل خطرا على الرأسمال الصناعي ، وعلى وضعه الداخلي والعربي .

لكن ذلك وحده ، على صحته ، لا يكفي . هناك جوانب اخرى تهم مجمل الرأسمالية اللبنانية ، بمختلف اجنحتها . فالجناح المسيطر في الرأسمالية اللبنانية ، الجناح التجاري والمصرفي ، يشكو من تضخم في الودائع يعود الى السياسة البترولية الامبريالية في المنطقة ، من رفع انتاج البترول وزيادة العائدات تبعا لذلك ، كما يعود تضخم الودائع الى انخفاض سعر الفائدة على الودائع في المصارف الامبريالية ، والى حدة المضاربات التي تعرض الودائع النقدية (الدولار والاسترليني) لتخفيض فادح في قيمتها ، لذلك شكلت الصناعة منفذا من منافذ التوظيف المصرفي . ولا يحتفظ هذا التصريف بفعاليته الا اذا حافظ على معدل ارباحه . ومعدل الارباح مرتبط مباشرة بمستوى الاجور الذي تهدده المطالب العمالية غير « المضبوطة » .

واخيرا تطرح مسألة الاجور مشكلة التوازن بين الرأسمالية التجارية والرأسمالية الصناعية . فالتجار يستوردون سلعا من السوق الامبريالية ، وهم يستوردون معها ارتفاعا مستمرا في الاسعار ينتقل الى السوق الداخلية . لذلك احتدت حركة المطالبة بزيادة الاجور نتيجة ارتفاع نسبة الاستيراد في الميزان التجاري اللبناني . مما يشكل تجاوزا من رأس المال التجاري على رأس المال الصناعي الذي يوضع قسما هاما من الاجور : اذ ان ارتفاع سعر السلع المستوردة ، التي يستهلك العمال قسما منها ، تدفع العمال للمطالبة بأجور مناسبة . ولا يمكن حل هذا التجاوز ، سلميا ، الا بالحد من الاستيراد ، اي بتوجيه ضربة ولو بسيطة لمصالح البرجوازية التجارية وهذا مستحيل ، كما اظهرت مقاومة المرسوم ١٩٤٣ ، خريف ١٩٧١ . ولا تطالب به جديا حتى البرجوازية الصناعية نفسها . لذلك فان **حفظ التوازن الحالي بين اجنحة البرجوازية ومصالحها يستدعي ، من وجهة نظر مصالحها الموحدة كطبقة ، ان يحل التناقض على حساب الجماهير الشعبية** . مما يؤدي الى ان تجبر الجماهير على « احترام المصالح السائدة ، الناتجة عن سيطرة العلاقات الامبريالية (غلبة

البرجوازية التجارية والمصرفية) . والدولة هي اداة هـــذا الاحترام القسري .

عندما يضاف الى ما سبق ان عمال مصانع غندور لم يرضوا بالاضراب والانصراف الى بيوتهم . بل حملوا قضيتهم واخترقوا بيروت ليطلعوا الجماهير عليها ، وعندما يضاف انهم واجهـــوا التفرقة التي عملت الدولة وعمل اصحاب المعامل على زرعها في صفوفهم (عواد والشرقاوي .. عضوي لجنة الاضراب) بالمضي في الاضراب وببداية العنف الطبقي ـ منع العمال المتواطئين او المخدوعين بالقوة من دخول المصنع ـ وعندما يضاف ايضـــا ان المطالب الاخرى كانت تطال جوانب من تنظيم القمع داخل المعامل (التفتيش ، زيارة حمامات النساء ، الحسومات التأديبية ...) عندما يضاف ذلك كله ، يبدو جواب الدولة الدموي على تحرك العمال ذا صفة طبقية واضحة . **فالدولة ، بأجهزتها القمعيـــة خاصة ، في خدمة البرجوازية اللبنانية** : خدمة مصالحها فـــي الحفاظ على سعر محدد لليد العاملة ، وفي الحفاظ على تـــوازن اجنحتها لصالح سيطرة الجناح التجاري والمصرفي ، وفي الحفاظ على نوع علاقتها بالسوق العربية وبالسوق الامبريالية ، وفـــي ضرب حركة عمالية قاعدية بالدرجة الاولى .

ثانيا : حركة صغار فلاحي التبغ في النبطية

يبرز عدد من العناصر التي عددناها في النقطة الاولى ، في الصدام الذي حصل بين السلطة وبين فلاحي التبـــغ في النبطية ، وذلك بعد شهرين من صدام غندور .

١ ـ فالتبغ ينتج معظمه فلاحون صغار ، فـــي ملكيـــات متواضعة غالبا ، لصالح احتكار تتصرف الدولة مباشرة بـــه . والدولة ، هنا ، تلعب دور الوسيط بين صغار الملاكين وبيـــن السوق العالمية ـ وثانويا السوق الداخلية ـ لكن هذه الوساطة ليست بريئة ، بالطبع فالدولة ، من ناحية تشرف على صناعـــة الدخان المحلية ، وعلى تسويقه . مما يمكنها من ان تقنن هـــذه الصناعة ، وان تحول دونها ودون تزاحم الدخان الاجنبي المستورد (الذي يتربع وكلاؤه على كرسي السلطة) ، متعللة بالعائـــدات الجمركية التي تتأتى عن الاستيراد . والدولة ، من ناحية ثانية ،

تستخدم ادارة الريجي في عملية نهب ضخمة تذهب عائداتها الى رجال السلطة المقربين . فقد اظهرت ردود المزارعين على وزير المالية ، فؤاد نفاع ، ان حساب كلفة التوضيب المرتفع الذي يسبب خسارة الشركة ، حساب مزور ، اذ ان حساب الدولة يعتبر ان المعاشات التي يتقاضاها كبار موظفي الريجي من ضمن الكلفة ، لكن ما هي مقاييس هذه المعاشات الهائلة الارتفاع والتي تذهب الى الموظفين الازلام ؟ انها مقاييس ، بالدرجة الاولى ، سياسية . فهي تعمل على مساواة بعض الموظفين بأصحاب الشركات الكبيرة ، وبالتالي على مد البرجوازية اللبنانية بعناصر متجددة « ترتقي » عن طريق العلاقات السياسية التقليدية ، علاقات الاستزلام والتبعية السياسية .

٢ ـ تصرف الدولة قسما كبيرا من انتاج الفلاحين الصغار في السوق الامبريالية، بالاسعار العالمية التي تفرضها هذه السوق. وهي اسعار لا تخضع الا لميزان القوى السياسي على الصعيد العالمي ، ولا تأخذ بعين الاعتبار الا مدى حاجة السوق الامبريالية للمنتوج الذي تشتريه . ففي فترات الطلب على الدخان ، تشتري السوق الامبريالية ، كميات كبيرة بأسعار مرتفعة نسبيا ، اما في فترات الاكتفاء فيخفض الطلب ويتبعه انخفاض في الاسعار . ولكي لا تقع السوق الامبريالية تحت رحمة البلدان المنتجة ، وهي غالبا بلدان مستعمرة سابقا ، تفرض دول هذه الاخيرة الاحتكار على مزارعيها في الداخل . مما يؤدي الى تثبيت الاسعار عن طريق السعر الاحتكاري المفروض ، والمساحات المزروعة المحددة . والسلطة اللبنانية ، في هذه الحالة ، تخدم طرفين :

ـ فهي ، من ناحية ، تعمل على تثبيت سعر الدخان ، في خدمة السعر العالمي الذي تفرضه الامبريالية .

ـ وهي ، من ناحية ثانية ، تستخدم مرونة المقاييس التي تحدد على اساسها انواع الدخان (حسب الجودة) ، لترمي المزارعين الصغار في احضان الاقطاعيين السياسيين . فالاسعار التي يتقاضاها المزارعون اسعار « سياسية » : التخمين يخضع للوساطة ، وتقدير كمية الدخان الساقط تخضع للوساطة ... عدا ان الرخصة نفسها تعطى حسب الوساطة .

على هذا الضوء يتضح **دور الدولة : انها عامل التوازن بين الانتاج الصغير في الداخل، وبين تقلبات السوق العالمية الامبريالية، لصالح هذه السوق .**

٣ ـ أتت مطالب المزارعين الجنوبيين تعرض هـذا الدور للاختلال . وليست هذه هي المرة الاولى التي يتم فيها هذا التعريض . لذلك كان فلاحو التبغ معرضين باستمرار للقمع ، كما حدث بالفعل مرارا هذه السنوات الاخيرة . وهم بمطالبتهم زيادة سعر الدخان ١٥ بالمئة ، عند التسليم ، يكسرون التوازن الذي تسعى الدولة للمحافظة عليه ، خدمة للمصالح الخارجية المسيطرة . فال ١٥ بالمئة تشكل خسارة للسلطة لا تستطيع تعويضها عن طريق اسعار عالمية لا سيطرة لها عليها . وهي لا تستطيع تعويضها عن طريق اقتطاعها من الكلفة الادارية المرتفعة جدا ، لان ذلك يعني التعرض لازلامها وسياسييها . وهي ، اخيرا ، لا تستطيع تعويضها عن طريق حماية التصريف الداخلي من المنافسة الاجنبية ، لان ذلك يعرض مصالح الوكيل المستورد. هنا أيضا يدفع المنتج المباشر (الفلاح الصغير) الثمن . فالدولة ، التابعة بصورة كاملة لرأس المال التجاري ، لا تستطيع الحد من ارتفاع الاسعار ، او الحد من نسبة الارباح . لذلك فهي لا تستطيع ان تتفادى تحول المطلب المعيشي الى حركة عامة . واذا كان تحرك النبطية قد بدأه سماسرة الدخان ، فقد تحول الى حركة جماهيرية نتيجة استجابة المطلب المرفوع (زيادة الـ ١٥ بالمئة) لحاجة فعلية عامة . في وجه هذه الحاجة كانت الدولة تلجأ دوما الى علاقات الاقطاع السياسي للتفريق بين الفلاحين : في اعطاء الرخص ، في نقلها ، في نسب توزيعها ، في تخمين الاسعار ... لكن فعالية العلاقات التقليدية نفسها ، على قوتها وارتكازها الى قاعدة مادية تغذيها الدولة ، ذات فجوات تنفذ منها الحركة الجماهيرية احيانا . واوسع هذه الفجوات بلا شك المطالب التي تتعلق بدور السلطة : عامل التوازن بين الانتاج الداخلي والسوق الامبريالية .

٤ ـ لكن ما يكسب حركة مزارعي التبغ في النبطية اهمية بالغة هو ارتباطها بأزمة الانتاج الزراعي الصغير عامة . وهذا

الارتباط هو الذي يفسر ، في نهاية المطاف ، رد السلطة العنيف .

يشهد الريف اللبناني منذ منتصف الخمسينات اتجاها متناميا يعكس ، على صعيد الريف ، تزايد سيطرة الراسمالية التجارية على مجمل الاقتصاد اللبناني ، فقد كسر راس المال التجاري صلة الزراعة اللبنانية بالحاجات البيتية ـ منذ زمن ـ وبالسوق الداخلية . فحول قسما كبيرا منها الى انتاج سوقي ، سلعي ، يهدف بالدرجة الاولى الى التصدير ، في اطار هذا التحويل ، اخذت الصلة المباشرة التي تربط المنتج الصغير بالسوق (بالتصريف عن طريق الدكان الصغير او الحسبة) تضعف . بينما برز طرف جديد يقوم هو بربط المنتج المباشر بالسوق الداخلية ، او بالسوق العربية . فتأسست شركات تصدير كبيرة ، برساميل ضخمة نسبيا ، تساهم فيها المصارف. وانشئت البرادات المكلفة . فدخل على تحديد سعر الانتاج الزراعي عامل جديد . لم يعد عمل الفلاح ، الضروري اجتماعيا ، هو ما يحدد مباشرة قيمة السلع الزراعية . فقد دخل على تحديد السعر معدل ارباح رأس المال التجاري الموظف في شركات التسويق (١) . وهذا المعدل يحدد على اساس التوظيف الفعلي في الفروع التجارية الاخرى ، وفي الصناعة والمصارف ...

منذ ازمة انترا ، ولا سيما بعد عودة الودائع المصرفية الى الارتفاع ، اخذت الراسمالية التجارية تتسلل الى مجالات زراعية كانت بمعزل نسبي عن سيطرتها . فأخذت تسيطر ، تدريجيا ، على انتاج الدجاج ، واللحم ، والحليب ، والشمندر ، والبطاطا.. بعد ان كانت أكملت سيطرتها على التفاح والحمضيات والعنب .. وتدر هذه السيطرة ارباحا مرتفعة تبرر الانصراف عن المضاربة النقدية ، جزئيا . **واساس ارتفاع الارباح التي يجنيها رأس المال التجاري نتيجة وضع يده على الانتاج الزراعي الصغير هو الفارق بين كلفة اليد العاملة في القطاعات السابقة على الرأسمالية (ولا سيما الانتاج المستقل ، حيث لم يتم الفصل بين المنتج المباشر ـ المالك الصغير ـ وادوات انتاجه ـ الارض ـ) واسعار السلع**

---

١ ـ يحدد ماركس سعر الانتاج كما يلي : سعر الانتاج = القيمة (ثمن قوة العمل الاجتماعي) + المعدل العام للارباح .

الزراعية في سوق التبادل الرأسمالي . بسبب ذلك فان زيادة اسعار المنتوجات الزراعية ، **عند الاستلام من المنتج المستقل** ، يشكل اقتطاعا من ربح رأس المال التجاري المسيطر . واذا ارتفعت اسعار المواد الزراعية عند استلامها من الفلاح او المزارع ، واحتفظ رأس المال التجاري بأرباحه ، لازدادت اسعار السلع الزراعية في السوق اضعاف الزيادة الحالية . مما يشكل ضربة قاسية للقوة الشرائية لقسم من البرجوازية الصغيرة . وهذا ما تفضل السلطة الا يحصل لانه قد يؤدي الى انضمام اقسام متزايدة من البرجوازية الصغيرة الى الحركة المطلبية الشعبية .

٥ ــ هنا أيضا يحل التناقض بين المنتج الصغير والرأسمالي التاجر لصالح الرأسمالية التجارية (×) ومن ورائها الرأسمالية المصرفية . فعملية دخول الانتاج الصغير المستقل في الريف الى حظيرة **التبادل الرأسمالي** ، مع الحفاظ على القاعدة الانتاجية المستقلة (الملكية المفتتة) تولد استغلالا مضاعفا في الريف ترزح تحته الجماهير الفلاحية ، بدون وسيلة للرد فعليه ، حتى اليوم . وما اطلاق الرصاص على فلاحين عزل الا القسم المنظور من قمع اوسع بكثير يمتد الى اطراف المجتمع الفلاحي ، البعيدة والمظلمة.

ثالثا : اضراب المعلمين الابتدائيين الرسميين وصرفهم

ليس ثمة ما يضاف الى قضية المعلمين الابتدائيين الرسميين، من زاوية موقف السلطة ، الا تجميع الخيوط التي حاولنا « تخليصها » .

١ ــ واجه المعلمون الرسميون الدولة بمثل ما واجهها به مستخدمو المصالح المستقلة . (اضراب الكهرباء والنقل المشترك والمياه والضمان الصحي ، طوال السنوات الثلاث الاخيرة) ،

والميامون (ميامو الصحة والزراعة والبلدية ...) .

ومزارعو التبغ .

وبمثل ما واجه به عمال مصانع غندور اصحاب العمل .

هذه الفئات المختلفة من الطبقة العاملة ، والفلاحين ، والبرجوازية الصغيرة . تحصد نتائج سيطرة رأس المال التجاري والمصرفي على مجمل الاقتصاد اللبناني :

ـ تضارب الشركات العقارية على اسعار الارض ، فيرتفع سعر الارض ، ويلحق به سعر البناء ، فترتفع الايجارات .

ـ يستولي رأس المال التجاري على الانتاج الزراعي ، فيقتطع ارباحا اضافية ، فترتفع اسعار الحاجيات الغذائية الاساسية .

ـ يغرق رأس المال الموظف في الاستيراد والوكالات السوق الداخلية بسلع مستوردة من اسواق تعاني تضخما ماليا خانقا . فتنقل معها زيادة متتابعة لا يقابلها في الداخل ارتفاع مساو في الاجور .

ـ يساهم رأس المال المصرفي في المضاربات النقدية وفي البورصات العالمية ، ويوظف في اليورو دولار . يهبط سعر الدولار . مما يولد خسارة يقدرها البعض بـ ٢٥٠ مليون ليرة لبنانية . فتضعف قيمة الليرة اللبنانية . فيطال الانخفاض بالدرجة الاولى **القوة الشرائية للمداخيل الثابتة (معاشات الموظفين والعمال والمستخدمين الدائمين او المياومين)** .

ـ يتمتع رأس المال الصناعي في السوق الداخلية والعربية بموقع شبه احتكاري ، فيستفيد منه ليسترجع الفوائد المرتفعة التي يتقاضاها منه رأس المال المصرفي ، فيرفع اسعار منتجاته بدون رقيب .

ـ ازاء هذه النتائج ، تتضخم المواقع الريعية : ترتفع قيمة الرهونات على الارض ، ويرتفع سعر نمر السيارات العمومية ، وتقفز قيمة « الخلو » في الاسواق ...

٢ ـ تطال نتائج هذه الظواهر ، اول ما تطال ، الفئات ذات الدخل الثابت التي عددناها . وهي تتجمع ، اكثر ما تتجمع ، في الاجهزة الحكومية ، والشركات ، والمكاتب ، وجهاز التعليم الخاص . وقد عرفت هذه القطاعات كلها ، خلال السنتين الاخيرتين ، تحركات متلاحقة : واذا بقي القطاع الخاص ، ما عدا المصارف ، بمعزل عن الحركة المطلبية فلأنه يستفيد من وضع الاستخدام الجزئي الذي يسيطر على سوق العمل في المجالات التي تستخدم عناصر تملك بعض التأهيل (الشهادة الابتدائية العالية

والبكالوريا) . والجهاز الحكومي – من موظفين في الملاك ومستخدمي المصالح المستقلة واجهزة امن وميامين – يمثل العمود الفقري في فئات الدخل الثابت . وهو ، الى ذلك ، يفسح في المجال امام المطالبة ، بسبب الثبات الذي يتمتع به الذين يعملون في هذا الجهاز ، وبسبب الحماية التي يوفرها انتماء تقليدي غالبا ما يكون وسيلة التوظيف .

٣ – لم تلب السلطة ، عمليا ، أيا من المطالب التي طرحتها اضرابات الجهاز الحكومي حتى اليوم ، ما زال المياومون ، رغم عددهم وحيوية بعض المرافق التي يعملون فيها ، بدون تثبيت وبدون ملاك . ولم يحصل مستخدمو المصالح المستقلة على العلاوات التي طالبوا بها ، بل ان الحكم حاول استرجاع حقوق مكتسبة في المجال الصحي (كتسديد ١٠٠ بالمئة من كلفة التطبيب والدواء ، وهو حق لمستخدمي المصالح المستقلة) . وبعد اضراب طويل استمر شهرين ، انتزع المعلمون الابتدائيون الرسميون ، شتاء ١٩٧٢ ، حق الانتظام في روابط دون ان يستطيعوا انتزاع الزيادة المطلوبة في المعاشات .

لماذا هذا التصلب ؟ لان الجهاز الاداري في البلدان المتخلفة والتابعة ، حيث ما زالت انماط الانتاج السابقة على الرأسمالية تملك وزنا سياسيا حاسما ، يشكل منفذا هاما من منافذ كسب المعيشة والارتزاق . هذه السمة العامة تنطبق على لبنان بصورة حرفية . وقد ترافق توسيع الادارة مع توسيع السوق الرأسمالية في بدء رئاسة فؤاد شهاب . وكما رأينا ، فان دورة جديدة من التوسيع الرأسمالي الداخلي (توسيع الصناعة ، سيطرة شركات تجارية كبيرة على الانتاج الصغير ...) قد تنامت في السنوات الاخيرة . يضاف الى ذلك اكتمال اعداد واسع لاعداد كبيرة من الشباب لا يجدون عملا في سوق بطيء النمو – وهذا من نتائج تخلفه وتبعيته . هذه الاعداد المتزايدة ، والتي تبحث عن عمل ، تشكل ضغطا كبيرا على الادارة . ولما كانت الادارة ، تشكل في معظم مراتبها مجال التبادل والتوازن بين الزعماء المحليين ، فان هؤلاء يسعون دائما لتوظيف من تربطهم بهم رابطة ما . وقد ادت عودة البكوات القدماء ، مع سليمان فرنجية ، الى اطلاق يدهم

تقريبا في التوظيف . كما ادت الى استغلال التوظيف او امتيازات الادارة بصورة فاضحة تتصدرها اسماء سليمان العلي (موظفو وزارة الزراعة) ، وجوزف سكاف (« تطهير » وزارة الموارد وتوظيف الازلام) وكاظم الخليل .. حتى ان اجتماعا نيابيا لحزب الاحرار الشمعوني ، انعقد في منتصف آذار ١٩٧٣ ادرج في بيانه، نقطة اولى ، مسألة تعيين قضاة جدد بمعدلات معينة مما ادى الى استبعاد من يعمل الحزب على ايصالهم الى « نعيم » الوظيفة . وبرزت ، بشكل حاد ، مسألة توزيع اعتمادات الطرق الثانوية في الاقضية ، وكادت تؤدي الى استقالة وزير الاشغال ، صبري حمادة . هذه الامور طبيعية في حالة بطالة واسعة ، وفي وضع يدافع فيه النواب عن أحد مرتكزات سلطتهم .

غير ان ذلك ادى الى ميزانية ثقيلة في نظر برجوازية لم تعتد التضييق على وارداتها ودخلها . وهي ، في كل الاحوال ، غير مستعدة لتقديمات تتجاوز التقديمات الحالية بكثير . اي ان البرجوازية اللبنانية غير مستعدة لتمويل اضافي لجهاز اداري تعلن على رؤوس الاشهاد عدم جدواه ، ولا فعاليته ، لا سيما اذا كان هذا التمويل يرمي الى رفع مستوى معيشة الموظفين ، بصورة فعلية ، بدل ان يرمي الى توسيع الجهاز الاداري نفسه ، أي تغذية قاعدة النفوذ التقليدي . لذلك فان العهد « الجديد » بلسان ابن رئيس الجمهورية ، يهاجم باستمرار « غول » الادارة ، معبرا عن ضيق العهد بادارة متخمة يصعب اتخامها بمحاسيب خصوصيين . لذلك ، وبعد اكثر من سنتين ونصف السنة على رئاسة سليمان فرنجية ، لم تتم بعد التشكيلات الادارية الموعودة بسبب دقة التوازن بين الاقطاب والمراكز .

٤ ــ في هذا الظرف طرح المعلمون الرسميون الابتدائيون مطالبهم . وابرزها يتعلق بزيادة الرواتب بنسبة ٤٠ بالمئة ، وانشاء تعاونية خاصة للمعلمين ، وتصنيف حملة الاجازات ، بالاضافة الى مطلب غير محدد يتناول توحيد الكتاب المدرسي ومراقبة اسعاره . ووضع المعلمون اطارا عاما لمطالبهم أسموه « النظام الخاص » يجيز للحكومة ، لو تبني ، فصل المعلمين عن الجهاز الاداري ، واطلاق الصفة الفنية عليهم .

اذا صح ما عرض اعلاه حول وضع الدولة وماليتها العامة ، وصلتها بالبرجوازية اللبنانية ، من ناحية ، وبالزعامات التقليدية من ناحية ثانية ، اذا صح ذلك بدت مطالب المعلمين باهظة الكلفة، تثقل كاهل هكذا دولة . هذا عدا التحدي الذي يشكله تحرك واسع في اطار تنظيم شبه نقابي . فهذه المطالب ، لا سيما المالية منها ، تحك الجرح حيث يدمي فعلا . يضاف الى المطالب المباشرة التي تتعلق بالمعلمين ، النتائج المحتملة لهذه المطالب . **فلو رضخت الدولة لمطلب « الجهاز الفني »** ـ وهو ما يجمع المطالب المعيشية والادارية ـ **لكانت في وضع من يسعى الى تفتيت الجهاز الاداري بأكمله** . مما يفتح الباب امام مفاجآت تجعل من المالية العامة (اي من الميزانية المحددة سلفا) فكرة بالية . كيف يمكن لسلطة تلعب الادارة الدور الحاسم في بنائها ، في الظرف الذي تبع معركة غندور ورافق معركة فلاحي النبطية ، ان تتقبل مثل هذه النتائج ، او ان تمهد لها بصورة من الصور ؟

لذا جاء جواب السلطة ، وبسبب اوضاع اجنحتها الطبقية والسياسية ، يضع حدا قاطعا ، صارحا ، لاحتمالات من نوع الاحتمالات التي عرضناها . **لم تكتف السلطة برفض مطالب المعلمين ، بل رفضت معها حرب المواقع التي بدا ان الروابط تستعد لخوضها . فنقلت المواجهة الى صفوف المعلمين ، واستعملت الاسلحة التي تمتلكها** : الزعامات ، الهيمنة المحلية ، التحريض الطائفي ، العلاقات العائلية ... **ضد حركة ديمقراطية ألبت مؤسسات « المجتمع المدني »** . فكان منطقيا الا تستطيع الصمود ، وان تخسر المعركة الديمقراطية .

★★★

تبقى مسألة اخيرة في محاولة فهم الموقف الذي اقدمت عليه السلطة . كيف امكن ان تتتابع هجمات الحكم على حركة شعبية لم تعرف قبلا مثل هذا الاتساع ـ المطلبي على الاقل . دون ان تضطر السلطة ، ولو ظاهرا ، الى التراجع ؟ الى تغيير الوزارة ، مثلا ؟ لماذا لم تتفسخ قاعدة الحكومة البرلمانية ؟ لماذا لم تفقد حكومة صائب سلام حلفاءها ، رغم مواقف الاحتجاج التي بدرت من بعضهم ، مثل اده وشمعون ؟

ان الجواب هو في ما يربط نقاط التحليل السابق . **في كل القضايا التي طرحتها الحركة الشعبية ، كانت المسألة المركزية هي انخراط الرأسمالية اللبنانية في العلاقات الامبريالية ونتائج هذا الانخراط على بنية هذه الرأسمالية ، وعلى عوامل التوازن بين اجنحة البرجوازية ، وعلى صلة هذه الاجنحة المختلفة بالسلطة :**

ـ غندور : تأثير ثمن اليد العاملة على اسعار التصدير للسوق العربية .

ـ التبغ : تأثير اسعار التسليم على الاسعار العالمية .

ـ المعلمون : تأثير الاستجابة لطلب وقف التدهور في القوة الشرائية لذوي المداخيل الثابتة ، على التمويل العام ومساهمة البرجوازية فيه .

لا يملك اي طرف من اطراف السلطة ومن طاقمها ، في الظرف الحالي ، برنامجا مختلفا عن خط الرأسمالية التجارية والمصرفية ، **والمقصود بالبرنامج المختلف مطالب تطال النقاط التي حددناها :**

١ ـ الصلة بين التراكم الرأسمالي في الصناعة المحلية وبين السوق العربية .

٢ ـ دور الدولة في التوازن بين السوق الامبريالية وبين القطاعات المحلية السابقة على الرأسمالية .

٣ ـ آثار سيطرة الرأسمالية التجارية على تراجع الاوضاع المعيشية لصغار الفلاحين والعمال والمنتجين المستقلين في المدينة والذين يتقاضون رواتب ومعاشات واجور ثابتة .

لذلك فالبرنامج العملي ، الاساسي ، لطاقم السلطة بمختلف اتجاهاته ، هو برنامج الرأسمالية التجارية والمصرفية . والطاقم الحالي ، اذ يخضع بصورة كاملة لهذا البرنامج ، لا يصطدم بمعارضة حادة في بعض الاوساط البرجوازية الصغيرة التي تشكل « مفاتيحه » الفعالية . ذلك لان هذه الاوساط تستفيد فعلا ، ومجددا ، من سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية . ولذلك كان تبني معظم الذين تبنوا الدفاع عن الجماهير الشعبية

لا يتجاوز الحيلولة دون بعض النتائج الثانويـة للقضايا الاساسية المطروحة . ان الخلوص الى هذه النتيجة لا ينفي دور هذا التبني، لكنه يضعه في موضعه الصحيح من المهمة المطروحة علـى الحركة الجماهيرية ، والمؤسسات السياسية المتقدمة ، **وهـي تركيز خط سياسي على التناقضات الاعمـق والاشمل في مختلف قطاعـات المجتمع اللبناني والمنطقة العربية ، في الظرف الراهن .**

- ٢ -

لقد تناولنا ، في القسم الاول ، جانبـا مـن الاوضاع يتعلق بالسلطة : المصالح الطبقية المسيطرة والحكم . وقـد حاولنـا **ابراز الجذور المادية** للقمع في المرحلة التي يمر بها لبنان (بصلتـه المزدوجة والمترابطة بالامبريالية والمنطقة العربية) . وذلك للتنبيه على ان القمع لا يمارس فقط حيث يطفـو علـى السطح : في الرصاصة القاتلة ، في تفريق التظاهرة او في رفض طلب الرابطة . ان للقمع مضمونا طبقيا محددا على الدوام . ولا يمكن بنـاء خط سياسي او موقف سياسي على فهم « بوليسي » للقمع يجعل منه استعمالا عاما للعنف ، او تهديدا بهذا الاستعمال . والديمقراطية الليبرالية ـ البرجوازية ـ هي التي تسطح وجوه القمع المختلفـة والمتعددة . فتجعل من القمـع عكس الديمقراطية المجـردة ، ديمقراطيتها هي . اما الماركسيون فينبغي ان يتذكروا ان ماركس، مثلا ، كان يعتبر «ديكتاتورية» البروليتاريا تتويج «الديمقراطية». وان لينين صاغ مفهـوم « الديكتاتورية الديمقراطيـة للعمـال والفلاحين » تعبيرا نظريا عـن ثورة ١٩٠٥ . والصلـة اليوميـة باشكال الصراع الطبقي تدل على القمع في ثنايـا كـل العلاقـات الاجتماعية : في تفتيش العمال علـى ابـواب المصنع ، في زيـارة الوكلاء لاماكن تغيير ثياب العاملات وحماماتهن ، في منع العامل من العمل وهو يواجه مكتب صاحب العمل ، في ضرورة لجوء صاحب العربة الصغيرة المحجوزة الى زلمة البك لتخليصها ، في قـرض ٨ على عشرين معدلا للمرشحين الـى انتخاب الروابط في الثانويات ، في فرض العازل عند تسليم الدخان ... وقد ابرزت كل تحركات الاشهر الاخيرة اهمية هذه العناصر في انضاج النضال الجماهيري . كان هذا التنبيه ضروريا لفهم مواقف **الحركة الديمقراطية** خـلال

الاحداث (ونحن نشدد على نعتها بالديمقراطية ، لان ما يوحد بين مواقفها هو هذه الصفة التي سنسعى الى تحديد مضمونها العملي) . فقد بنت هذه الحركة ، ونواتها المنظمة هي لقاء الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية ، مختلف مواقفها على خط ديمقراطي ثابت لم يتغير طوال الفترة التي حاولنا تحليلها . وفي الملاحظات اللاحقة سوف نشدد على المحور الاساسي الذي يجمع بين مواقف مختلف اطراف اللقاء ، وهي مواقف تلتقي عموما بدون نشاز ، رغم بعض التحفظات الثانوية ، من هنا او هناك ، حول بعض التفاصيل .

١ ـ طوال الاضراب الاول الذي قام به عمال غندور ، والذي انتهى باستشهاد العطار وخواجا ، ابرزت الاطراف المشاركة بالاضراب ـ بلا استثناء ـ حركة العمال على انها ضغط قانوني في سبيل تنفيذ الاتفاق الذي تم بين النقابات وبين اصحاب العمل والدولة ، بشأن زيادة الاجور ورفع حدها الادنى الى ٢٠٥ ل.ل. لكن المعركة ، فعلا ، لم تكن محاولة تنفيذ للاتفاق المعقود ، والذي ينص صراحة ـ لا شك بناء على طلب صريح من غندور وامثاله ـ على ان الزيادات التي اعطيت خلال ١٩٧٢ بدل غلاء معيشة تحسم من الـ ٥ بالمئة المقرة . وقد طرح بعض العمال اسئلة واضحة حول هذه المسألة في الاجتماعات الواسعة التي كانت تعقد ، وشككوا في صحة الحجة التي كانت تلتف على السؤال دون ان تجيب عليه (الاشهر العشرة التي انقضت على الزيادة) . وكان بينا ان الجواب لم يقنع احدا . كان العمال يطرحون مطلبا يكسر اتفاق النقابات وقياداتها . هذا عدا المطالب الاخرى (حول نسبة الحسومات ، وصندوقها ، وايام العطل السنوية ، والتفتيش..) التي تتناول جوانب من علاقات المعمل الملموسة ، والتي كانت فعلا مدار حديث العمال ومداخلاتهم وغضبهم . سرعان ما يتحول احترام الاتفاق بين اصحاب العمل وبين النقابات الى الشعار الرئيسي **الخارجي** للمعركة . مما جعل المواجهة بين العمال واصحاب المعمل تتخذ طابعا قانونيا ، ديمقراطيا . وهو صعيد يسمح لغندور ولوزارة العمل وللقيادات النقابية العميلة ، ان تصول وتجول . فكان ان صدر تقرير من وزارة العمل يفند موقف العمال المعلن ، بينما وقفت النقابات موقفا مترددا ،

يتراوح بين التشكيك في موقف العمال والدعم المبدئي الداعي الى التفاهم والتحكيم . هذا بينما كانت تتم المعركة الفعلية ، اليومية، المعركة التي تلمسها جماهير العمال ، في صدد آخر : النضال المستمر لتوحيد صفوف العمال في وجه محاولات تفتيتها التي كان يقوم بها غندور ـ تأليب عمال شبعا ، الاتصال بعاملات مغدوشة والمية ومية المسيحيات ... ، ممارسة حق اغلبية العمال في اقناع رفاقهم بعدم العودة الى العمل وذلك في وجه الدرك وبنادقهم ، النضال ضد عزل قيادة الاضراب وتصوير عناصرها بصورة الدخلاء الذين يحركون من الخارج ...

وقد توج الدعم الديمقراطي بالتظاهرة الكبيرة التي جرت بعد يومين من المواجهة الدامية . وتبعها في اليوم التالي اضراب « عام » لم ينجح الا بالقدر الذي استطاع العمال والمناضلون ان يستخدموه ذريعة او مناسبة للاضراب . طوال ١٥ يوما تقريبا ، هدات الجبهة الديمقراطية هدوءا كاملا . حتى ان « الحرية » لم تفرد للموضوع ولو مقالا سريعا ، اعلاميا ، يطلع القراء على ما يجري في المعمل بعد عودة العمال . وذلك في الاسبوع الذي تلا مباشرة العدد الذي تناول المسألة لاول مرة . لكن الخطير في الامر ليس في انقطاع الكتابة بل في الممارسة السياسية العامة :

ـ بدل الصدور المتتابع للنشرة العمالية ، وتوزيعها الواسع على ابواب المصانع ، وفي داخلها ، لاطلاع الجماهير العمالية على ما يجري ، والاحتكام اليها ، توقفت النشرة العمالية عن الصدور في هذه الفترة بالذات .

ـ بدل الحضور اليومي لعمال مصانع غندور على ابواب المصانع الاخرى ، وبدل النقاش الواسع حول ما جرى ودروسه ونتائجه ، اعتبرت المعركة منتهية . واوكل النظر في مطالب العمال الى لجنة نقابية ، كانت في الواقع وكيل تصفية .

ـ اعتُبر التحقيق في اغتيال يوسف العطار وفاطمة خواجا من مهام « العدالة » الشرعية . لم تبدر اقل بادرة تشير الى ادراك التنظيمات الى ان للجماهير العمالية التي شهدت الاغتيال وجهة نظر في الموضوع ينبغي ابرازها . او ان لها وسائلها الخاصة في التحقيق ، والتحريض والاعلان والادانة .

ـ في الوقت الذي اخمدت فيه الجبهة العمالية ، لم تحرك الجبهة الديمقراطية ساكنا . لم يقدم استجواب واحد للحكومة . واكتفى عبد المجيد الرافعي بسؤال . لم يطلب طرح الثقة على اساس استجواب ، ولو فشل .

يعكس هذا السلوك **الموقع الفعلي للحركة الديمقراطية : فهي عاجزة عن تعبئة القوى العمالية ، على اساس معركة ذات مضمون مستقل لا يندمج بالمطالب الديمقراطية ، وهي عاجزة عن استعمال الوسائل التي تتيحها المؤسسات الديمقراطية الرسمية .** وهي ، الى ذلك كله ، اسيرة الوهم المؤسسي . فالموقف الذي لا تستوعبه المؤسسات بتركيبها الحالي ، لا يقدم عليه ـ فالتحريض العمالي الواسع ، والتشكيك في العدالة والشرعية ، وطرح شعار نزع السلاح من قوى القمع السياسي ... كلها مواقف ترتكز على الطاقات الكامنة في الجماهير ، وهي تتطلب دعوة الجماهير الى تجاوز فعلي للحواجز التي يضعها التنظيم البرجوازي للسلطة في صفوف الجماهير نفسها ، لتفرقها ، وبين هذه الجماهير وبين ممارسة سلطة مختلفة . وهذا ما استغلته ادارة غندور احسن استغلال : فهي لم تضرب النقابة والعمل النقابي مثلا ، ولا هي ناقشت في حق التنظيم ... بل طرحت مباشرة **اساس السلطة الطبقية الرأسمالي : « حق » التصرف في اليد العاملة .** مقابل تأكيد هذا « الحق » عادت الحركة الديمقراطية الى نفس الاسلوب السابق في المعالجة : دعت المنظمات واصدقاءها الى التظاهر . ان مثل هذا الاجراء يعبر افضل تعبير عن قصور الحركة الديمقراطية على الصعيدين العملي والنظري . بينما تكشف البرجوازية عن جذر سلطتها الطبقية . تلجأ الحركة الديمقراطية الى الشكلية البرجوازية ـ وهو لجوء كان له ما يبرره ، على الصعيد الدعاوي ، لو ان موقفا عماليا طبقيا رافقه.. فكان جواب الدولة استعمال « حقها » الشرعي في المنع . وقد نجحت الدولة ، كما نجحت ادارة غندور ، في تأكيد هذين « الحقين » لان الحركة الديمقراطية فقدت زمام المبادرة في اليوم الذي تلا المظاهرة الاولى والاضراب « العام » . فهي قبلت بأن يوكل امر البت في المطالب العمالية للجنة تتمثل فيها الدولة والنقابات واصحاب المعل ، في وجه اقلية عمالية . وهي عملت ،

مقابل ذلك ، على تلاشي رد عمالي متميز في المعامل ، ولم تبذل ابسط جهد في استمرار التعبئة العمالية خاصة ، والجماهيرية الشعبية عامة ، كما سبق ورأينا . **اي ان الحركة الديمقراطية فقدت زمام المبادرة لانها فشلت في التمييز بين مستويات الحركة الجماهيرية ـ بين المستوى الطبقي العمالي ، وبين المستوى الديمقراطي .** فقد خاضت المعركة العمالية بالوسائل الوحيدة التي تعترف بها ، والتي تتفق مع طبيعتها ، أي بالوسائل الديمقراطية . وخلطت بين المؤسسات العمالية ، التي هي في لبنان اداة سيطرة البرجوازية على الطبقة العاملة ، وبين الجماهير العمالية المنظمة في المصانع على اساس معارك لا يمكن الا ان تكون جزئية وموضعية في بدايتها **وبدل ان يكون العامل الديمقراطي هو العامل المساعد تحول الى العامل الاساسي**(٢) ولعل الامر لا يتجاوز الرمز، الا انه في كل الاحوال رمز بليغ : فقد تم صرف الستين عاملا باشراف لجنة نقابية ضمت ممثلين عن الاتجاهات المختلفة في الاتحاد العام . وفي اليوم الذي سبق اعلان اللجنة انتهاء مهمتها ، ضمن القانون ، أي بعد ان اشرفت على تصفية العمال وباركتها ، اعلن الياس الهبر ، ممثل الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين استقالته منها !

٢ ـ **كما ان الخط الديمقراطي ـ** وهو بمعناه البرجوازي : **محاولة توفير الصراع الطبقي او تلطيفه عن طريق المؤسسات ـ** لعب دورا مهما في تراجع حركة عمال غندور (ودورا اساسيا في طمس نتائجها النضالية والسياسية) ، فقد لعب دورا حاسما على مصير اضراب المعلمين الرسميين .

---

(٢) طوال معركة عمال غندور ، وفي المقالات التي حاولت استخلاص نتائجها ، طغا على مقالات « الحرية » طابع مجرد ، عمومي ، مقطوع الصلة بالمعركة : من التأملات حول « اللحظة الانفجارية » ـ التي هي ذكريات كتبية وليست تحليلا ـ الى استذكار « ما العمل ؟ » الحرفي ، مرورا « باكتشاف » خيانة القيادات النقابية ، عملت المقالات على حجب المعركة . لذا اتت الاستنتاجات ـ العمل على الاستيلاء على القيادات النقابية ـ مؤسسيه محضة كما يقول ماركس عن الاقتصاد البرجوازي الصغير : انه ينبهر بالظواهر لعجزه عن فهم انتاج هذه الظواهر .

ـ كانت معظم قيادات التحرك ، وهي قيادة الروابط ، اما من الحزبيين ، او من انصار الاحزاب اليسارية والذين يتعاطفون مع مواقفها . هذا يعني ، منطقيا وفعلا ، ان التقدير السياسي الذي قرر الاضراب على ضوئه ـ او فقدان هذا التقدير ـ ،مستمد على الاقل من خط هذه الاحزاب (٣) .

ـ تصرفت قيادات الروابط ، منذ مطلع السنة المدرسية ، انطلاقا من الوضع الفئوي ، المحدود ، للمعلمين انفسهم ، ومن وضع القيادات نفسها . فتبرير المسؤولية القيادية ، في ظن مجالس الروابط ، كان يفترض افتتاح السنة . برنامج تحرك سابق على كل نقاش او مشاركة عملية من قبل المعلمين المعنيين . وطوال فترة الاعداد التي سبقت مباشرة الاضراب ـ ورغم الاشارة السريعة والمبدئية الى « لجان الاهالي » ـ كان قرار اعلان الاضراب مرهونا بمواقف المعلمين في الجمعيات العمومية على نطاق القضاء او المحافظة . وكان النقاش بين المعلمين يتم على اساس احتمال التضامن الداخلي للمعلمين دون حساب فعلي لتضامن « الاهالي » او قسم واسع منهم مع المعلمين .

ـ كان الاعداد الداخلي ، السياسي ، للاضراب ، معدوما . ويمكن اطلاق هذا الحكم على الوضع الداخلي « للمنظمة » بدون تحفظ . كما يبدو ان هذا الاطلاق يشمل الآخرين ، حسب نقاشات جرت بين المعلمين انفسهم ، فقد نوقشت ، في لقاء واسع نسبيا ، المسائل التي تتعلق بالصلة بين المعلمين والاهالي . فنقلت ملاحظات على غاية من الاهمية تتناول وضع المعلمين . احدهم قال : « ان اضرابنا محرج بالنسبة لنا . فنحن نتقاضى اعلى دخول في الضيعة ، معاشنا اعلى من دخل المختار ورئيس البلدية. كيف نقنع الاهالي باضراب هدفه ان تزيد معاشاتنا حوالي النصف ؟ » . ولاحظ آخر ان الزيادة على اساس النسبة تفيد

---

٣ ـ من السخرية ان في الاسبوع الذي كانت « الحرية » تستنتج فيه ، بجدية ومسؤولية (!) ، « خطأ » يقضي بالاستيلاء على قيادة النقابات العمالية ، كانت قيادات الروابط ، التي حققت هذا « الخط » ، تواجه الحكم المبرم عليها، وتكشف عن لا فعالية القيادة مع هكذا نهج وهكذا ارتجال .

بصورة اساسية ذوي المعاشات المرتفعة الذين قضوا بين ١٥ و٣٠ سنة في التعليم . بينما يشكل هؤلاء ، عادة ، عبئا على الاضراب والتحرك . واقترحت الزيادة المقطوعة الموحدة للجميع ، مما يشكل نسبة متناقصة تتفق مع الحاجات والاوضاع الفعلية . ولاحظ ثالث تفاوتا في حركة المعلمين : بينما يتم الانتداب على اساس المدرسة ، نظرا للارتباط بين التمثيل النقابي والفعالية الشخصية للمندوب ، تؤخذ القرارات على صعيد المحافظة او لبنان كله . فكيف يوفق بين « تدني المستوى السياسي » للتمثيل الاساسي ، والصعيد الذي تؤخذ القرارات الاخيرة فيه ؟

ـ تطرح هذه الملاحظات ، وغيرها ، مسألة مركزية في تحرك المعلمين . فالمعلمون ، ووضعهم كوضع الموظفين والمستخدمين والمياومين الذين اشرنا اليه ، ينتمون الى الفئات التي تتضرر مباشرة من تدهور القوة الشرائية ، ومن التضخم المالي المستورد ... مما يفسر ، الى حد بعيد ، تواصل تحركهم ، وسعيهم لان يتم هذا التحرك ضمن تنظيم عام ، مشترك ، يجمع بينهم ، ضمن فئاتهم وقطاعاتهم . لكن الظرف الذي تم فيه هذا التحرك ـ وهو ظرف حاولنا ان نوضح اسسه ، طرح قضية لم توضح ولم تعالج ، هي التالية :

اذا كان تحرك فئوي ، مطلبي ، يتطلب في سبيل حمايته التفاف فئات شعبية واسعة ، فكيف يمكن تأمين هذا الالتفاف بينما يطرح التحرك مطالب ينتج عنها اتساع في الهوة بين مستوى معيشة المعلمين وبين مستوى معيشة الشعب ؟

المعلمون يتوجهون الى الجماهير ليطلبوا دعمها . ولكن في سبيل اي مطلب ؟ في سبيل ان يتدعم الوضع المهني للمعلمين وحدهم في سبيل ان يرتفع راتب المعلم بينما يتراجع دخل الفلاح الصغير ، وبينما يصبح كسب صاحب الدكان المستقل أصعب نتيجة تطلب رأس مال اكبر ونتيجة مردود اقل ، بينما يصبح تحديد اجر العامل مسألة حيوية بالنسبة لرأس المال .. في السنوات الاخيرة ـ منذ سبع سنوات بالضبط ـ حصل اساتذة التعليم الثانوي على بدل اختصاص يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة من الرواتب الاساسية . وحصل اساتذة التعليم الجامعي ، صيف

١٩٦٨ على ١٠٠ بالمئة زيادة بدل تفرغ . لم تشارك هاتان الفئتان ، من حينه ، في اية معركة وطنية كانت ام ديمقراطية . اذا اعترفنا بأن اسباب هذا الاستنكاف اعقد من الزيادة وحدها ـ وهـذا صحيح ـ **فلا بد من الاقرار بأن هذه الزيادة لعبت دورا مقررا وحاسما في الانفصال المتزايد الذي ابعد هذه الفئات المهنية والمثقفة عن مجمل النضال الشعبي .**

ان المجرى الفعلي للحركة الديمقراطية ـ وللنضال المطلبي العام جزء اساسي منها ـ يؤدي حاليا الى تفتيت فئوي للحركة الشعبية وللنضال ضد نتائج السيطرة الامبريالية . ويتزاوج هذا الاتجاه مع التفتيت الداخلي المتولد عن سيطرة العلاقات التقليدية (الطائفية ـ المحلية ـ العائلية) . لقد فشلت معركة المعلمين الابتدائيين لانفصالها عن الحركة الشعبية عموما بسبب طرح مطالب فئوية عازلة ، وللهجوم الحاد الذي قامت به داخلها الزعامات التقليدية .

٣ ـ كانت حركة فلاحي التبغ محكا اخر لاختبار الخط الديمقراطي . بينما تتوالى منذ سنين ـ وبالتحديد منذ مطلع الستينات ـ حركات احتجاج فلاحية طالت مزارعي الدخان ، والتفاح ، والشمندر ، والحبوب ، والخضار ... وهي حركات تطرح بصورة حادة مسألة صلة الملكية الزراعية الصغيرة بالرأسمالية التجارية ، قام الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين بالدعوة الى عقد مؤتمر ... للعمال الزراعيين . لماذا العمال الزراعيون الان ؟ ولماذا صيغة المؤتمر ؟ يصعب الجواب على هذين السؤالين اذا حاولنا فهم المؤتمر في سياق تنامي نضال العمال الزراعيين انفسهم ـ كما يقول شعار « نضال العمال » . كما يصعب الجواب اذا رجعنا الى توصيات المؤتمر . فالمؤتمر ينطلق من وجود مشكلة، والاتحاد العام ـ و « المنظمة » في فلكه ـ يقدم شكل النقابة حلا ، او بداية حل . ما هي جذور « الحل » في النضال الفعلي للعمال الزراعيين ؟ لم يطرح هذا السؤال . فقد بدا « تنظيم » العمال الزراعيين متناسبا مع وضع الاتحاد الوطني القانوني ، ومع ايديولوجيته الديمقراطية . فشكل مؤتمر لم نعرف شيئا عن تركيبه الطبقي الفعلي ، وان تسرب ان عددا لا بأس به من عناصره هم

من صغار الفلاحين ، ومن الحرفيين الذين لا صلة لهم بالعمل الزراعي ، كالخياطين !

ان ما يستوقف في هكذا معالجة ليس طابعها المتسرع والمرتجل ، وبعدها الفاضح عن الواقع ، فقط . بل يستوقفه بصورة خاصة بعدنا عن القطاعات غير الرأسمايلة ، وعجزنا عن العمل فيها ، ومحاولتنا حشرها في اطر تنظيمية وسياسية هي وليدة الرأسمالية . وقد يتجلى ذلك بوضوح وقوة في معركة النبطية . فالفلاح الصغير ، المستقل ، الذي يلعب ارتباطه بالزعيم السياسي المحلي دورا اساسيا في الضغط على الريجي للحصول على اسعار افضل ، والذي ما زال يقيم في الريف بين اهله وعشيرته ، والذي يحلم بالوظيفة لابنه ، ويتبدل بالشيخ .. هذا الفلاح ، يستأصل من هذه الشروط كلها ، ويدعى لتكوين نقابة . اية نقابة ؟ لا احد يعرف . مما يعني ، النقابة العمالية المعروفة . نقابة عمال الصناعات الميكانيكية ، او نقابة عمال النسيج ... ما هي اشكال التضامن الفعلي الذي بدأ في القرى بشأن عدم تسليم المحصول ؟ كيف ينظم الفلاحون انفسهم ، مرة اخرى ، هذا التضامن ؟ كيف يترجم الفلاحون تراث المقاومة الذي يملكونه ؟ أسئلة لا مكان لها ، وبالتالي لا تطرح ، عندما تعتبر الحركة الديمقراطية ان دورها هو التنظيم و « القيادة » . عندما تستعجل الامر ، وتدعو الى مؤتمرات تنعتها بـ « وطنية » تيمنا او أملا . كما تدعو الى تأسيس نقابات بلا قواعد ولا امكانات تعبئة . وتعتبر ان مهمتها « القيادية » هي في الاسراع باستكمال الشكل القانوني فلا يتبقى الا مهمة جلب الفلاحين داخله ! هذا بينما يراجع الفلاحون السلطة التي اغتالت اثنين منهم . ويبدأون برفض استقبال نواب المنطقة ، ثم لا يلبث ان يعتلي هؤلاء المنابر مؤنبين ، او متهمين للسلطة . ويستمرون في لعب دور الوساطة بين دولتهم و « فلاحيهم » .

لا ننس ان العمال والفلاحين والمعلمين والطلاب قد تحركوا في آن واحد تقريبا ، حول مسألة مركزية مشتركة تتناول تراجع مستوى دخولهم . رغم التقارب الزمني لم يتوضح اساس وحدة المعركة . هذه الوحدة لم تصغ ولم تدرك سياسيا في صفوف

الحركة الديمقراطية نفسها . فهذه الاخيرة ، كما رأينا ، لم تدرك الا الجانب التنظيمي الفوقي . فقد تحولت في كتاباتها وشعاراتها ومبادراتها الى مقترح رتيب غالبا ما يهبط باقتراحاته التي لا تتغير على اوضاع تطرح مشاكل مختلفة ومتباينة وهي ، بذلك ، مقتنعة سلفا بجدارتها للقيادة وللتنظيم . وكأن القيادة الجماهيرية لا تشترك « اولا » اعتراف الجماهير نفسها وتكريسها . ومن فشل الى فشل ، ومن تسرع الى تسرع ، ازدهرت التبريرات الرثة : فمن خوف على حياة « القيادات » السياسية التي تتصدر المظاهرات والتي كان عليها هي ان تدفع الثمن الباهظ للقمع (ويرفق ذلك بالسؤال التالي : كيف تستمر المعركة اذا تعرضت هذه « القيادات » للخطر ؟) الى فتاوى تفسر القمع بالمد الشعبي الى استنتاج « منطقي » يربط توقف القمع « بهدوء » الحركة الشعبية . وطبعا ، لم توفر السعودية ، عملا بالتفسيرات التحريفية : فاذا بالقمع يأتينا من هناك . من ارتباطات خارجية ما علينا الا المطالبة بقطعها عن طريق تغيير صائب سلام مثلا ! وبين الحين والاخر ، كانت تستذكر ازمة اقتصادية حللت ظواهرها منذ سنتين تقريبا ، ولم تتغير في ذهن قراء متأخرين .

خضع موقف الحركة الديمقراطية ، التي مثلها لقاء الاحزاب والهيئات ، الى خط مؤسسي ، برجوازي ، مطلبي اقتصادي ، حاولنا تعداد اهم نتائجه في المعارك الاخيرة ، ليس هذا الخط وليد انحراف عابر . بل ان له جذورا عميقة وصلبة في بنية القوى السياسية المتحالفة ، مجتمعة ومنفردة . ان السمات الغالبة على هذه البنية هي التالية (٤) :

ـ سيطرة الانتماء الى قطاعات ثابتة من الرأسمالية اللبنانية والجهاز الحكومي (موظفون ، مستخدمون ...) ، بالاضافة الى غلبة الموقع الانتقالي : العبور الاجتماعي من الريف الى المدينة ، من القطاعات السابقة على الرأسمالية الى القطاعات الملحقة بها .

ـ سيطرة المدينة على الريف (على صعيد التحرك فقط) ، المستخدمين على العمال ، عمال التجمعات الكبيرة نسبيا على عمال

---

(٤) لا يتجاوز التعداد تحديد علامات فارقة .

المحترفات ، سيطرة المثقفين على مجمل الحركة الديمقراطية .

ـ هيمنة الجناح الذي يمثل مرتكز التوازنات المتعددة : بين الرأسمالية وبين القطاعات السابقة عليها ، بين المثقفين وبين الدولة ، بين القوى الجديدة وبين المؤسسات السياسية التقليدية بين الديمقراطية اللبنانية وبين القومية العربية ..

ـ غلبة ايديولوجية تجمّع بين العداء للرأسمالية من وجهة نظر القطاعات السابقة على الرأسمالية (او ايديولوجيتها الغالبة)، وبين الديمقراطية التي تفترض رأسمالية متوازنة وغير تابعة (وهي رأسمالية « طوباوية » في بلد تابع وملحق بالامبريالية كلبنان) . كل ذلك في « عفوية » انتقائية تلتصق بالواقع الطبقي كما قولبته العلاقات الامبريالية : الاستقلال القطاعي ، الفصل بين الديمقراطية والوطنية ، « استقلال » المؤسسات عن الصراع الطبقي اي ، فصلا ، ارتهانها بالسلطة . يضاف الى ذلك احتقار عميق للصياغة النظرية ، لا يوازيه الا احتقار المبادرة الجماهيرية المستقلة . وقد ميز ذلك بوضوح الفئات البرجوازية الصغيرة التي استولت على السلطة في المنطقة العربية ، وطبع عماما تاريخ الاحزاب التحريفية العربية .

لقد اتى خط « اللقاء » صورة عن هذه السمات التكوينية . فقد مثل ، على فراغ ، اذا جاز التعبير ، محاولات البرجوازية الصغيرة الاستيلاء على السلطة . على فراغ ، لان السلطة لم تشغر ولم تتفكك . فاذا به يكشف عن خوائه وهزاله : فهو « التعبير » عن كل التحركات ، مهما كانت واينما كانت ، شرط ان ترجع الى ديمقراطية المؤسسات ، بعد ان تكون « انحرفت » عنها فترة . وهو (اي اللقاء) « التعبير » عنها ، كما تطرحها فئات غير متجانسة ، ولا متآلفة فيحصل التجانس والتآلف الوهميين في الصيغة السحرية التي يملكها « اللقاء » : التنظيم اي النقابة او المؤتمر « الوطني » . والايديولوجية العميقة للقاء تطورية ، ميكانيكية . فهو يحسب ان الحصول على النقابة مرحلة لا بد أن يتبعها استيلاء « القوى الديمقراطية » على قيادة النقابة ، ثم تتسع النقابات و « المنظمات الجماهيرية » عن طريق جمع «اوسع» الجماهير . فيستفيق لبنان صبيحة احد الايام ليرى نفسه وقد

انجز المرحلة الديمقراطية الوطنية .

وقد بلغ هذا المنطق مبلغا في التعامي ينسجم مع بنية «اللقاء» وطبيعة قواه . في الفترة التي تتابعت فيها مواقف التصلب من قبل الدولة ، فمنعت مظاهرة الاحتجاج على صرف عمال غندور ، وفرضت خط تظاهر معزول على مظاهرة الاحتجاج على استشهاد مزارعي التبغ – بعدما اغتالت مناضلي الحركة الشعبية – في هذه الفترة بالذات ، وضعت الدولة يدها على بعض مناضلي « المنظمة الاشتراكية الثورية » . بينما كانت السلطة تثبت عمليا مدى استخفافها بالديمقراطية البرجوازية التي نظمها دستورها ، وبينما كانت مفاصل الاستغلال والقمع تبدو عارية ، في هذه الاثناء (عشيتها) كانت مجموعة من المخربين السابقين ، الذين ينتمون كلهم الى اصول ريفية ، جنوبية او شوفية ، عمل معظمهم بصلة مع المقاومة ، كانوا يحملون السلاح تمهيدا للمساهمة في نضالات الجماهير : خطف غندور ، مثلا ، بعد ان كانوا قاموا بالجواب اللبناني الوحيد على وحشية الامبريالية الاميركية في معركتها ضد شعب فيتنام . ازاء هذه المحاولة كان الموقف مخزيا ، في البيان المعلن ، وفي المجلة .

هل كان الخوف من قمع السلطة هو المبرر **السياسي** الفعلي لهكذا موقف ؟ لا نظن ابدا . فالعنف هو ما تبرأ منه الديمقراطية البرجوازية . والحركة الديمقراطية لم تختر المواجهة مع الدرك قرب ساحة الطيونة وتبني يوسف العطار رفيقا مناضلا في « صفوف المنظمة » نوع من العملية الدعائية (لماذا نسيت فاطمة خواجا في سجل الشرف ؟ لانها لم تكن منظمة ! كيف لم يحزر رصاص الشرطة !) . والحركة الديمقراطية لم تعد للمواجهة العنيفة في النبطية . ولم تحدس موقف السلطة من المعلمين . في المرات التي تدخلت فيها ساد النظام ، والانصراف (بأوامر تنظيمية مع ارجاء الشرح للاجتماعات التنظيمية) ، والخطابات ، والمؤتمرات (٥) .

---

(٥) لا بأس ، حذرا ، من التنبيه الى ان ذلك لا يمكن ان يعني دعوة الى امتشاق السلاح غدا صباحا ، لكنه وضع للعنف الجماهيري في نصابه الفعلي ، مبادرة الجماهير نفسها .

و. الحركة الديمقراطية لا تبرأ من العنف فقط ، لكنها لا تفهمه ولا تراه . لماذا توالى اللجوء الى العنف ضد **السلطة والبرجوازية** في الريف بالذات ، وفي صفوف ذوي الاصول الريفية القريبة ؟ لماذا تصدى اهالي عيتات ، بدون سبب ظاهر ، للدرك فأردوا ثلاثة منهم قتلى ، على ذمة اشاعة ، غداة انتخابات ١٩٧٢ ؟ لماذا أبن اهالي نحلة ، في قضاء بعلبك ، مهربين قتلا برصاص الدرك ، مع الاعتراف بصفتهما ؟ بل انهم فرضوا على نواب المنطقة ، (حسن الرفاعي ، البير منصور ...) حضور التشييع . ان هذه الظواهر اذا ما تم تناولها في سياق التحولات التي تطبع وضع الريف اللبناني في الظرف الحالي ، تشير الى **مقاومة شعبية عميقة في وجه الرأسمالية وسلطتها . وهي مقاومة ما زالت ، حتى اليوم ، اداة في خدمة الزعامات التقليدية بدل ان تتحول الى سلاح في يدي الحركة الجماهيرية** . غير ان ذلك يتطلب موقعا مختلفا عن موقع « الحركة الديمقراطية » .

●

في سبيل خط وطني جماهيري

ان للملاحظات التي قدمناها ، اذا صحت، نتائج على تحديد الخط السياسي . في ما يلي سوف نحاول استخلاص بعض هذه النتائج . ولكن ، قبل ذلك ، يجب التشديد على ان ما سبق ، وبصورة خاصة ما يلي ، ليس سوى محاولة لا دور لها فعليا الا اذا اثارت نقاشا واسعا وتعديلات عديدة . وليس هذا من قبيل الحذر العام ، او التواضع . فقد عرفنا بالسابق ، وما زلنا ، صياغات قدمت على انها نهائية . او نوقشت دون ان يقوم النقاش الجزئي ، في اماكن محددة ، **بطرحها على محك التجربة الفعلية للذين يناقشون** . فجاءت الوثائق السياسية او التنظيمية كما هي حتى اليوم ، تعكس وجهات نظر ضيقة لا تمثل الغنى الحقيقي ، ولو المحدود ، **لتجربتنا الجماعية** . وكانت تبقى ضيقة لانها غالبا لم تكن تخضع للنقاش المتعدد المصادر والظروف . فغالبا نحن لا نطرح على وجهة النظر المعروضة الاسئلة التالية : **ما نتيجة هذا التحليل او هذا الرأي على عملنا المحدد اولا ؟ هل يساعدنا هذا الرأي في الاقدام على عمل محدد يساهم بدوره في توحيد الجماهير واطلاق مبادرتها ؟** لذلك غالبا ما بقيت النقاشات ذهنية، مجردة ولفظية . حتى اذا تواجهنا مع موقف محدد انفجر الموقف النظري نتفا متفرقة ومبعثرة ، وعدنا الى دوامة « الانعطافات » . واذا كانت المواقف المتتابعة تتغير ، مع فوارق هامة احيانا ، فليس هذا بالطبع عذرا لاهمال النقاش او للتقليل من اهميته . ان هذه الفوارق التي برزت في السابق ، وما زالت تبرز ، تشير الى اتساع المساهمة المطلوبة والى ضرورة غناها حتى نستخلص نتائج ترتكز الى ادق معرفة ممكنة بالوضع الذي نعمل فيه . واقل المواقف امانة وفعالية هو الموقف الذي يعتبر اننا ناقشنا ما فيه الكفاية وان علينا ان « نعمل » ونسكت ! فهذا النمط من « العمليين » هو الذي يتضايق من القيود التي يفرضها التحديد النظري والسياسي على سجيته الطبقية الفعلية ، سجية البرجوازي الصغير الذي يعشق الغوص في الحرتقات والترتيبات المسبقة التي تتم بعيدا عن اعين الجماهير ومراقبتها « المزعجة » .

وهذا النمط ينزعج من العمل البعيد المدى الذي يتطلب المثابرة والانسجام ، بينما هو يعتبر ان مهارته الشخصية و « وزنه » الذاتي هما سبب لمعانه ووصوله . علينا ان نقضي على الانتهازية الفردية التي اذا تفشت فرخت « شخصيات وطنية » هي في الواقع ، طفيليات مريضة .

ما هي الاستنتاجات الاولية التي يمكن استخلاصها من الملاحظات السابقة ؟

١ ـ ان اساس الوحدة الفعلية للحركة الشعبية هو مقاومة نتائج العلاقات الامبريالية ، والتبعية المحلية لهذه العلاقات .

فالمسائل المطروحة : العمالية ، والفلاحية ، والبرجوازية الصغيرة (المستخدمون ، الموظفون ، الطلاب) تنبع كلها من مصدر اساسي واحد هو سيطرة العلاقات الامبريالية . وينتج عن هذه السيطرة ، في لبنان ، هيمنة الرأسمالية التجارية والمصرفية على سائر قطاعات الرأسمالية ، وعلى اجنحة البرجوازية ومصالحها كطبقة في السلطة (٦) . وتتجه سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية على الانتاج « المستقل » في الريف والمدينة الى ضم العلاقات التقليدية (القائمة في القطاعات السابقة على الرأسمالية) الى فلكها ، والى تسخيرها الكامل في خدمة مصالحها . فالانتاج الذي يتم ضمن العائلة وعلى الارض التي تملكها ، والانتاج الذي يتم على الارض المستغلة حسب نظام الضمان او المحاصصة ، والبقالة الصغيرة التي تبدأ برأس مال خاص لا يلبث ان يتضاءل بالنسبة لتقديمات الشركات المنتجة نفسها ، والحرف المدينية التي تنتج لتبيع لتاجر وسيط او لمصنع كبير حسب الطلب ... كل هذه الاشكال ، وغيرها (٧) ، شهدت قبضة رأس المال التجاري تعصر جهدها وعملها . مما يعمق التناقض بين الانتاج الصغير والرأسمالية التجارية ، كما يعمق تبعية الزعماء التقليديين لها .

---

(٦) دون ان تكون مباشرة في الحكم .

(٧) في المدينة تفشت ظاهرة استخدام مأجور للمثقفين الشباب . ويدخل في هذه الظاهرة عمل المهندسين الشباب في مكاتب المقاولين ، وعمل المحامين المتدرجين في المكاتب الكبيرة ، وعمل الصحفيين المبتدئين عند كبار الوسطاء .

لكن يؤدي ذلك ايضا الى ازدياد حدة التناقض بين الفئات المستغلة في القطاعات التقليدية وبين من يلعبون دور « الزعماء » الملحقين بالراسمالية وبالدولة . كما يؤدي الى انفصال فصائل من البرجوازية الصغيرة عن مصالح الحركة الشعبية ، وهي الفصائل التي تستفيد من توسع استغلال البرجوازية التجارية للانتاج الصغير ، والى ارتهان فئات اخرى من البرجوازية الصغيرة نفسها بالزعماء وكبار الموظفين نتيجة ضيق سوق العمل وسيطرة هؤلاء على جهاز الدولة ـ احد منافذ العمل الرئيسية في لبنان .

٢ ـ ان سيطرة البرجوازية التجارية والمصرفية على السلطة لا تعني فقط ابقاء قوى الانتاج المحلية في الحدود التي لا تنافس فيها مصالح هذه البرجوازية ، بل انها تعني ، وبصورة ابعد مدى وفعالية :

ـ بناء « تكامل » عربي في خدمة السيطرة الاجنبية على الوطن العربي ، يلعب لبنان داخله دور حلقة الوصل المحلية .

ـ اندماجا متزايدا بالانتاج الامبريالي وتبعية متزايدة لمصالحه اتفاقية سوليغر ـ سان غوبان ، اتفاقية سيال ، شركة المنيوم المانية ، فرنسية شركة الاترنيت والترابة ، احتكار مصنع « اسو » للسماد ، طرح الاسهم اللبنانية في بورصة فرنكفورت ، قرض صندوق الضمان لشركة « رينو » الفرنسية ، ارتفاع الموجودات الخارجية للمصارف العاملة في لبنان ...

ـ تعميما لنتائج ازمة النقد العالمية : خسائر الودائع « اللبنانية » في اليورودولار ، ارتفاع العجز في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع قيمة العملات في السوق الاوروبية المشتركة وفي اليابان .

ـ اجتذاب التوظيف المحلي عن طريق تجديد المضاربة العقارية : توسيع الحمراء والمنطقة التجارية ، شراء اسهم اراضي في المناطق المحيطة ببيروت ... وعن طريق التوجه الى القطاعات السابقة على الرأسمالية حيث كلفة اليد العاملة اقل (الانتاج الزراعي الصغير ، الانتاج الحرفي المستقل ...) . مما يسمح بالحفاظ على معدل ارباح اكثر ارتفاعا من المعدل الاوروبي ، لكنه

يتطلب المحافظة على الاوضاع الاجتماعية للقطاعات المذكورة .

ـ تزايدا في استغلال اليد العاملة في الصناعة ، وفي استغلال المستخدمين في « الخدمات » والموظفين في الجهاز الاداري ، لان ذلك هو شرط المقدرة المحلية على المنافسة في الاسواق العربية وفي السوق اللبنانية . ويتم ذلك بواسطة خفض القوة الشرائية للجماهير الشعبية والتلاعب بسعر الليرة ، ورفع الاسعار صراحة .

ـ المحافظة على المؤسسات السياسية اللبنانية ، وتطوير جهاز الدولة كي يصبح جهاز قمع فعال . ولا يستبعد هذا الاتجاه وجهة « ديمقراطية » مكملة له ، تقوم على توسيع التنظيم النقابي والمهني عن طريق الوسطاء التقليديين او وسطاء جدد اقل انكشافا واكثر فعالية . هذا بينما تترسخ الوجهة المهنية المنفصلة ، يعززها نمط نمو الرأسمالية اللبنانية المفكك والمتفاوت .

ـ تدعيما للعلاقات الايديولوجية بواسطة التشديد على الخصوصية اللبنانية ، وعلى الدور الخاص للبنان ، وعلى الحوار « المتوازن » بين الطوائف ، وبواسطة نبش « تراث » لبناني منفصل ، وتمجيد الحياد في المعركة الوطنية ، والضمانات الدولية ... والتعليم الحالي ، بالاضافة الى الاعلام ، من وسائل ترسيخ العلاقات الايديولوجية الاولى .

٣ ـ تؤدي سيطرة العلاقات الامبريالية ، بواسطة سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية ، الى نقل تناقضات هذه السيطرة الى صفوف الشعب والجماهير .

فاليد العاملة الرخيصة السعر هي شرط انتاج محلي رخيص ـ محليا وعربيا ـ **ضمن منطق الرأسمالية اللبنانية وبرجوازيتها** . اي ان زيادة الاجور العمالية تؤدي الى ارتفاع في الاسعار تتضرر منه الفئات العمالية والفلاحية والبرجوازية الصغيرة المدينية . واذا ادت هذه الزيادة الى انخفاض في الارباح، نتج عنه انخفاض في التوظيف والانتاجية وارتفاع في الاسعار . فتتضرر نفس الفئات .

ـ والسيطرة التجارية على الانتاج المستقل هي شرط

تسويقه العربي الواسع والداخلي . اي ان استغلال العمل في الاراضي الصغيرة والمحترفات والدكاكين والمكاتب هو الحلقة الضرورية ، **رأسماليا ، للتسويق** ، وذلك في وضع لا ينتج فيه المنتج « المستقل » ليسد حاجات استهلاك مباشر ، بل ينتج حسب طلب اسواق بعيدة لا صلة له مباشرة بها مما يؤدي الى **تناقض ظرفي** بين المنتج المباشر والمستهلك ـ لا يلغي بالطبع ـ تناقض المنتجين والمستهلكين من ناحية ـ مع رأس المال التجاري.

ـ والاندماج بالسوق الرأسمالية الامبريالية هو شرط توزيع بعض الفئات على قسم من البرجوازية الصغيرة . فينضم هذا القسم الى البرجوازية التجارية ، رغم استغلالها له ، لانها ضمانته الآنية ضد البطالة .

ـ وسيطرة الزعامات التقليدية على الجهاز الاداري هي المدخل الى الوظيفة . فيلتحق قسم كبير من الموظفين او المرشحين للوظيفة بالزعامات المعادية للشعب . من ناحية ثانية ، يشكل توسيع ادارة طفيلية عنصرا من عناصر الاستجابة لطلبات العمل المتزايدة .. بينما يقع عبء توسيع هذه الادارة على الجماهير (الضرائب غير المباشرة هي التي تمول الخزينة) . فتتناقض ، **في المدى القصير** ، مصلحة المطالبين بالوظائف ومصالح الجماهير الواسعة .

ـ في الوضع الراهن ، يحول تثبيت المراكز الريعية من نمر سيارات عمومية ، الى ملكية عقار في بيروت خاصة ، الى امتلاك امتيازات صحفية ، الى بسطات خضار قديمة .. دون تدهور اوضاع فئات برجوازية واسعة نسبيا ، بينما يرتب نفس هذا الوضع اعباء اضافية على الجماهير ارتفاع سعر النقل المستتر ، ارتفاع كلفة البناء والايجارات ، استمرار السيطرة الاعلامية بيد البرجوازية المحلية والحكام العرب ، ارتفاع سعر لخضار ..

٤ ـ يستطيع الصعيد الوطني والقومي وحده ان يوفر وحدة فعلية الحركة الشعبية في لبنان ، على المدى الستراتيجي ، وذلك بالغائه التناقضات الثانوية في صفوف الشعب ، وبتحديده السيطرة الامبريالية عدوا رئيسيا .

ان عقدة التناقضات الفعلية هي في العلاقات الامبريالية ، كما رأينا في تحليل الاحداث الرئيسية الاخيرة . لكن الصعيد الوطني والقومي ، على قاعدة نضالات ومصالح العمال والفلاحين وفئات واسعة من البرجوازية الصغيرة ، اطار يتم ضمنه تجاوز التناقضات التي تنقلها سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية التابعة الى صفوف الشعب . هذا يعني ان وحدة الشعب العربي في لبنان لا تتحقق ، استراتيجيا ، الا في المعركة الوطنية ضد الامبريالية ، ومباشرة ضد البرجوازية التجارية والمصرفية . لكن بين الوحدة التي ينبغي تحقيقها (والتي هي في طريق التحقق الجزئي والمتعثر) ، وبين التناقضات الحالية التي تنتخر جسم الشعب وتفرقه ولاءات ومصالح فئوية مستقلة او متعارضة بين هذه الوضعين مسافة كبيرة تشكل المسيرة الطويلة الفعلية للحركة الثورية بقيادة الطبقة العاملة .

٥ ـ تتيح عمليات التوحيد الديمقراطية ، باساسها المهني والفئوي الغالب ، وباستعارتها لاشكال واطر عامة لا ترتكز الى قاعدة نضالية موحدة فعلا ، تتيح هذه العمليات استخدام الاطار الديمقراطي وسيلة تفريق وعزل لاقسام من الجماهير عن اقسام اخرى . كما تتيح للسلطة تلفف هياكل خاوية غالبا ما تستخدمها لتطويق حركة طبقية مستقلة .

ان هدف نضال الحركة الثورية هو نضوج الصراع الطبقي ، بعناصره المتاحة والمتوفرة . فالاشكال التنظيمية التي تتجاوز ،من حيث الشمول والاتساع والتعقيد ، مستوى النمو الحقيقي للصراع الطبقي هي اشكال لا يستطيع ان يسيطر عليها المعنيون المباشرون بالامر : العمال ، الفلاحون ، المستخدمون ، المعلمون ، الطلاب ... فاذا توفر لدى عمال احدى الصناعات نقابة عامة يفترض انها تضمهم جميعا ، واذا انحصر العمل النقابي النشيط بعدد ضئيل من العمال بينما لم تهتم جماهير العمال بمراقبتهم ومتابعة نشاطهم ، تحولت النقابة الى اداة بيد القلة النشيطة . قد تحاول هذه القلة وضع الاداة النقابية التي تسيطر عليها لوحدها في خدمة العمال . وقد تستعملها لتحاول الوصول اليهم وتوحيد صفوفهم . لكن الضابط الوحيد في هذه الحالة هو اخلاص

القلة النقابية ووعيها . وهو ضابط غير كاف ، ولا يعصم الوقوع في النخبوية والوصاية على العمال ، بل ان خطر مثل هذا الموقع يمتد الى الموقف السياسي نفسه الذي يتحول الى المبالغة في دور المؤسسات ، والتقليل من دور الجماهير ، ويتحول الى فهم الصراع الطبقي واشكاله المستترة وكأنه صراع مؤسسات . حصيلة هذه الانزلاقات المتتابعة هي الوقوع فريسة سهلة بين يدي البرجوازية وحكمها . وتتحول الاشكال التنظيمية الى وسائل قمع ضد المعنيين المباشرين . وفي افضل الحالات تنقلب الى وسائل تحوير لمجرى النضال ، وحبه في الدفاع عن التنظيمات نفسها ولو ضد مصلحة الجماهير وحركتها الطبقية العفوية . وقد ظهر دوما ان ما « انتزعته » تنظيمات فوقية ليس سوى مساومات تستفيد منها الرأسمالية بصورة اساسية ، اقتصاديا وسياسيا . هكذا تحول صندوق الضمان الصحي الى ممول رأسمالي للشركات الصناعية الاوروبية ، والى مضارب عقاري ، بالاضافة الى وظيفته المحلية في تنشيط طبابة ذات طابع تجاري غالب . عندما تأتي الاصلاحات « المنتزعة » عن هذا الطريق ، وبصورة مستقلة عن تدخل الجماهير ، تتدرج بدون تناقض في سياسة السلطة نفسها . والكلام على استفادة الجماهير من هذه المكاسب يبقى كلاما اذا لم ينتقل مركز الثقل فعلا الى العمق في وسط الجماهير المستغلة ، واذا لم يصبح هذا الانتقال مقياس فعالية المبادرات ومحورها .

٦ ـ ان الخط الذي يقتصر على العمل الديمقراطي ، بقاعدته المطلبية ، قصد توحيد الجماهير الشعبية هو خط فاشل . فأقصى ما يستطيعه هو ان يقولب حركات مطلبية ديمقراطية على قاعدة مصلحية مفتتة او متناقضة . مما يؤدي الى تكريس التناقضات الثانوية في مؤسسات تخضع تدريجيا لسياسة السلطة .

تستند الحركة الديمقراطية ، في وضعها وخطها الراهنين ، الى اسس متفاوتة ومتناقضة . والبقاء على المستوى الديمقراطي ، كما هي الحال ، استعادة وتكرار للتفاوت والتناقض الموجودين في البنية الاجتماعية التابعة للامبريالية ، استعادة وتكرار يتمان على الصعيدين السياسي والتنظيمي . وقد حاولنا ابراز هذه النتائج في الانفصال بين الحركة العمالية والحركة الديمقراطية في معركة

غندور ، وفي الانفصال بين حركة المعلمين الرسميين الابتدائيين وبين الدعم الشعبي . وهو خطر يهدد في الواقع كل تحرك مقبل . ان التنبيه الى الخطر لا يلغيه ولا يقدم الحل . والمسألة من القضايا الحاسمة التي ينبغي توضيحها ونقاشها بصدد تحرك لا يمكن حلها الا على ضوء تعميم يأخذ بعين الاعتبار التجارب الجماهيرية العينية .

٧ ـ لقد ادت المواجهات المباشرة مع السلطة الى تراجع متكرر للحركة الديمقراطية من مظاهرة الاحتجاج على صرف عمال مصانع غندور ، الى مظاهرة دعم مزارعي التبغ الممنوعة ، الى فك اضراب المعلمين الابتدائيين الرسميين ... بدا ميزان القوى غير متكافيء بين السلطة ، وبين الحركة الشعبية بخطها الديمقراطي . **ففي المواجهة المركزة والمباشرة تملك السلطة ـ المتماسكة سياسيا ـ قوى كبيرة ، تستطيع ان تلقي بها في المعركة** . بينما تقف في الطرف المقابل قوى مترددة ، مفككة وغير موحدة ، تفتقد الى تجربة الصدام والى المقدرة على استنباط اشكال التوحيد في الصدام نفسه . لكن الجماهير تملك وسائل اكثر فعالية بكثير من المواجهة المركزة والمباشرة ، وان كانت اقل اثارة للانتباه والانبهار . **تملك الجماهير التوزع والانتشار وخوض مئات وآلاف المعارك المحدودة والموضعية** . وقد تجلى ذلك في التظاهر الطيار الذي تم اثر صدور المرسوم الذي صرف المعلمين الرسميين ، يوم الخميس: تحولت بيروت الى مدينة محتلة يتصرف فيها الشرطة تصرف جنود الاحتلال ، بينما يخترقها الطلاب من اقصاها الى اقصاها . كما تجلى في ارهاق قوى القمع عندما بادر طلاب رمل الظريف ورأس النبع الى قطع الطريق العام الذي يمر امام مدارسهم . وفي قطع طلاب طرابلس للطريق أيضا ، دعما لاضراب عمال المصفاة ، ربيع ١٩٧٢ ...

يستبعد ذلك المجابهة المباشرة الدائمة ، الا في الحالات التي يتحقق فيها تضامن واسع بين الجماهير في ظرف يبدو فيه تضعضع السلطة وترددها ـ نتيجة رفض احد اطرافها مثلا القيام بمسؤولية قمع يفقده ركيزته الانتخابية (او الطائفية) . كما يستبعد الانتصارات الكبيرة ، والهزائم . ذلك ان الهدف الرئيسي

هو شحذ النضال الجماهيري بالوحدة والوعي والتنظيم . ولا يتم ذلك بالعمل الدعاوي (رغم دوره وضرورته) . كما لا يتم بالتأكيد الرتيب والفارغ على ضرورة التنظيم والقيادة (رغم الدور الذي يلعبه تحقيقهما الفعلي) . انما يتم بتجربة الجماهير الواسعة ، انطلاقا من المجالات والاطر التي تملك هذه الجماهير فيها ان تسيطر فعلا على نضالها . والعمل على اضاءة هذه التجربة ، وتعميمها ، وفتحها على تجارب اخرى مماثلة او مختلفة ، واستنتاج موضعها من الحركة التاريخية لشعبنا ... مهام تقع على عاتق طليعة فعلية ، تولد وتتبلور وتختبر في المعارك نفسها .

ينبغي اذا ان تعطى **الاولوية** (والاولوية لا تعني الاقتصار) باستمرار **للنضالات التي تنضج فيها الخبرات النضالية الجماهيرية ، والتي توحد الجماهير في الاشكال التي تسيطر عليها هي ، لا التي « توكل » فيها تمثيلها الى اوصياء عليها او نواب عنها** . يؤدي ذلك الى تقديم الشعارات التي تنسجم مع مطالب الجماهير ، لا كما تستنتجها « طليعة » مفترضة ـ اتت على الدوام متأخرة ـ بل كما تطرحها الحركة الجماهيرية ولو في مزيج من الافكار والمواقف المتداخلة . فخارج التجربة الفعلية ، المتناقضة في مراحلها الاولى ، لا حركة ذات جذور صلبة . ومن الوهم الذي طالما داعب « مثقفين » محترفين ان نحاول توفير التجربة على الجماهير ، او الحلول محلها في هضم تجربتها (٨) . لكن اولوية المبادرة المحددة ، ذات الصلة المباشرة بالمعنيين ، لا تعني التخلي عن الاشكال العامة او اطر التنظيم الشاملة . فالاولوية تعني استخدام هذه الاطر اما لحماية المبادرات المحدودة ، اذا امكن ، او للدخول في مجالات يصعب الدخول اليها بوسيلة اخرى . لكن لا يجوز ان يتحول الاتكاء على الاطر الديمقراطية الى جعلها هدفا اوليا . فاستخدام « كل الوسائل » كما يردد احيانا ، كلام فارغ

---

(٨) لدى « المثقفين » الذين نتحدث عنهم جواب جاهز : هذه عفوية ، وبالتالي اقتصادية و « تراید یونیونیة » . بالنسبة لهؤلاء لم يحصل شيء بين ١٩٠٢ ـ تاريخ كتابة « ما العمل ؟ » ـ ويومنا هذا . والمفاتيح تفتح كل الابواب . المدهش في هذه الحال هو هزال القيادة السياسية المخيف ، رغم حفظ « ما العمل ؟ » عن ظهر قلب ، وتجويده في المناسبات .

اذا لم تحدد اولويات واضحة ، واذا لم يرتكز الى محور اساسي غالب في مرحلة من المراحل .

اذا صح ان المحور الاساسي المرحلي هو العمل الاقرب الى التجربة الجماهيرية الفعليـــة ، بمستواها النضالـي الحقيقي ، يصبح الحديث عن « الوضع الجديد » لبعض الفـرق اليسارية ، ثرثرة . فالمساهمة في « القيادة » الديمقراطية ، من خلال « لقـاء الاحزاب » مثلا ، يفترض **في الوضع الراهن** انتقالا الى موقع هـذه « القيادة » الفعلـي ، اي الـى موقـع البرجوازية الصغيرة الديمقراطي ، كما حاولنا تحديده . لكن لا يعني ذلك ان الانسحاب من « اللقاء » هو انتقال الى موقع الطبقة العاملة فتصوير المسألـة بهذه الصورة بهلوانية لفظية . المسألة هي التحديد النضالي لموقع الطبقة العاملة ، والعمل على اساس ما يتطلبه هـذا التحديد . عندما يتم ذلك يمكن تعيين نوع ومضمون الصلة بلقـاء الاحزاب او باطرافه ، طرفا طرفا . فالقيادة لا تقرر بصورة مجردة ومبدئية ، وليست هي نتيجة « نضوج » مفاجيء في القياديين او التنظيمات. انها موقع يحدده ميزان القوى الطبقية ، كمـا يقـرره المسلك السياسي العام للقوى المنظمة ومقدرته على استغلال ميزان القوى لصالح اكثرها تقدما . فنحـن لا نستطيع ان نساهم في احتلال موقع لقاء الاحزاب احتلالا يغطي كل رقعة مواقفـه الا اذا قبلنا بمعظم اسس الخطط الديمقراطي : مؤسسيته ، وصايتـه ... والتنحي عن هذا الموقع ليس « يسارية » ، كما يقـول الكتبيون الكسالى والتحريفيون . انه جهد للارتباط بالموقع الفعلي ، الموقع النضالي ، للطبقة العاملة وصغار الفلاحين وصغـار المستخدمين والمثقفين المستغلين ، وصغار الحرفيين والموظفين ... والطمـوح الى احتلال موقع يستبق موقع هذه الطبقـات والفئـات ويستبق نضالها وقواها السياسية ، يتناقض مع الاستمرار في ادعاء تمثيلها السياسي ومع العمل على تحقيق هذا التمثيل .

ينتج عن ما سبق طرح محدد لمسألة بنـاء التنظيم كمسألة سياسية بالدرجة الاولى . هذا ما سنحاوله لاحقا .

★ ★ ★

في ضوء الاستنتاجات التـي قدمناها ، نستطيع ان نحـدد

بعض المرتكزات الرئيسية لعملنا المقبل .

٧ ـ ان اولوية المسألة الوطنية ، بالمعنى الذي حددناه ، تملي مهام مباشرة وعاجلة . ومن البديهي ، في لبنان ، ان الاعتراف بهذه الاولوية يمر عبر الاعتراف بمحور المقاومة الفلسطينية . فالمحك الحقيقي لفهم دور المعركة المعادية للامبريالية ، ولفهم الطبيعة الاستعمارية لاسرائيل ، هو النضال في سبيل التحام الحركة الوطنية اللبنانية بالمقاومة . ويأخذ الالتحام بعين الاعتبار ضرورة التفاوت في المشاركة في المعركة الوطنية .

★ تستطيع فئة من الجماهير الوطنية ان تدعم المقاومة ، وبالتالي ان تساهم في الصدام مع اسرائيل والسلطة ، جنبا الى جنب مع المقاومة المقاتلة يؤهلها لذلك حس وطني عميق ، وانتماء الى اكثر القطاعات اللبنانية تعرضا للاستغلال . ان المهمة العاجلة هي تأهيل هذه الفئة للقيام بدورها على اكمل وجه . ويشكل تحقيق هذه المهمة جزءا اساسيا من عمل التحريض والاتصال والتنظيم الذي يقع على عاتق الرفاق ، في الاحياء والمصانع والقرى والمدارس .. وتعمل اطر التنظيم المختلفة ولا سيما تلك التي تملك صلة مباشرة بالجماهير ، على فرز العناصر القديرة على القيام بهذه المهمة .

★ لا ينحصر الصدام في النقاط التي تتم فيها المجابهة المباشرة بين قوى التحرر وقوى العمالة للاستعمار . واذا كانت السلطة تسعى دوما الى حصر الصدام في نقاط المجابهة ، على خط اطلاق النار ، فان واجب الحركة الوطنية ان تكسر دوما هذا النطاق الضيق الذي يستطيع ان يؤمن للسلطة الغلبة . وقد ادركت الجماهير على الدوام ان توسيع الصدام ، ونقله الى داخل المناطق والاحياء الآهلة بالسكان الوطنيين ، هو الجواب السياسي الصحيح على السلطة . لذلك فان على الحركة الوطنية واجب تدعيم هذا التوسيع العفوي ، وتحويله الى عنصر شل لحركة السلطة . ان العناصر التي لا تستطيع المساهمة في الصدام المباشر ، تستطيع ان تلعب دورا اساسيا في بناء شبكات عرقلة للعدوان الداخلي ، وفي توسيع المشاركة الشعبية الفعالة في الحركة الوطنية . في احيائها وقراها ومصانعها ومدارسها .

★ في السابق ، كان يتم هذا التوسيع بصورة عفوية في احياء محددة . كانت هذه الاحياء تعتبر مغلقة في وجه السلطة حالما يبدأ الصدام بين السلطة والحركة الوطنية . على الحركة الوطنية المنظمة ان تعمل بالطبع في هذه الاحياء – في بيروت وفي طرابلس وفي صيدا ... وفي غيرها . كما ان عليها ان تتحاشى افتعال اي تنافس مع القوى الوطنية التقليدية ، مهما كانت حدود مشاركتها . لكن المهمة المباشرة هي اقامة الصلات وتوثيقها مع مجموعات وطنية شابة ، تقليدية الانتماء ، لكنها غير مرتبطة بالزعامات الكبيرة المسيطرة . وعلى توثيق هذه الصلات يتوقف امكان كسر الطوق الذي ضربته الزعامات المسيطرة حول الحركة الوطنية المنظمة ، وهو طوق منع هذه الحركة من ايجاد ركائز ثابتة ومتينة في الاحياء التقليدية .

★ لكن موقف هذه الاحياء لا يكفي ، فقد توسعت ، منذ ١٩٥٨ ، أحياء جديدة يتوافد اليها مهاجرون جدد من الريف ، يؤلفون غالبية الطبقة العاملة اللبنانية في المصانع والمحترفات ومصالح الدولة (وتقع هذه الاحياء على المحاور التي تصل بيروت بالضواحي ، مما يؤكد اهميتها) ان الوسط الجماهيري الذي تتكون منه هذه الاحياء ، بأصوله الاجتماعية الريفية الحديثة ، بمعاناته للاستغلال في الريف ، وبشروط عمله المرهقة في المدينة ، بمراكمته لتجربة العلاقات الرأسمالية ولتجربة السلطة العائلية والعشائرية ، بشبابه ... يشكل قوة اساسية من قوى الحركة الوطنية الثورية التي ينبغي بناؤها : ان توسيع التضامن الوطني الثوري الى هذه الاحياء ، بواسطة عمل سياسي واسع ، وكسب هذه الجماهير الى مقاومة وطنية وشعبية ، مسألة حيوية بالنسبة للحركة الوطنية . ولا تقتصر جماهير هذه الاحياء على اللبنانيين ، بل هي تضم الفلسطينيين والسوريين ، ايضا . ولا شك ان مشاركة الجماهير العربية مشاركة فعالة الى جانب الجماهير اللبنانية شرط النجاح في تضامن هذه الاحياء .

★ لما كانت المقاومة الفلسطينية في لبنان هي المحور المباشر للمسألة الوطنية ، فان اشكال « التعاون » و « الدعم » و « التنسيق » ، التي طبعت الصلة بين المقاومة والحركة

الوطنية ، غير كافية . فالجماهير الفلسطينية تعمل جنبا الى جنب مع الجماهير اللبنانية في المعامل والمحترفات ، وتعيش بلصقها في الاحياء ... ومعركة الجماهير اللبنانية الوطنية تواجه العدو الاسرائيلي ، جندرمة الاستعمار في المنطقة ، حامي آبار النفط ، وحامي عائداته في مصارف البرجوازية اللبنانية . لذلك فان على الصلة بين الحركة الوطنية في لبنان والحركة الوطنية للجماهير الفلسطينية ان ترتقي الى شكل أعلى ، يمثل فعلا تداخل المعركة العربية ضد الامبريالية ، كما يمثل التداخل الحاصل بين حركة المقاومة وبين الجماهير اللبنانية الوطنية .

★ في الصدام بين السلطة والمقاومة ، وبين السلطة والحركة الوطنية في لبنان ، يلعب العامل الطائفي دورا هاما ، يستمده من الاصول الوطنية ـ الاستعمارية التي نشأ عنها . وقد شكلت المعركة الوطنية دوما عامل تفرقة وتناقض ، ولو مؤقتا ، في صفوف السلطة . لذلك فان على الحركة الوطنية المنظمة ان تدعم كل ما من شأنه ان يشل الحركة السياسية للسلطة ، ويعرض تماسكها للاحتلال ، ولو كان ذلك ظرفيا ومؤقتا . ولا شك ان الوسيلة الفضلى لذلك هي العمل في القاعدة التي ترتكز اليها الزعامات التقليدية ، وتصعيد تطلبها وضغطها عن طريق اعلامها وتقديم صورة واضحة لها عن الوضع . دون اهمال تأثير بعض الزعامات الوطنية المتقدمة على هذه القاعدة .

★ ان توحيد العمل والجهد بين الفصائل المنظمة للحركة الوطنية اللبنانية يمر بالمهام المحددة المطلوبة . وينبغي الاستفادة من أي لقاء ، مهما كان محدودا ، بين هذه الفصائل ، دون التخلي عن المهام المستقلة . ان التفاوت في المهام لا يستدعي أي تنافر . لكنه يتطلب النضال في سبيل ان تتبنى الجماهير الوطنية كامل البرنامج الوطني .

٨ ـ اوضحنا في تحليل المعارك الاخيرة ان المسألة الوطنية ليست طربوشا تعتمره الحركة الديمقراطية ، ان التأكيد على اولوية المسألة الوطنية يتطلب النظر في النتائج التي تترتب على هذه الاولوية في كل مجالات النضال والعمل اليوميين .

ـ لقد رأينا ان للتبعية للامبريالية نتائج اساسية على

التركيب الاجتماعي والاقتصادي في لبنان . ان اولى هذه النتائج هي التبعية السياسية الكاملة التي تربط السلطة اللبنانية بالقوى الامبريالية ، لا سيما الولايات المتحدة الاميركية ، وبعملائها في الوطن العربي ، وفي ما يدعى بالشرق الاوسط (تركيا ، ايران ..) ان هذه التبعية هي التي تجعل السلطة اللبنانية توثق صلاتها بالسعودية والاردن واتحاد الامارات والكويت ... وهي التي تدخل الحكم اللبناني طرفا في الهجوم الامبريالي المعادي لحركة التحرر العربية ، والذي يعمل على تصفية المقاومة . وتصفية قضية شعب فلسطين .

ـ ان ثاني هذه النتائج هو تفتيت النسيج السياسي والاجتماعي والايدلولوجي للمجتمع اللبناني . ففي قلب المجتمع اللبناني قواعد ذات صلة مباشرة بالامبريالية وبقواها . واذا كانت هذه القواعد ترتكز الى علاقات الانتاج على الصعيد العالمي ، فهي ملازمة لتبعية التركيب اللبناني برمته ، ولدوره في مشرق الوطن العربي . تستند هذه القواعد الى الطائفية والاقليمية . لكنها جعلت من نقاط ارتكازها منطلقا لتنظيم اوسع وامتن . قامت بحماية تعليم اجنبي جامعي خرج طويلا اطرا لا تنفصل مصالحها عن مصالح السيطرة الاجنبية . احتفظت بالمستويات التعليمية الاخرى بين المؤسسات الخاصة ، لا سيما الدينية منها . لكنها لم تكتف بتفتيت الاجهزة الايديولوجية للدولة ، بل تعدتها للاجهزة العسكرية . فالكتائب ، وحزب الاحرار الشمعوني ، والطاشناق ، وفرنجية ، وآل العلي ، وحمادة ... وغيرهم يملكون قوات مسلحة ومدربة ، تنقل القمع المنظم الى قلب المجتمع . ان هذه التنظيمات المسلحة التي تتدخل ضد الحركة الوطنية ، وتحمي الخطوط الخلفية ، العسكرية والسياسية ، للسلطة ، تتدخل ضد الجماهير الشعبية وتشل حركتها في عكار في كما في برج حمود والدكوانة ... ان الحركة الوطنية لا تستطيع ان تقف عزلاء في وجه هذا التركيب الاساسي في المجتمع اللبناني . وظاهر المساومة والحلول الوسط الذي يغلب على سطح الحياة السياسية في لبنان لا يستطيع ان يخفي نواة العنف المسلح الذي يتدخل في الظروف الحاسمة . وعلى كل وجهة ديمقراطية ان تدخل في حسابها هذا

الواقع ، واقع توزع تنظيم العنف بين السلطة والمؤسسات الخاصة .

ـ النتيجة الثالثة هي سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية على كافة مرافق الانتاج ، وعلى العلاقات الاجتماعية ، وعلى اجهزة الدولة ، وعلى الايديولوجية ، في لبنان . وليس ثمة تناقض بين هذه السيطرة وبين القواعد العسكرية والايديولوجية التي اشرنا اليها . فان هذه الاخيرة تحمي سيطرة البرجوازية التجارية والمصرفية .

ـ تؤدي سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية الى تنمية القطاعات الريفية ، والطفيلية ، والى اضعاف القطاعات الانتاجية، والى قولبتها على حاجات الخارج بصورة اساسية ، والى اخضاع الانتاج السابق للرأسمالية والعلاقات الاجتماعية المرافقة له ، لمصالح الرأسمالية التجارية .

تدفع الجماهير الشعبية في الريف والمدينة ثمن هذه السيطرة ، كما اوضحنا وهي تدفع الثمن من مستوى المعيشة الذي يزداد تدنيه ، وفي البطالة المتزايدة ، وفي الهجرة ...

لكنها تدفع ايضا ، وبصورة خاصة ، من مقدرتها على النضال والتصدي لنهب الرأسمالية التجارية والمصرفية . فهذه الاخيرة تفرض على المجتمع اللبناني تركيبا يفتت مصالح مختلف الطبقات والفئات الشعبية ، كما رأينا . مما يعيق عملية توحيد نضال الجماهير ضد التجار واصحاب المصارف والصناعيين ، طالما بقي هذا النضال أسير المصالح المهنية . الى جانب التفتيت تلعب العلاقات الاجتماعية دورا اساسيا في كبح النضال الشعبي . فالوكيل في المصنع يستعمل قرابته وقريته لضبط حركة العمال ومطالبهم . فاذا بدأت حركة عمالية امكن ضربها عن طريق استعمال هذه القرابة التي تلعب دور عقد بين العمال والوكيل .

وملتزم الاشغال العامة يلجأ الى « مفاتيح » عائلية ومحلية ليحد من المطالبة . والملاك الكبير او المتوسط يضمن ارضه لابناء عائلته او قريته يلعب دور الوسيط مع التاجر الذي يسوق الانتاج ويفرض اسعاره على الفلاحين . وعضو المجلس الملي يفرض على

الحي الا يحرك ساكنا في وجه البلدية والدرك بانتظار ان ينتهي من مراجعاته التي لا تنتهي . وازلام البكوات هم الواسطة الضرورية لاطلاق سراح بائع الخضار والافراج عن عربته او بسطته . وزعيم العشيرة هو الذي يفاوض في ثمن اصواتها عند الانتخابات ، وهو الذي يراجع بشأن الطريق او الوظيفة او المدرسة . وزعيم الحي هو الذي يستخدم عددا من شبابه العاطل عن العمل ويشكل منهم « جماعته » ... ان هذه العلاقات الاجتماعية ، القائمة على تضامن مجموعات عائلية ومحلية وطائفية ، عامل حيوي في كبح المقاومة ضد الاستغلال والقهر . فكل مقاومة تصطدم بعلاقات السلطة داخل المجموعة : مكانة الزعيم ، او « المفتاح » ، او الشيخ ... وهي سلطة تستخدم غالبا ضد الجماهير ولصالح الاستغلال الذي تستفيد منه البرجوازية التجارية والمصرفية ، في نهاية المطاف . ان هذه السلطة تستخدم لتخفيض الاجور كما تستخدم لمنع اي امتداد لحركة الاحتجاج ، وللتنظيم الجماعي على أسس مستقلة .

ـ لقد بدا لنا حتى اليوم ان الرأسمالية الصناعية هي العامل الذي يكسر هذا التفتيت ، وبالتالي هي العامل الذي يؤدي الى التجانس بين العمال ويوحد معركتهم . ان هذا الاستنتاج يهمل بكل بساطة سيطرة الرأسمالية التجارية والمصرفية والتبعية للامبريالية ، ونتائجهما على العلاقات الاجتماعية اللبنانية . نتيجة هذا الاستنتاج اهملنا مسألة اساسية هي ان علاقات العشيرة والعائلة والمحلة والطائفة هي علاقات صراع طبقي لا يقل حدة عن علاقات الاستغلال في المصنع ، وان اختلفت اشكاله وتسترت . فالذين يلعبون ادوار الوسطاء لا يقبضون فقط ثمنا عينيا مقابل ادوارهم . لكنهم غالبا ما يلتحقون بالرأسمالية التجارية والمصرفية نفسها : فهي توزع عليهم المناصب والوظائف وتدعم وجاهتهم وسلطتهم . حتى ان الالتحام يصبح كاملا بين « قمم » الوسطاء (النواب و « المفاتيح » الكبار وكبار الموظفين ...) وبين البرجوازية نفسها . ان العمل على كشف اشكال هذا الصراع ، وتحري القضايا التي يدور حولها ، مهمة شاقة تنتظر ان نبدأ بها،

لانها بقيت طويلا وما زالت على هامش اهتمام المثقفين ، والحزبيين منهم بصورة خاصة .

من ناحية ثانية ، من الطبيعي الا تكـــون علاقات التضامن التقليدية مجيرة بشكل كامل للوسطاء ، وعـــن طريقهم للبرجوازية ولسلطتها . فالجماهير ، « بغريزتها الطبقية » كـما يقول لينين ، تستعمل هذا السلاح لصالحها . ففي عدد مـــن المصانـع ينقلب التضامن العائلي والمحلي على صحاب المعمـــل وعلـــى الوكيل ، ويستخدمه العمال وسيلة ضغط قوي علـــى صاحب العمـــل للرجوع عن قرار صرف ، او عقوبة حسم ، او لتلاحم اضراب .

ـ على أي نضال جماهيري وطني ان يستخلص نتائـج هـذا الوضع ، ويعمل على دفعها ، وتجييرها للتيار الوطني ، وفي سبيل تعميقـه .

ان الاستناد الى علاقات التضامن هذه ، والعمل عـــلى ان تستفيد منها الجماهير الكادحة ضد الوسطاء ، وضد الرأسمالية التجارية والمصرفية ، وضد السلطة ، هو خط عمل يجب الا نحيد عنه في توسيع نضال الشعب . هـــذا هـــو المضمون الثـوري « للتعاطي مع الواقع كما هو » والتعاطي مـــن ناحيـة المستغلين والكادحين اولا ، لا من ناحية البرجوازية الصغيرة فقط .

ان علاقات التضامن هذه لا تنفصل عـــن العنف فالجماهير التي تعيش هذه العلاقات تدرك ان الرأسمالية عندما تنتزع الفلاح من ارضه ، وصاحب الحرفة من محترفـــه ، تستعمل وسائـل ضغط بعيدة عن ديمقراطية الواجهة : تستعمل التجويع ، تسلـخ الافراد من عالم منسجم الى حد لترمي بهم في المدينة او المهجـر ، حيث تفرض عليهم شروط عمل مرهقة ... وهذه الجماهير تعرف ان ابسط صراع مع صاحب العمل يؤدي ، بعد ساعات من بدئه ، الى مرابطة رجال الدرك على ابواب المصنع . وهي تعرف ان الوكيل او شيخ العتالة او مراقبي الالتزم ليسوا من المسالمين . لذلك فان النضال في سبيل تنظيم الجماهير لا يمكـن ان يكتفـي بالدعاية ، والتجميع ، والتضامن الجماعي المسالم ، في وجه العنف المستشري في علاقات الاستغلال ، وفي اجهزة السلطة . على هـذا التنظيم ان

يتبنى الطاقة التي تختزنها الجماهير ، وان يشكل في جانب هام من عمله تعبيرا عن هذه الطاقة ، ومرشدا لاستخدامها الصحيح .

٩ ـ ان المجال الذي تبرز فيه العلاقات الاجتماعية الاساسية التي تشكل مرتكزا للسيطرة الرأسمالية هي الحي . ففي الحي تتمركز علاقات العائلة والمحلة والطائفة . وفي الحي في السكن ، في التعليم ، في المواصلات ، في التجمع خارج اماكن العمل ، في توزيع وحدات الانتاج في البلدية ... يبرز التنظيم الرأسمالي للعلاقات الاجتماعية ، في تداخله مع العلاقات السابقة عليه . الى ذلك كله ، هناك سبب سياسي رئيسي هو ان المقاومة الشعبية تتم فعلا في الاحياء . ومن التجمع السكني فيها تستمد المقاومة الجماهيرية قواها وصلاتها وحمايتها . فالسكن المشترك في الاحياء رد على عزلة المعمل وحياد المدينة ، واللجوء الى التحكيم التقليدي في النزاعات رفض لشرعية برجوازية خارجية لا تعترف بها فئات واسعة من الشعب ، والتعطيل عن العمل بلا سبب فعلي جواب اولي على انتظام المعمل الخانق وعلى الاعتباط فيه ، ومد الكهرباء عنوة خرق لتنظيم بلدي لا يعترف بالمواطنية الا لمن يستأجر بيتا بايجار مرتفع نسبيا ... أي ان الحي يراكم علاقات الاستغلال بالاضافة الى العلاقات التقليدية بوجهيها : وجه التبعية للسلطة والرأسمالية ، ووجه التمرد عليها .

ـ لذلك فان التركيز على الحي ، دون اهمال للمصانع ولمجالات العمل الاخرى او الدراسة ، يدخل في اطار خط يضع المواجهة ، الجزئية والعامة ، كاحتمال وارد باستمرار ، كما برهنت التجارب باستمرار . وهو خط يرتكز الى تركيب العلاقات الاجتماعية في بلد تابع كلبنان ، كما يرتكز الى دور المؤسسات « الخاصة » في تنظيم العنف ، وتوزيع العمل بينها وبين العنف الرسمي المتمثل في اجهزة القمع . لذلك فان بناء قوى احيائية تعمل على كشف مختلف جوانب الاستغلال والقمع في كل ميادين تنظيم الحياة الاجتماعية (كلفة المعيشة ، السكن ، التنظيم البلدي ، المواصلات ، التطبيب ، الحضانة ، التعليم ، سلطة الوسطاء ...) مهمة اولية ينبغي الشروع فيها مباشرة . تعمل

هذه النوى على تطوير المقاومة الفعلية التي تحققت في جواب الجماهير على الاستغلال والقهر . وتستند في عملها هذا على ما انجزته الحركة الوطنية ، وعلى ما سينجزه التلاحم بين الحركة الوطنية اللبنانية وبين المقومة الفلسطينية . فالنضال ضد تخلف السكن والتطبيب ... وضد الذين يعملون على كبح هذا النضال لا بد ان يتم بمبادرات لا تقتصر على العرائض والمقابلات وما اليها. في ذلك تستخدم الجماهير انجاز النضال الوطني الذي كسر احتكار العنف وتنظيمه لصالح الرجعية . لكن ، من البديهي ، ان هذا الاستخدام لا يتم بقرار اعتباطي ، منفصل عن تنامي حركة الجماهير وتجربتها وتنظيمها .

ـ لا شك ان تحقيق هذه الوجهة يشكل تهديدا مباشرا للسلطة . فهي ، بالتالي ، لن تسكت عنه ، وستحاول القضاء على بوادر هذا التحقيق . ولا شك ، من ناحية ثانية ، ان مواجهة مباشرة بين قوى القمع وبين جماهير حي من الاحياء تستطيع السلطة ان تنتصر فيها ، هنا يتدخل الدور المنظم للحركة الوطنية . فالحركة الوطنية تعمل على الا تتطور المواجهة بينما الوحدة الجماهيرية في طور بدائي . وهي تعمل على الا تبقى اكثر العناصر تقدما (اي نشاطا وجذورا شعبية) منعزلة ومحصورة في الحي . لذلك فان من مهام الحركة الوطنية ان تنطلق من الحي ، من نزاعاته وصراعاته المحدودة ، لكن عليها ان تشكل لحمة العناصر التي تتمرس في النضال ، ومرتكز وحدتها . كما عليها ان تؤمن لهذه العناصر الحركة والانتقال السريع . بذلك يتم الربط بين ضرورات المواجهة المتناقضة : ارتكاز الى قاعدة شعبية لا يمكن ان تتكون الا من خلال نضال محلي ، موضعي ، وداخل اشكال تنظيم تستطيع السيطرة عليها ، من ناحية ، وتجنب لمواجهة حادة لا بد ان تكون غير متكافئة وتقضي على الحركة في اول الطريق .

١٠ ـ ان علاقات المعمل هي اطار استغلال الطبقة العاملة الاساسي . والحركة المطلبية ، رغم احتمالات التفتيت التي تنطوي عليها ، محرك نضالي هام لا يجوز ، بالطبع ، في حال من الاحوال ، اهماله او التهاون في دفعه . واذا كان العمال يحملون

الى داخل علاقات المعمل تراث العلاقات الريفية السابقة ، فان المصلحة المشتركة للعمال اساس التقاء فيما بينهم ، يرتكز اليها نمو وعي طبقي متقدم . ويصح ذلك على عمال الريف ايضا . والنضال ضد تخفيض الاجور ، والصرف الكيفي ، والحسومات ، والساعات الاضافية ، وربط الاجور بالانتاج ، والتلاعب بالضمانات الاجتماعية ، والمفاوضات المركزية المجحفة ... نضال تعمل الحركة الوطنية على دعمه ، وتوسيعه ، وحمايته .

ان المرتكز الاقتصادي لا ينفصل عن تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل المعمل ، وخارجه . والاكتفاء بالتركيز عليه ، وبناء التضامن العمالي عليه في اطار نقابات فئوية ومطلبية ، لا يبني وعيا طبقيا في الشروط الاجتماعية والسياسية العامة للمجتمع اللبناني . فالوعي الطبقي متصل بهذه الشروط التي تسمى في لبنان : التحاقا بالاستعمار ، انسحابا من المعركة الوطنية ، قمعا « خاصا » للحركة الجماهيرية ، سيطرة للرأسمال التجاري والمصرفي ... والعلاقات داخل المعمل ليست علاقة اقتطاع فائض قيمة مجردة . فالعامل الوافد من الريف ، او الذي احتفظ بعلاقاته السابقة وقيمها ، لا يفصل بين اجره وبين تنظيم القمع داخل المعمل . والقمع يطال امكان الكلام مع العمال الآخرين ، او قراءة الجريدة ، كما يطال سماع الراديو والانتقال الى عمل آخر على نفس الآلة ، ان تكتل العمال ضد التنظيم المعملي وقهره المعنوي والجسدي للعمال ، يرتبط مباشرة بتكتلهم خارج المعمل ضد تسلط الوسطاء العائليين وسلطة الدولة القمعية .

لذلك فالنضال المعملي لا ينفصل ، في نظر الحركة الوطنية ، عن النضالات المطلبية والسياسية داخل الحي والريف ، وعن النضال الوطني العام كما هو مطروح في لبنان ، اليوم .

ـ لهذه الاسباب لا يبدو ان العمل النقابي يشكل مرتكزا جماهيريا فعليا وفعالا . فأساسه الاقتصادي البحت ، وانغلاقه الايديولوجي والتنظيمي في حدود هذا الاساس ، لا يؤهلانه لأن يشكل اداة بلورة حاسمة للوعي الطبقي العمالي . ان الوعي الطبقي العمالي ، في لبنان ، يطل على المعركة الوطنية التي لا وعيا

طبقيا خارجها . والا انقلب الوعي « الطبقي » الى وعي مصالح معزولة تدخل في صراع مع مصالح شعبية اخرى . لكن دور المسألة الوطنية الحاسم لا يحول دون استخدام العمل النقابي ، والتحريض على الانتساب الى النقابة . عدا ان ذلك يشكل وسيلة ضغط اقتصادية تحد من الاستغلال ، فهو ذريعة ممارسة حرية التنظيم واداة تحييد قانونية لتجاوزات اصحاب العمل المتكررة . لكن استخدام العمل النقابي لا ينسينا لحظة ان النقابة لا يمكن ان تكون الهدف ، وان الركيزة الفعلية على الدوام هي تضامن العمال ووحدتهم ونضاليتهم في القاعدة . بدون هذه الركيزة لا يمكن الا ان تتحول النقابة الى اداة قمع اضافية بيد البرجوازية واصحاب العمل . اذن ، بناء محور الحي ـ المعمل اولا ، والنقابة ثانيا . في نضال الحي يستكمل العمال تنظيم انفسهم ، مع الجماهير الشعبية ، ضد اشكال الاستغلال والالحاق بالرأسمالية والعنف الرسمي والخاص . وهم ينقلون الى الحي تجربتهم ضد الاستغلال الرأسمالي ومقدرتهم على التنظيم . وفي نضال المعمل يستفيدون من التضامن المتولد عن نضال الحي . واللجان العمالية تعمل على ان تتحول الى لجان وطنية للدفاع المحلي .

١١ ـ ان امتداد سيطرة رأس المال التجاري والمصرفي الى الريف والانتاج الصغير ، عامل توحيد بين صغار الفلاحين والحرفيين وبين الجماهير الشعبية والوطنية . فالنضال في سبيل الارض والماء والعمل يقترن بالنضال ضد الاستغلال المرهق الذي ينتج عن وضع التجار واصحاب المصارف يدهم على العمل الانتاجي . فالفلاح والحرفي مغلولا اليدين في وجه التاجر الذي يسوق ويفرض سعره ، وفي وجه التاجر الذي يدين ويستد دينه بفوائد مركبة ، وفي وجه المصرف الذي يسلف ويحجز المحصول مقابل تسليفه .

ان رأس المال التجاري والمصرفي يلجأ في الريف الى ضمانات سياسية يوفرها له الزعماء المحليون ، من كبار الملاك وزعماء العائلات ، لذلك فان العمل على كشف الشبكة التي تحكم الطوق حول عنق الفلاح والحرفي والموظف والمستخدم ، هو أساس الشروع في بناء الصلة المفقودة في الريف بين هذه الفئات المختلفة .

ادت الممارسة « الطبقية » الصافية الى العمل في الحرف على غرار عمل المعامل . فطرحت مسألة الزيادة في الاجور ، والثبات في العمل ، الخ . حتى ان القضاء على الحرفيين اعتبر المهمة التاريخية للرأسمالية ، تماما كما في انكلترا وفرنسا القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ! ان الاستغلال الرئيسي الذي يواجهه عمال الحرف الصغيرة ، وبعض اصحابها ، هو الاستغلال الناتج عن تحكم رأس المال التجاري بأسعار المواد الاولية ، وبالاستيراد . لذلك فان نضال عمال الحرف يتم بالتضامن مع الجماهير الشعبية الاخرى ضد العدو المشترك .

لم يبق الريف بمنأى عن الحركة الوطنية . وقد ساهمت المقاومة الفلسطينية ، في عدد من المناطق ، في تغيير ميزان القوى لصالح بعض التحركات الشعبية . ان توسيع هذه المساهمة ، بالاستناد الى الحركة الوطنية في لبنان ، من مرتكزات هذه الحركة .

١٢ ـ لعبت الحركة الطلابية دورا وطنيا وديمقراطيا بارزا منذ ١٩٦٦ ، وبصورة اخص منذ ١٩٦٨ . ان توسيع هذا الدور واغناءه يتمان بتوضيح الاساس الوطني لقضية التعليم في لبنان ، وبالممارسة الجماهيرية في الوسط الطلابي . يتطلب توضيح الاساس الوطني كشف وظيفة الجامعة اللبنانية في صلتها بالجامعات الاجنبية ، وتوزيع العمل ، الوطني والطبقي ، الذي ترتكز اليه هذه الصلة . فالجامعة اليسوعية والجامعة الاميركية لا تقومان فقط بتدعيم امتيازات طائفية وطبقية عن طريق تخريج « قمم » الادارة والاعمال والمهن الحرة ، بل انهما تخضعان الجامعة اللبنانية وخريجيها (والجامعة العربية) لمتطلبات تطورهما . فتوكل الى اللبنانية والعربية مهمة تخريج « اختصاصيين » من الدرجة الثانية ، يعملون عند خريجي اليسوعية والاميركية الذين اندمجوا مع البرجوازية اللبنانية المستغلة .

ـ هذه الوظيفة تبدو في تطور مختلف الفروع داخل الجامعة نفسها . بينما يعلو الصدأ تعليما ثقافيا عاما ، مقطوع الصلة بالصراعات الايديولوجية ، يقوم به اساتذة يفتقدون الى الاعداد ، ينظم تعليم علمي من مستوى مرتفع . لكن هذا المستوى ، عدا

دور التصفية الذي يقوم به ، يتجاوز مهام التعليم الفعلية التي يؤهل لها مبدئيا وعمليا . يؤدي هذا المستوى عمليا الى اختصاص عدد بسيط من الخريجين في فروع علمية ، في الخارج. لكن اعدادهم الخارجي لا يمت بصلة الى حاجات الداخل وامكاناته . فيتحولون الى عاملين في الورش العلمية في الدول الامبريالية ـ بذلك يتم الخفض من قيمة الاختصاصات التي يفترض فيها ان تبني « المثقف » ويتحول « المثقف » الادبي الى فرد اعزل الفكر والنقد ، كما يتم تثمين الاعداد العلمي ، ولو كان مدرسيا ، لتمجد قيم « الموضوعية » العلمية والحياد ...

ـ وتتمثل وظيفة الجامعة في برامجها ، ومضمون هذه البرامج.. ووظيفة هذه الاخيرة هي ان تنقل الايديولوجية اللاوطنية الى مضمون التعليم . فالثقافة العربية ثقافة الماضي ، ثقافة ادب ولغة ، اما ثقافة الحاضر فهي علم ولغة اجنبية .

ـ كما تتمثل في ادارة الجامعة . فالطلاب لا يملكون حق الرقابة على ادارة تعمل تبعا لمقاييس الادارات العامة ، المنفصلة عن المعنيين . بينما ادارة الجامعة تقوم على صلة يومية بالطلاب .

ـ تعمل الحركة الوطنية على كسر عزلة الجامعة ، والتعليم عامة ، بنقل الصراع الوطني الى الجامعة نفسها ، وبالنضال في سبيل وظيفة لا تخضع لسيطرة الحكم اللاوطني . ويبدأ ذلك بادخال كل المسائل العامة التي تطرح خارج التعليم (الجامعة والثانويات) الى داخله : من اضرابات ، وصراعات وطنية وطبقية وسياسية ... كما يبدأ بالعمل على ربط عدد متزايد من الطلاب بالنضال الجماهيري ، مهما كان متواضعا ، بواسطة لجان دعم واستقصاء . وتتولى الحركة الوطنية العمل على ان تتحول اشكال التنظيم الطلابية المستقلة الى لجان تعبئة وطنية ، تعمل الى جانب المقاومة في احيائها ومدارسها . كذلك لا ينفصل النضال الجامعي والثانوي عن نضال الاحياء . فيعمل على فتح الثانويات والجامعة امام النضالات الشعبية ليتاح لها ان تشرك الطلاب بالدعم والنقاش والاعلام . ان استخدام اماكن التعليم كافة في سبيل توثيق صلة المثقفين بالحركة الجماهيرية ، والنقد العملي لعزلتهم عنها ، هدف مباشر .

ـ تعمل الحركة الوطنية على الا يتحول العمل النقابي الى هيكل بعيد عن نضال الطلاب . ويتم بطرح المسائل التي يستطيع الطلاب ان يناضلوا في سبيلها في الكليات والصفوف ، الى جانب المسائل العامة التي اقتصر عليها عمل الاتحاد . كما يتم بطرح الجوانب الوطنية التي عددناها ، يتطلب ذلك **توسيع العمل الداخلي في الكليات واعطاءه استقلالا اكبر** ، واقرار تصويت الجمعيات العمومية على اقتراحات محددة معروفة ومناقشة ... ان القيادات الديمقراطية ليست ضمانة ديمقراطية العمل الطلابي، ولا هي ضمانة وطنية . لا ضمانة خارج السيطرة المباشرة لجماهير الطلاب ، الملتحمين بالحركة الشعبية ، على تمثيلهم .

١٣ ـ يظل الخط العام لهذه المبادرات والمهام على حرب الشعب ، الحرب الطويلة الامد . في ظرف كالظرف اللبناني والعربي الحالي ، لا يمكن ان تعني حرب الشعب الشروع المباشر « بمسيرة كبرى » ، او انتضاء السلاح من قبل عشرات من المناضلين . ان بناء عشرات ، ثم مئات ، من الوحدات المناضلة ذات الصلة الوثيقة بالجماهير ، والتي ارست صلتها على المعايشة الفعلية لمشاكلها ونضالها ، وعلى التوحيد الصبور للمبادرات والافكار الصحيحة ، ان هذا البناء هو المدخل ، اليوم ، لهذه الحرب . وهو مدخل مرتبط بصورة عضوية بقاعدة المعركة الوطنية العريضة ، وبما حررته المقاومة الفلسطينية ونظمته من عنف ، كما انه مرتبط بالبعد العربي الذي يتيح وحده حشد القوى التي تتطلبها المعركة المعادية للامبريالية على اساس مصالح متداخلة ، في هذه الوجهة ، تبدو الماوية الدليل النظري الذي يستطيع ، اذا ما طرح باستمرار على محك النضال العربي ، ان يوجه هذا النضال في الطريق الثوري .

ـ فالماوية ، في استيعابها للجوهر الحي من الماركسية ـ اللينينية ، هي النظرية التي اضاءت اوسع التجارب الثورية في التاريخ واكثرها تنوعا واقربها الى المواجهة المديدة التي تعبيء جماهير شعوبنا قواها لدخولها والتي تباشرها منذ اليوم بعض فصائل هذه الجماهير . فهي تعني تقديم نضال الجماهير نفسها على اي ادعاء قيادي يبني نفسه خارج حركتها . وهي تعني ان

ممارسة الجماهير الثورية هي المنبع الاول للخط الـذي يوجهها وان هذه الممارسة تنطوي دائما على نواة صحيحة ، خلف جميع الظواهر ، ينبغي استخلاصها وردها الـى الجماهير وتمليكهـا لحركتها ، خلال الممارسة . وهي تعني ان الصراع بـين الجماهير واعدائها يتم ، بأشكال متداخلة ، مموهـة او مكشوفة ، في كـل خلايا المجتمع ومؤسساتها . فتسلم الجماهير للسلطة ليس انقطاعا مباغتا يضع قيادة حركة الجماهير في سلطة الدولة ويولـي هـذه القيادة فجأة مهام القضاء ، مـن فـوق ، علـى علاقات القهر والاستغلال . بل ان خط الجماهير في الصراع ، يجد تجلياته فـي كل مواقع السلطة الاجتماعية من اضيقها الى اكثرها شمولا . ولا تتم مواجهة العدو الرئيسي ، علـى صعيد واسع فحسب هـو الصعيد الذي تتحد عنـده الجماهير ضد عدوها ، بـل ان شرط المواجهة الشاملة هو حل التناقضات تدريجيـا بـين صفوف الجماهير خلال صراع يطال كل مواقع السلطة .

ـ هكذا تقدم المادية لنضال جماهيرنا العربية مفهوم حـرب الشعب الذي يتسع لهذا النضال كله ويقدم مقاييس تتيـح تقييم اشكاله المختلفة وتوجيهها . فحرب الشعب ليست كفاحا مسلحا تطلقه « طليعة » معزولة او مغامرة . انهـا انبثاق العنف الـذي تحمله الجماهير وتطلقه في وجه اعدائها ، باشكال متفاوتة مختلفة ، داخل كل مرافق النظام الاجتماعي. هذا العنف يجد وحدته ويبلغ شكله الارقى في المواجهة المباشرة مع السيطرة الامبريالية ـ الطبقية ومع السلطة السياسية التي تجسدها على صعيد عـام . الا ان الوحدة المذكورة تبنى من العمق ، في ممارسة الجماهير اليومية ولا تعطى سلفا او تصنع بقرار .

ـ على الصعيد التنظيمي تحدد الماوية جوانب الصلة العضوية بين التنظيم الثوري وحركة الجماهير ، فالتنظيم الثوري هو النواة القائدة الموجودة في قلب الحركة الجماهيرية ، تستجيب لمبادراتها وتخضع لنقدهـا وتستخلص الخـط الصحيح منهـا وتسعى لتمثيلها اياه . ولا تنفصل القيادة عن اعتراف الجماهير بها خلال النضال نفسه ولا تتم بتنصيب ذاتـي . كذلك لا تتكون علاقات التنظيم وبنيته في انفصال مفتعل عـن الحاجات الفعلية لعلاقته

بالجماهير وعن طور النمو الذي تتيحه حركة الجماهير للنواة المنظمة وامكانات الرقابة الجماهيرية عليها . بل يتم دائما قياس الصلة بين المركزية والديمقراطية على ما تفرضه مصالح الحركة الجماهيرية وارتباط التنظيم العضوي بها من علاقات تنظيمية . ولا يتكون للتنظيم منطق « مستقل » عن ضرورات هذا الارتباط ينتهي به الى الانعزال وانتهازية المواقع والوصاية واعتبار نموه الذاتي بديلا عن دوره في دفع المبادرة لجماهيرية . شرط هذا كله ان تكون وحدة التنظيم نتيجة صراع ديمقراطي دائم بين صفوفه وان يتم الاعتراف بحتمية هذا الصراع وضرورته ، وذلك لان التنظيم لا يجسد سلفا خطا طبقيا « صافيا » ، بل هو مجال متميز من مجالات الصراع الطبقي والمواجهة بين خطين . ويتميز الصراع التنظيمي بقدرة علاقات التنظيم على استيعاب التناقضات الثانوية فيه وحلها خلال النضال الايديولوجي واستخلاص دروس الممارسة التي تجعل استعادة الوحدة في التنظيم حصيلة لتربية التنظيم في نضاله بين الجماهير . عليه لا يمكن تقديم التنظيم نفسه على وظيفته . ولا يمكن ان يكون الحرص عليه او على علاقاته سببا للقبول بانحرافه او بتخليه عن هذه الوظيفة .

١٤ ـ ان العمل الذي نشرع به ، والذي يحمل عملا سابقا الى مستوى ارفع كما نعتقد ، يتم وسط نضال شعبي لم ينقطع رغم الصعوبات والانحرافات . ان عملنا جزء من هذا النضال الواسع ، يطمح الى ان يرفده برافد حي ومتجدد ، كما يطمح الى اشراك جماهير متزايدة في النضال العام . لذلك فأي لقاء مع اي طرف ، منظم او غير منظم ، يتم على اساس المساهمة المشتركة في مهام محددة تندرج في الوجهة التي حاولنا تحديدها . اننا نعتبر اننا ملزمون بالتقيد بالمبادرات الوطنية او الديمقراطية التي نرى انها تتفق مع مصلحة الحركة الوطنية ، دون ان نشترك في مفاوضات ولقاءات على الصعيد اللبناني ، ودون التوقيع على وثائق مشتركة . فالمساهمة على هذا الصعيد ، في راينا ، تتطلب طاقة تتناسب معه ، والا انقلب ميزان القوى لصالح الذين يعملون في المنظار الديمقراطي والمؤسسي . ومن الواضح ان هذه الطاقة غير متوفرة في الظرف الحالي . لكن ذلك لا يمنع اي لقاء موضعي محدد ، يتناول مهمة واضحة .

من ناحية ثانية ، اننا نـــرى ان الموقف السياسي يتحـدد بصورة اساسية بصلة مع الحركة الجماهيرية ، وفي ضوء دروسها، لا بالصلة بين التنظيمات واتفاقها او تعارضها . والنقد الفعلي هو هذه الدروس ، والمقدرة على تعميمها والقيام بأعبائها ، لا النقـد الايديولوجي . ان دور هذا الاخير مرتبط بالممارسة ، وباضاءتها ، ولا دور مستقلا له . واذا كان يبدو لنا طبيعيا ان يتكون محـــور ماوي في لبنان يعمل ، بالتدريج وفي الممارسة ، على لـــم شتـات الفرق الماوية ، فان ذلك رهن بما يمكن انجازه فعلا من مهام الخط الوطني الجماهيري .

١٥ ــ يرتكز عمل المجموعة الحالية علـــى محاور تتحـــدد بالصلة بين احياء وبين وحدات انتاج او تعليم : حـــي ــ معمل او مجموعة معامل : حي مدرسة او مجموعة مدارس ، حي ــ معمل ــ مدرسة .

تقوم المجموعة الواحدة بأعباء المحور النضالية كافة ، مـــن تحريض وتنظيم وتعبئة ومبادرات . وهـــي ترتكـز في عملها الـــى معرفة فعلية بمجال العمل ، بمشاكله ، وتناقضاته ، وصراعاته .

ــ تتألف المجموعة العامة من المجموعات المذكورة . وتتفاوت المركزية والسرية حسب المهام ــ فمهام التعبئة تتطلب قدرا مـــن المركزية والسرية لا بد من توفيره بواسطة هيئة تلعب هـذا الدور في اطار مهام موكلة اليها ، ومحددة جماعيا . امـا مهام التحريض والدعاية والتنظيم فيمكن ان تتم بمبادرة لامركزية يعمـــل عـلى مركزتها بالتدريج ، وذلك بواسطة نشر تقاريـــر تتناول التجارب الجزئية ، وتخضع لنقاش ونقد مفتوحين مـــن قبـل المجموعات الاخرى ، واعضاء المجموعة نفسها . تتـــم لقاءات عامـة بصدد مشاكل محددة تطال عمل اكثر من مجموعة ، تخلص الـــى نتائج تناقش ، ويعمل على تعميمها .

ــ بينما تتجه المجموعة الى تدرج في المركزية على الصعيدين التعبوي والايديولوجي ، تـــدرج يخضع لنضوج المهـام العمليـة والخلاصات المشتركة ، تحتفظ الوحدات بحرية كبيرة على صعيد العلاقات التنظيمية . تتشكل هيئة عامة تناط بهـــا مهام محددة

(كالتعبئة) دون ان يؤدي ذلك الى تراتب مفتعـــل . فالهيئات لا تراكم المهام ، لكنها تتوزعها .

ـ يشكل الصراع الايديولوجي عنصـــرا مكونـــا في حيـاة المجموعة . اذ ليس ثمة من مبرر لان تشكل المجموعة خلية بمنأى عن الصراع الدائر في المجتمع كلـــه بين خط البرجوازيـة وخط البروليتاريا . لذلك فان علـــى المجموعـــة ان توضح الخطـين وتداخلهما . ان الوحدة الداخلية ليست منطلقا ، ولا هي منفصلة عن وحدة الشعب . فاذا افترضت انطلاقا تحولت الـــى اساس اكيد للقمع والتسلط ، مهما كانت النوايا .

ـ تخضع الاقلية للاكثرية في التنفيذ . لكـن الاقلية تحتفظ بكامل حقوق النشر والرد العلنيين ، وبالاتصال داخل المجموعة . اي انها تحتفظ بالوسائل التي تسمح لهـــا فعلا ان تتحول الـى اكثريـة .

ـ تصدر المجموعة نشرة تشرف عليها لجنة منتخبة .

١٦ ـ لا يتسع المجال لتحديد وجهة عربية مفصلة . لكـن يبدو لنا ان الخطوط العامة التالية ترسم وجهتنا :

ـ ترسخ الامبريالية الجديدة مواقعها في كل مكان من الوطن العربي : في مراكش وتونـــس والسودان والاردن والسعوديـــة والخليج ... كما انها تقوم بعملية تطويق خانقة بواسطة مواقعها: اسرائيل ، ايران ، تركيا ، الحبشة . تشكل هـــذه المواقـــع ، الداخلية والخارجية ، قوة عسكرية وقمعية هائلـة تزداد تسليحا وعنفـا .

ـ في وجه هذه الظاهرة المركزية تبدو انظمـــة بورجوازيات الدولة عاجزة عن توفير الرد ، ولو على مدى طويل . بينما يتآكل بعضها ، ويرزح تحت عبء تناقضاته الداخلية ، يتجه بعضهـــا الآخر الى بناء اقتصادي لا يكسر التحاقه بالسوق الامبريالية ، ولا يرتكز الى مبادرة جماهير منظمة .

ـ ينتج عن السيطرة الامبريالية المتزايدة والمتسعـة صراع طبقي ووطني ما زال يتلمس اشكاله وقواعده وخطه : في الخليج ،

في شمال اليمن ، في المغرب ... نوى كفاح مسلح ، بينما تنفجر صراعات حادة يساهم بها المثقفون في تونس ومصر ومراكش . في كل هذه الصراعات كانت المقاومة الفلسطينية عنصرا هاما من عناصر تحديد الصراع والمعسكرات .

ـ تعمل الامبريالية ، وقواعدها في الداخل والسلطة الانهزامية في مختلف الانظمة العربية على تطويق البؤرة الفلسطينية . ويلتقي معها عمليا في ذلك الحصار الشعبي الذي تضربه حولها انظمة بورجوازيات الدولة .

ـ ان الالتحام مع النضال الفلسطيني في هذه المرحلة حد فاصل بين الانهزام والاعداد لمعارك المستقبل . فالقوى التي تجهزها الامبريالية تجعل من كل موقف لا يعد ، منذ اليوم ، لمواجهة محتومة ، موقف النعامة والتخلي الوطني .

ـ ان الشروع ببناء تنظيم عربي ، يقوم على التداخل الفعلي المتوفر منذ اليوم بين عدد من النوى العربية ، مهما كان عددها وفعاليتها المباشرة ، مسألة مباشرة ، والافق الذي يتيح لهذه المسألة ان تتبلور هو أفق حرب الشعب على امتداد الوطن العربي وثقة الجماهير العربية بوحدة نضالها العميقة وتطلعها الى تحقيق وحدتها القومية .

١٧ ـ ما زالت الامبريالية الجديدة تواصل هجمتها المعادية لقوى الاشتراكية وحركات التحرر، رغم التناقضات الداخلية التي تنخرها . فهي تملي قوانين مصالحها على اوروبا الغربية ، وتعمق تبعية هذه الاخيرة لها . وهي تمد شبكة استغلالها الى مناطق جديدة في افريقيا واميركا اللاتينية ، وتحاول ان تقضي على حركات التحرر اما ببناء قواعد مسلحة في محاور اساسية كما في ايران، او بتشجيع بناء اقتصادي ملتحق بها ، كما في البرازيل. وهي تواصل عدوانها في الهند الصينية ، لا سيما في كمبوديا ، رغم اتفاقات باريس . وهي اخيرا توسع تغلغلها في اسواق اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي .

ـ يساهم في تواصل الهجوم الامبريالي ، موقف الاتحاد السوفييتي القائم على تقاسم مناطق النفوذ في العالم ، وعلى

التواطؤ مع الامبريالية . ففي تصفية آثار الحرب العالمية الثانية ، وفي مفاوضات نزع السلاح ، وفي الدفاع عن تقسيم العمل داخل الكتلة الشرقية ، وفي الاحتفاظ بعلاقات دولة كبرى مع الدول الملحقة ، وفي حسم الخلافات بالاحتلال ... يفسح الاتحاد السوفييتي في المجال امام السياسة الامبريالية ، دون ان يملك ردا على هذه السياسة . ومن ناحية ثانية ، ادى اسلوب البناء الداخلي الى تأخر مطرد جعل من الاعتماد على المعسكر الامبريالي عاملا ثابتا ومرشحا للاستمرار .

ـ تلعب التحريفية ، كخط سياسي وكايديولوجية ، دورا كابحا في نمو النضال التحرري والصراع الطبقي على الصعيد العالمي ، فهي تبرر ، حيثما تستطيع ان تلعب دورا مؤثرا ، المهادنة والتعاون الطبقي والاصلاحية والمواقف اللاأممية .

ـ ان المواقف الاممية ليست « اضافة » او من « الكماليات» التي يمكن الاستغناء عنها ، او النظر اليها من بعيد وبتجرد . فمن الواضح ان لانتصار وجهة ما في معسكر النضال ضد الامبريالية ، في بلدانها او في البلدان المستعمرة سابقا ، اثرا حاسما على عملنا ، مهما كان اوليا ومتواضعا . ان انتصار الخط الماوي في النضال ضد الامبريالية والحريفية عنصر زخم للنضال الاممي عامة ، وللنضال العربي خاصة .

ان ما نقوم به ، وما ننشره ، لا يهدف الى تخريب منظمة العمل الشيوعي او غيرها . فنحن نعلم ان عملا كهذا لا يقدم ولا يؤخر فعلا . ولا يحركنا ، مهما قال البعض ، اي حقد على المنظمة او لاحد فيها .

لكن من الطبيعي ان نفسر انسحابنا منها . وهذا واجب بديهي تجاه رفاق عملنا معا سنوات ، وتجاه اوساط واسعة ، عمالية وطلابية وريفية ، دعوناها للعمل والتنظيم باسم المنظمة . وبالطبع ، هذا واجب تجاه انفسنا وتجاه بعضنا البعض . فالمنظمة التي شاركنا في بنائها ، بالقدر الذي شارك فيه الذين يدافعون عنها اليوم (على الاقل) ، تمثل حصيلة عملنا وعمل آخرين . فاذا حاولنا ان نفهم لماذا انتهت الى ما انتهت اليه ، فهذا اضعف

الايمان . فنحن مستمرون في العمل باقتناع اثبت من قبل ، لذلك فنحن بحاجة الى ان نلقي نظرة فاحصة على تجربتنا وعملنا . واذا كنا نقوم بذلك علنا فليس ذلك من قبل التشهير ، بل لاقتناعنا بأن هذه التجربة جزء متواضع من تراث عـــام لا يملكه احـــد ، ولا وصاية عليه لدى كتاب عدل التاريخ . ولان هذا التقييم نقد ذاتي في الوقت نفسه .

اننا ندعو المعنيين الاول بالموضوع ، اعضاء كل المراتب فـي المنظمة ، لنقاش هذه الملاحظات في كل مكان . فليس من حق احد ان ينصب نفسه لمراقبة بوليسية علـــى النقاش . والنقاش ليس بحاجة لان « يطلق » كما يقول الذين يظنون انهـم يملكون أسره . فهو مرافق للعمل ، لا ينفصل عنه ، الا في اذهان المكتبيين ، أكانوا سياسيين أم لا .

★